معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي

مجدي المالكي
حسن لدادوة

2011

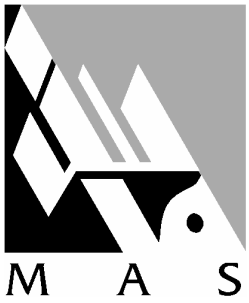

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي

مجدي المالكي

حسن لدادوة

2011

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، نبيل قسيس، محمد مصطفى، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، صبري صيدم، سمير حليلة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

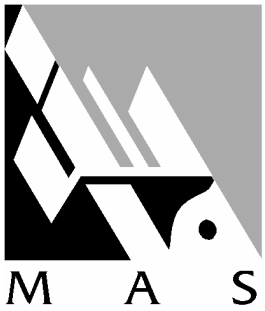

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي

مجدي المالكي

حسن لدادوة

2011

المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي

الباحثان: مجدي المالكي، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، وباحث زائر في ماس.
حسن لدادوة، محاضر في دائرة علم الاجتماع، جامعة بيرزيت، وزميل باحث في ماس.

المراجعة والتقييم: د. نعمان كنفاني، مدير الابحاث في ماس، وجامعة كوبنهاجن
د. عبد الكريم البرغوثي، جامعة بيرزيت

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2011
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-11-9

تقديـــــــم

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) تقديم هذه الدراسة حول دور المؤسسات الشبابية في تطوير رأس المال الاجتماعي التمكيني. وهذه هي الدراسة السابعة في سلسلة دراسات برنامج "توظيف رأس المال الاجتماعي في خدمة التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة " الذي ينفذه المعهد بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير سياسات للنهوض بدور مؤسسات وشبكات الشباب، الفعلية منها والافتراضية (شبكات التواصل عبر الانترنت)، في خلق رأس مال اجتماعي تمكيني. أي تطوير الثقة بالنفس والمجموعة والمؤسسة، وتطوير القيم والسلوكيات الايجابية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والعمل التطوعي. فمن الملاحظ تنامي مساهمة تلك المؤسسات، وتبوئها دوراً منافساً للأسرة والمدرسة، في تأثيرها على تطوير شخصية وقيم وسلوك الأجيال الشابة.

بدأ المعهد العمل على تنفيذ هذه الدراسة قبل اندلاع شرارة ثورات الشباب العربي في تونس في ديسمبر 2010، والتي ابرزت اهمية تجمعات الشباب وخصوصا الافتراضية منها، وتحولها الى قوة للتغيير الثوري، ولدحر الأنظمة الدكتاتورية التي أوغلت في الفساد وهدر موارد ومقدرات بلادها، وامعنت في التنكر لتطلعات مواطنيها في الحرية والديموقراطية المشاركة. لقد أثارت تلك الثورات اهتماما كبيرا لدى دوائر البحث الاكاديمي، ودوائر صناعة السياسات على حد سواء، بقضايا الشباب ودور مؤسساتهم الحقيقية والافتراضية ووضعت تلك التطورات الباحثين أمام تحديات كبيرة للغوص عميقاً في دور مؤسسات الشباب.

مع إصدار هذه الدراسة أود أن اشكر الباحثين على تقديم عمل علمي أصيل، واشكر المراجعين والمناقشين لهذه الدراسة ، الذين ساهموا في اغنائها وتدقيق نتائجها. وأخيرا

شكرنا الجزيل للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه لهذه الدراسة وعلى دعمه المثابر لبرامج المعهد البحثية بوجه خاص ولجهود التنمية الفلسطينية بشكل عام.

د. سمير عبد الله
المديـــــر العـــام

المحتويـــــــات

1- ملاحظات نظرية ومنهجية البحث **1**

1-1 ملاحظات في النظرية 1

1-2 المؤسسات الشبابية والرأسمال الاجتماعي 7

1-3 فرضية البحث وأهدافه 14

1-4 حول المنهجية 16

1-4-1 العينة *17*

1-4-2 وصف عينة المؤسسات المبحوثة *18*

1-4-3 وسائل جمع البيانات *20*

2- واقع الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة **23**

2-1 الشباب قوة ديمغرافية وتنموية كبيرة 23

2-2 الشباب ومجتمع المعلومات 25

2-3 مشاركة الشباب في المؤسسات 29

2-4 الشباب ووقت الفراغ 31

2-5 الشباب والهجرة 33

2-6 الشباب والهوية 34

2-7 المنظمات الشبابية في الأراضي الفلسطينية 36

3- مساهمة المؤسسات الشبابية في توليد الرأسمال الاجتماعي النتائج الكمية **39**

3-1 دليل قياس دور المؤسسات الشبابية في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي 41

3-1-1 مساهمة متوسطة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي *42*

3-1-2 مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب نوع المؤسسة *43*

3-1-3 تأثير مجال عمل المؤسسة: المؤسسات التي تعمل في مجالات متعددة أكثر مساهمة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي من المؤسسات الأخرى *45*

3-1-4 دور أكبر لمنظمات وسط الضفة الغربية *46*

3-1-5 مؤسسات المخيمات أفضل أداء من مؤسسات المدن والقرى *47*

3-1-6 المؤسسات التي تستهدف الريف والمخيمات هي الأفضل من حيث الأداء *49*

2-3 تفاصيل أبعاد مساهمة المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب 51
3-2-1 تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني 52
3-2-2 الثقة والتضامن 54
3-2-3 نشاطات المؤسسات المبحوثة 57
3-2- 4 المعلومات والاتصال 66
3-2-5 مرافق المؤسسات واستخداماتها 69
3-2-6 أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات المبحوثة 70

4- دور المؤسسات والشبكات الشبابية انجازات هامةوتحديات صعبة التحليل الكيفي 73
4-1 تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني 74
4-2 تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي 80
4-3 دور المؤسسات الشبابية في تمكين الرأسمال البشري 101
4-4 دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الثقة والتضامن 104
4-5 المشاركة الشبابية الجماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية 111

5- خلاصة ومقترحات 119

المراجـــــع 131

ملحق الجداول 135

الملخص التنفيذي

لقد أثبتت التجارب الدولية للمنظرين التنمويين أن التفاوت الحضاري والتنموي بين المجتمعات ليس نتاجا فقط للتفاوت في الرأسمال المادي وفي الرأسمال البشري وفي الموارد الطبيعية وغيرها، بل هو أيضا نتاجا لشبكة واسعة ومعقدة من العلاقات الاجتماعية التي يحياها الأفراد، أو تتمتع بها الجماعات والمؤسّسات، والتي تحكمها مجموعة من القيم والمعايير والتوقعات، التي تساهم بمجملها في تعظيم قدرة الأفراد أو الجماعات على تحقيق أهدافهم، وإشباع حاجاتهم، من خلال موارد ومصادر نافعة يتمّ الحصول عليها بفضل تلك الشبكات.

في هذا الإطار، تعتبر الشبكات والجماعات التي تدمج الأفراد في مشاركة مجتمعية محلية من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، من العناصر الرئيسية لمفهوم الرأسمال الاجتماعي التمكيني، وهي الأكثر شيوعا في تعريفات هذا المفهوم، بجانب الفعل الجمعي، والتعاون، وتبادل المعلومات، والاتصال، والثقة بالآخرين. ومن المفترض أن تشكل المؤسسات الشبابية الفاعلة، وهي جزء من المجتمع المدني، إحدى الحاضنات الأساسية لهذه العناصر التي تساهم أنشطتها في خلق بيئة تساهم في تعزيز الرصيد الاجتماعي للشباب والمجتمع ككل.

من هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السليم والرشيد في قطاع الشباب مساهمة هامة للنهوض بالعملية التنموية في الأراضي الفلسطينية، كون فئة الشباب تشكل الفئة الاجتماعية الأكبر ديمغرافيا، والأكثر فاعلية ونشاطا في مجالات عديدة. ويعتبر هذا الاستثمار هو الأكثر استدامة، إذا وجه لبناء جيل قادر على مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية بإيجابية وبإبداع ومرونة. ولخلق جيل واع لقدراته وحقوقه، وملتزم بواجباته تجاه وطنه ومجتمعه ونفسه على قاعدة المواطنة والمساواة، ومشارك في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها.

ولا شك بأن الاهتمام بقطاع الشباب قد تزايد بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملموس، وتنامى عدد المؤسسات الشبابية وتنوعت المشاريع الخاصة بها، وتشكلت أطر

ولجان شبابية جديدة نشطت في مجالات متعددة. وتعمل هذه المؤسسات الشبابية بأنماطها المتنوعة، في فضاء واسع من العلاقات والتوازنات الاجتماعية، وضمن منظومة معقدة من التوجهات القيمية والرغبات والتوقعات. ويشمل الفضاء الذي تتحرك بداخله هذه المؤسسات الأعضاء أنفسهم، وعائلاتهم والمجتمعات المحلية المحيطة بها، والهيئات الرسمية ذات العلاقة، كالبلديات والمجالس المحلية، والهيئات الرقابية والتنظيمية الحكومية، والمؤسسات المانحة. ولا شك بأن الواقع السياسي يفرض نفسه بقوة على هذه المؤسسات من خلال نشاطات الأحزاب والفصائل، ومن خلال الإجراءات الاحتلالية التي تقيد عمل هذه المؤسسات في العديد من المناطق وتراقبه عن كثب. وقد أدت الخصوصية السياسية الفلسطينية إلى تعظيم دور هذه المؤسسات وتنويع أنشطتها الموجهة للمجتمع المحلي أو الوطني، وتكثيف تفاعلها مع محيطها الاجتماعي، ومع المؤسسات الأخرى الشبيهة، وهو ما منحها أرصدة إضافية في التأثير الإيجابي على محيطها الاجتماعي.

في هذا السياق، تبرز أهمية المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية التي لعبت دورا حيويا في رفع مستوى الوعي السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والصحي للشباب، ومثلت إطارا مهما ومنظما للعمل السياسي إبان الاحتلال الإسرائيلي المباشر. فقد ساهمت الأطر التنظيمية الشبابية، التي كانت تشكل أذرعا لفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، بفعالية في العمل الوطني الكفاحي ضد الاحتلال. وأصبحت الأندية والمراكز الشبابية ولجان العمل التطوعي واللجان الشعبية أمكنة لتطور نشاطات هذه الأطر، والتي وجد فيها الشباب ما يمكن من خلاله التعبير عن قناعاتهم السياسية وواجباتهم الوطنية. أما بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، اتسع عمل المؤسسات الشبابية وتنوع، ليشمل برامج تركز على تنمية قدراتهم، وتطوير مهاراتهم في كافة المجالات التعليمية والمهنية والفنية والرياضية والثقافية والصحية. وبالتالي اتجهت العديد من هذه المؤسسات إلى أساليب عمل جديدة، وإلى تبني أهداف حديثة من حيث رؤيتها وتوجهها المجتمعي.

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف دور المؤسسات الشبابية بنمطيها، الأندية والمؤسسات الحديثة، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الافتراضية، في توليد رأسمال تمكيني (أو

إعاقته) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال رصد مدى نجاحها في احتضان أنشطة الشباب (اتساع نشاطها ودرجة شموله)، وطبيعة هذه الأنشطة، وما تولده من شبكات علاقات وقيم وثقافة تعزز عناصر الرأسمال الاجتماعي التمكيني الأساسية. وكذلك من خلال الكشف عن مدى مساهمتها في تعزيز الفعل الجمعي لدى الشباب، والتماسك الاجتماعي، والثقة فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وفي تعزيز الرأسمال البشري، وفي تنمية الوعي الوطني وروح المواطنة لديهم. ودورها في توسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعية، وغيرها من قنوات الاتصال والتنسيق. وقد رصدت الدراسة ذلك آخذة بعين الاعتبار الفرص والإمكانات المتوفرة والتحديات والمعيقات المؤثرة في آفاق تعزيز دور هذه المؤسسات في هذا المجال. بالإضافة إلى دراسة التفاعل بين هذه المؤسسات والفواعل الاجتماعية المختلفة المؤثرة عليها في المجتمع الفلسطيني. كالمجتمع المحلي، والسلطات المحلية، والمدرسة والعائلة...ألخ.

وقد ركزت الدراسة على عناصر رأس المال الاجتماعي التمكيني التالية: مدى مشاركة الأفراد والمؤسسات في الأفعال الجماعية، ومدى انخراطهم في الشبكات الاجتماعية، ومدى مساهمة المؤسسات والشبكات في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وطبيعة القيم والمعايير والسلوكيات التي ترعاها أو تعيد إنتاجها وخاصة تلك القيم والسلوكيات التي تساهم في تعزيز انتماءهم الوطني وتطوير شخصيتهم ومواهبهم وكفاءاتهم المعرفية وقدراتهم، والتي تعزز قيم المساواة والمواطنة والتكافل الاجتماعي والديمقراطية والعمل للصالح العام.

أظهر الجانب الكمي من البحث الميداني وفرة في البرامج والمشاريع الموجهة للشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أظهر تنوعا كبيرا في طبيعة هذه البرامج، وفي القضايا التي تركز عليها. فالصورة العامة تسمح لنا بالقول أن موضوع الشباب يحظى باهتمام خاص من قبل أوساط عديدة. فمن ناحية هناك استمرارية وحضور كبير للأنشطة التقليدية للأندية الرياضية (الرياضية والكشفية والنشاطات الثقافية والترفيهية وفرق الرقص الشعبية). وفي الوقت نفسه تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تدفقا لأنشطة حديثة ضمن برامج ممولة، تشمل تنوعا كبيرا في أنشطتها،

وتستهدف جوانب مختلفة من واقع الشباب. وتصمم هذه البرامج لتصل إلى فئات شبابية واسعة، خاصة المناطق التي تصنف أنها مهمشة (القرى على سبيل المثال).

وتتعاطى البرامج التي تستهدف الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مستويين: تعزيز فرص تمكين الشباب وفي الوقت نفسه تمكين مؤسساتهم (بما فيها الأندية). وقد يكون واقع الشباب الفلسطيني الذي لخصته دراسة لمنتدى شارك بأنه "طاقة الشباب قد تكون فرصة وقد تكون كارثة"، هاجسا لجهات دولية وأجنبية عديدة لزيادة التمويل المخصص لقضايا الشباب. إلى تطوير برامج متعددة المستويات، وتتعاطى مع مختلف جوانب اهتمامات الشباب، وأولوياتهم.

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة تركيز هذه البرامج على تطوير مهارات التواصل لدى الشباب، بما في ذلك مهارات استخدام أدوات التواصل الالكتروني، وكيفية تسويق خبراتهم، وتطوير مهاراتهم الإدارية، ومهارات المهنية في مجالات مختلفة، خاصة مجالات حديثة مثل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والتصوير وغيرها. وبعض هذه البرامج مصمم على درجة عالية من الكفاءة. وهي تتجاوز العمل مع النخب الشبابية، باتجاه تعميم هذه البرامج جغرافيا واجتماعيا (مناطق مختلفة، وفئات اجتماعية مختلفة، خاصة الفتيات والريفيين). ومن البديهي أن أثر هذه البرامج على خبرات الشباب ومهاراتهم سيكون إيجابي. وفي الوقت نفسه يرسي أساس لزيادة درجة تمكين الشباب وتفعيل دورهم الاجتماعي. فمن ناحية تصمم البرامج بحيث تدفع الشباب للعمل ضمن فريق، ومن ناحية أخرى تطور مهارت وخبرات تدفعهم لترجمتها في أنشطة مشتركة.

الإشكالية الأهم في هذا المجال تتمثل في أثر هذه البرامج على مستوى مضامين الهوية الجمعية للشباب الفلسطيني، فهي غير محملة بقيم تعزيز الجانب المقاوم في الهوية الفلسطينية، بمقدار ما تؤدي إلى خلق إنسان معولم، لديه مهارات التواصل في شروط العولمة، دون أن تكون مدعمة، بالضرورة، بأرضية صلبة يقف عليها الشباب، والتي تتمثل في تنمية هويته الوطنية ذات البعد المقاوم. والتي تحدد له أولوياته وخياراته اللاحقة.

وقد بينت نتائج القسم الكمي معاناة المؤسسات الشبابية المبحوثة من مظاهر سلبية عديدة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. وهذا التشخيص العام يأتي على أرضية الإقرار أن وجود هذه المؤسسات، والدور الذي تقوم به يحتل أهمية كبيرة. فهي الضلع الثالث في المؤسسات الاجتماعي التي تؤثر مباشرة في الشباب، وفي مصائرهم بالإضافة إلى العائلة والمؤسسة التعليمية. وبالتالي فإن الفكرة الموجهة للاستنتاج الرئيسي في هذا المجال تتمثل في أنها تقوم بدور مهم، ولكن تحتاج إلى تطويره في جوانب مختلفة. خاصة تطوير آلية قيامها بعملها، وتطوير مضامين برامجها وأنشطتها، وتطوير بناها وبيئتها العامة، وفي إعطاء حيز أكبر للشباب في قيادة وتوجيه مؤسساتهم, بحيث تصبح جاذبة بقوة للشباب كإطار لتفعيل طاقاتهم.

وفي هذا السياق تبين أن المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة خاصة في مجال الثقة والتضامن. بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى. وهذا مرتبط بطبيعة كل من النوعين. فالأندية تمثل مؤسسات قاعدية قائمة على العضوية الواسعة. في المقابل فإن المؤسسات الحديثة قائمة على التخصص والعمل المهني، وبالتالي تولد نزعة التعامل مع المستفيدين وفق قاعدة "الزبون– مقدم الخدمة". وبالتالي فإن كل نوع يطور جوانب معينة في واقع الشباب الفلسطيني. والمطلوب في هذا المجال تعزيز التعاون والتكامل بين النوعين، واستغلال الميزات النسبية لكل من النوعين. وهو ما نراه في تصميم العديد من البرامج الموجهة للشباب والتي تقاد من قبل مؤسسات حديثة، وتنفذ من خلال، أو في أطار المؤسسات التقليدية.

ويتأثر أداء المؤسسة الشبابية بالإطار المجتمعي العام الذي تعمل فيه (القرية أو المخيم أو الحي)، وبتقاطعاته الاجتماعية والثقافية. ويتأثر أيضا بالظروف العامة القائمة على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتأثر أدائها بعوامل ذاتية تتعلق بالبنية الإدارية للمؤسسة/ وآليات العمل والمتابعة القائمة فيها. لكن كانت النتائج الكمية في هذا السياق مخيبة للتوقعات، فقد أكد مسئولي المؤسسات المبحوثة على المعيقات الموضوعية التي تحد من تعظيم أثر مؤسساتهم في هذا المجال، وأهملوا أثر العوامل الذاتية. وهذا ما جرى معالجته في القسم الكيفي من الدراسة.

وأظهرت الدراسة من خلال أدوات البحث الكيفي المختلفة، المقابلات والمجموعات المركزة والحالات الدراسية، أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الشبابية بنمطيها، الأندية والمؤسسات الحديثة، وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التجسيري لدى الشباب. وتبرز أهمية هذا الدور من خلال مساهمة هذه المؤسسات في تعزيز ورفع مستوى الفعل الجمعي والتعاون لدى الشباب الفلسطيني من خلال مشاركتهم في البرامج والأنشطة المختلفة التي تقدمها. فمهما تكن طبيعة هذه البرامج والأنشطة، والتحولات التي طرأت عليها، إلا أنها بالإجمال توفر مناخا ملائما لممارسة الأفعال الجمعية والأعمال المشتركة بين الشباب، وهي تعزز روحية الفريق من خلال دمجهم في فرق رياضية وكشفية ولجان فنية وثقافية وعمل تعاوني، والتي لها تأثير إيجابي كبير على تنمية قدراتهم في العمل الجمعي والتضامني.

كما أظهرت الدراسة دور المؤسسات الشبابية الهام في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال ما تتيحه هذه المؤسسات للشباب من أنشطة تواصلية مع مجتمعاتها المحلية. فالمؤسسات الشبابية بمجملها، كفاعل اجتماعي وحاضن لأنشطة متعددة، تساهم في تعزيز اندماج الشباب فيما بينهم، وفي تعزيز تواصلهم مع مجتمعاتهم المحلية. ولكن يلاحظ أن هذا الدور يتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها: طبيعة المؤسسة (نادي أم مؤسسة حديثة)، وطبيعة التجمع السكاني الذي تتواجد فيه (قرية أو مخيم أو مدينة)، ودرجة الانقسام والاستقطاب السياسي والاجتماعي في المجتمع المحلي، ودرجة وعي قيادة المؤسسة لدورها المجتمعي.

كذلك، تشير معطيات هذا البحث الميدانية إلى أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الشبابية في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبمؤسساتهم وبمجتمعاتهم المحلية وبالآخر بشكل عام. ذلك على الرغم من بروز العديد من الانتقادات التي وجهت لبعض المؤسسات بسبب تأثرها بالانقسامات المجتمعية والسياسية، وبالثقافة التقليدية المحيطة بها بدرجة كبيرة، أو ببعض المظاهر السلبية المتعلقة بالتمييز بين الأعضاء على خلفية النوع الاجتماعي أو الدين أو الانتماء السياسي والتي تسود في بعض المؤسسات. فبالإجمال ما توفره هذه المؤسسات من بيئة تفاعلية مع الزملاء في إطار روح الفريق، وعلى أسس من المساواة، ومع المجتمع المحلي ومع المؤسسات الأخرى، عبر الشبكات

المؤسساتية والأنشطة المشتركة، تساهم في تعزيز معرفة الشباب بالآخرين، دون توجيهات من العائلة أو قيود من المدرسة. فهذه البيئة تقحم الشباب من الفئات العمرية المختلفة، في بوتقة تجارب تفاعلية وتواصلية جديدة، توفر مساحات من التفاعل والالتقاء والتواصل مع الآخرين، تدخلهم في تجربة حياة جديدة مبكرا، وتساهم في تطوير قدراتهم وصقل شخصيتهم وتعزيز استقلاليتهم، وفي تنشئتهم على قيم وممارسات جديدة تعزز من الثقة.

وتظهر الدراسة بعض العوامل والمظاهر السلبية المؤثرة سلبا على دور ومساهمة هذه المؤسسات المجتمعية، والتي تعتبر عوامل معرقلة لدورها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، ويتمثل أهمها في: ضعف مشاركة الشباب في قيادة مؤسساتهم الشبابية، وضعف التواصل بين هذه المؤسسات والأهالي بسبب سوء فهمهم لدورها المجتمعي، وضعف العلاقة بين هذه المؤسسات والمدارس، وبروز بعض مظاهر التمييز والإقصاء المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وخضوع بعضها للانقسامات الاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعاتها المحلية، وتراجع إقبال الشباب على بعض الأنشطة المجتمعية كالأنشطة التعاونية التطوعية، والأنشطة الثقافية، وتزايد الاعتمادية على التمويل الخارجي والذي يسبب انقطاعا في بعض البرامج وعدم استدامتها، وارتباطها أحيانا بأجندة الممولين.

أما على صعيد شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية، تظهر الدراسة أهميتها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، على الرغم من تعددها وتنوع مضامينها، بسبب دورها الهام في خلق شبكات شبابية منظمة نسبيا، وفي تعزيز التواصل والتماسك والثقة بين الشباب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده. وكذلك بسبب مساهمتها في تنمية وعي الشباب الوطني، وتعزيز قيمهم الديمقراطية وشعورهم بالمواطنة، وبأهمية دورهم في المساهمة في القضايا الوطنية العامة من خلال توسيعها للحيز العام المتاح فلسطينيا للتواصل وتبادل الآراء والنقاشات بحرية.

بالمقابل أظهرت الدراسة العديد من التحديات التي تواجه هذه الشبكات والتي قد يكون لها تأثير سلبي على دورها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي، أهمها: تشرذم المجموعات

الشبابية الافتراضية، وتباين الشعارات التي ترفعها هذه المجموعات، وبروز العديد من المظاهر والممارسات السلبية لدى القيادات الشابة، مثل النزعة النخبوية، والزعامتية والاستعلائية الرافضة للأحزاب ورموزها، وللمؤسسات القائمة، وللأجيال الكبيرة في السن.

مقترحات عامة

- يلاحظ بالإجمال أن المؤسسات الشبابية بنمطيها، تتيح فرصا وآفاقا رحبة أما الشباب لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم ومواهبهم في شتى المجالات، من خلال الأنشطة والمرافق والوسائل المختلفة التي توفرها لهم. لذلك إن ظاهرة عزوف الشباب عن هذه المؤسسات وعن بعض أنشطتها، يعكس ضعف درجة وعي الأهالي والمجتمع المحلي والفاعلين فيه لدورها، بقدر ما يعكس بعض المظاهر السلبية البارزة في هذه المؤسسات والتي تسبب تسربهم منها، وهو ما يشكل أحد التحديات الأساسية التي تتطلب معالجة على المستوى السياساتي. فالمشكلة لا تكمن في مدى توفر التمويل، والبنى التحتية الضرورية فقط، بل تكمن أيضا في ضرورة تطوير الوعي المجتمعي لدور هذه المؤسسات وأهميتها لأبنائها لتعظيم الاستفادة من ما هو متوفر ومتاح، وتوسيع دائرة هذه الاستفادة لتشمل المناطق والتجمعات السكانية المختلفة، وهي مسؤولية جماعية عامة يتحملها كل من شركاء التنمية الثلاثة، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.
- إن دور القائمين على هذه المؤسسات وهيئاتها القيادية هام وجوهري. فهم شركاء مباشرين في تنشئة الأجيال المختلفة مع العائلة والمدرسة، وهم المؤتمنون على أبنائنا، بالتالي لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه الهيئات في المستويات الإدارية المختلفة، وتعزيز قدراتها من خلال التدريب الإداري والنفسي والتربوي والاجتماعي الذي سيساهم في تعزيز الكفاءة الإدارية والمهنية، وصقل الخبرات القيادية وصولا لمؤسسات تتمتع ببيئة أكثر ديمقراطية وتشاركية وتسامحا، وأكثر مساهمة في توليد رأس المال الاجتماعي التمكيني.

- لا بد من تعزيز التنسيق لتطوير العلاقة التكاملية بين ما يمكن تسميته بالمثلث التربوي، العائلة والمدرسة والمؤسسة الشبابية. فلكل من هذه الأطراف الثلاثة دور هام في تعزيز الرأسمال الاجتماعي. ويمكن تطوير هذه العلاقة من خلال تشكيل لجان مشتركة بين الأطراف الثلاثة، على شاكلة لجان أولياء الأمور في المدارس لمتابعة قضايا الشباب. وقد يكون للبلديات والمجالس المحلية دور فاعل في رعاية هذه اللجان وفي توفير ما تحتاجه لتيسير عملها، وتنفيذ رؤاها وتصوراتها، وتعزيز تواصلها مع المجتمع المحلي ككل.

- دعم وتعزيز الجهود والأنشطة التي تهدف إلى تحويل المؤسسات الشبابية إلى مؤسسات صديقة للإناث، تقوم العلاقات فيها على أساس تكافوء الفرص والمساواة بين الجنسين، لتتمكن هذه المؤسسات من تعظيم دورها في توليد رأسمال اجتماعي تمكيني. ولا شك بأن إتاحة المجال أمام الإناث للمشاركة في قيادة المؤسسات الشبابية، وتطوير مهاراتهن القيادية، وتعزيز الأنشطة المختلطة أو النسوية، سيشجعهن على الالتحاق بهذه المؤسسات وسيعزز ثقتهن بها.

- إن توليد الرأسمال الاجتماعي التمكيني هو عملية مجتمعية تراكمية طويلة المدى، تتطلب استقرارا وثباتا واستدامة، وهو ما يتناقض مع واقع غالبية برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية، وخاصة الحديثة منها، والتي تعاني من الاعتمادية على الدعم المالي الأجنبي، بدرجات متفاوتة، بسبب قلة الموارد المالية المتوفرة لها. وقد أدى ذلك إلى بروز إشكالات عديدة داخل هذه المؤسسات، كما أظهر البحث؛ كعدم استدامة بعض البرامج والأنشطة، والخضوع أحيانا لأجندة الممولين المعلنة وغير المعلنة، وعدم التوازن بين الأنشطة المختلفة لصالح الأنشطة والبرامج الممولة، بغض النظر عن الأهمية وسلم الأولويات المحدد من قبل المؤسسة. لذلك ينبغي أن تبذل هذه المؤسسات جهودا حثيثة لتحقيق قدرا أكبر من الاستقلالية عن التمويل الخارجي، بالتفكير في إيجاد مصادر تمويل ذاتية، وهو ما قامت به فعلا العديد من المؤسسات، وتحديدا بعض الأندية التي بدأت بتفعيل وترشيد استخدامها لمرافقها وللخدمات التي تقدمها لأعضائها وجمهورها.

- توفر الشبكات الفعلية والافتراضية التي تقيمها المؤسسات الشبابية حاضنة مهمة لتطوير الفعل الجماعي لهذه المؤسسات، وتعظيم استخدامها لمواردها المشتركة، وتعظيم فرص مراكمة خبراتها. وتوفر في الوقت ذاته قنوات مهمة لتواصل الشباب فيما بينهم على مستويات تتجاوز الروابط التقليدية، بما في ذلك خلق آفاق عابرة للحدود. مع كل ما يحمله ذلك من فرص وفضاءات للفعل الجمعي للشباب، وكذلك لتعظيم فاعليتهم، واستغلال طاقاتهم وأوقات فراغهم بصورة فعالة، وتحسين فرص مراكمة خبراتهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم في المجالات المختلفة. ويلاحظ في هذا المجال أن الشبكات المحلية القائمة ما زالت فاعليتها محدودة، خاصة فيما يتعلق بتشكيلها إطارا لتبادل الخبرات، واستغلال الموارد المشتركة. كما أن هذه الشبكات ما زالت محدودة الفعالية على صعيد تكوينها مجتمعا لهذه المؤسسات تضبطه قواعد عمل واضحة– وتضعها في موقف مشترك تجاه الفاعلين المحليين ومجتمع الممولين. فما زال التمويل الخارجي يشكل محددا مهما لآليات عملها وعلاقاتها فيما بينها ومع الفاعلين الآخرين في هذا المجال. حيث يسود التنافس على التمويل الخارجي كموجه لشبكة علاقاتها. وهي ما زالت تدخل في حوار مع الممولين كمؤسسات منفردة، متنافسة، والهدف الحصول على التمويل. وهذا يعني أن وجود الشبكة بحد ذاته لا يضمن توفير بيئة فعالة لعملها المشترك، أو قنونة فعالة لتنافسها وصراعها فيما بينها. وفي هذا المجال من المهم تعزيز مضامين عمل هذه الشبكات، وتطوير أسس العمل المشترك (وربما وثيقة شرف فيما بينها)، تقوم على تعزيز قواعد الشفافية ونظم المساءلة في عملها كشبكات ومؤسسات. بما في ذلك تيسير وصول الشباب إلى المعلومات، بما فيها مضامين البرامج والمشاريع والية التمويل. وهذا يقوم على افتراض يرى أن تدفق المعلومات، وتوفير إطار الفعل يشكلان شرطا مهما لتفعيل دور الشباب.

- ومن الضروري التأكيد على أهمية الحفاظ على تنوع هذه المنظمات من حيث منطلقاتها وتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية وخياراتها السياسية والاجتماعية. وبالتالي المطلوب الابتعاد عن منطق الوصاية عليها، والانتقال إلى وضع محفزات للتنافس والصراع فيما بينها في أجواء من الشفافية، يضمنها القانون. وقد يشكل

ذلك حافزا لبناء تشبيك محلي وإقليمي ودولي يستهدف تعظيم الموارد المتاحة للمنظمات المتشابهة، وإدخالها في تنافس مع المؤسسات الأخرى بهدف تعظيم نفوذها ودورها في أوساط الشباب.

- إيلاء أهمية خاصة لموضوع الشباب في القدس. نظرا لموقعها الخاص في الصراع العربي الصهيوني من جهة، ولخصوصية وضعها، فهي خارج ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتخضع لعملية تهويد متسارعة، ويجري استهداف الشباب فيها بشكل مبرمج انسجاما مع تبهيت طابعها العربي. وهذا يتطلب آليات عمل مختلفة في القدس، واعتماد منطق التنظيم الذاتي، وتفعيل دور مختلف الأطراف الفاعلة في القدس، بما فيها الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات المجتمعية المحلية. ويحتل دور المؤسسات الشبابية أهمية خاصة في هذا المجال. فهي توفر الفضاء والمرافق والآليات التي تشكل أرضية ضرورية لممارسة الشباب لأنشطة مختلفة، وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات، بما فيها مهارات التواصل الاجتماعي، وبناء شبكات من العلاقات الفاعلة، وبلورة قيم وتوجهات تنسجم مع، وتعزز هويتهم الوطنية الفلسطينية.

مقدمـــــــة

يخضع مجتمعنا الفلسطيني لتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية سريعة وواسعة النطاق من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها بفعل عوامل عديدة ومركبة، أهمها: العوامل السياسية وما يفرضه واقع الاحتلال وغياب الدولة ذات السيادة من تشويه في بنيانه الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والقيمي. وتثير هذه التغيرات العديد من التساؤلات حول دور الفئات الاجتماعية الفاعلة التي لها مصلحة موضوعية في إعادة توجيه هذه التغيرات بما يتلاءم مع الأهداف الوطنية المتمثلة في الاستقلال والتنمية والديمقراطية.

لقد استشعر العالم أهمية دور الشباب[1] في أعقاب ثورة الطلاب في فرنسا والعديد من الدول الأوروبية عام 1968 والتي ساهمت في إحداث تغييرات جذرية في مجتمعاتها. وقد جاءت الثورات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول العربية لتؤكد أهمية هذا الدور، ولترد الاعتبار لهذه الفئات، ولتؤكد على أهمية مكانتهم ودورهم في عملية التغيير والبناء، باعتبارهم قوة اجتماعية أساسية وكتلة بشرية تملك الطاقات والإمكانات والأدوات العصرية للمساهمة في صناعة التاريخ. ورغم أن تاريخ المنطقة العربية حافل بالشواهد على أن جيل الشباب كان له الدور الطليعي في حركات التحرر الوطني والنضال من أجل الديمقراطية وتحقيق المساواة والحرية السياسية والاجتماعية، إلا أن الدوائر الأكاديمية والرسمية والأوساط الاجتماعية المحافظة كانت تصادر دائما دور هذه الفئات وتنظر إلى سلوكياتها الرافضة والمتمردة على الأنظمة السياسية والأبوية وعلى القيم والعادات الاجتماعية بنظرة استصغار وبانزعاج شديد.

وفي فلسطين، كان وما زال لجيل الشباب الدور الأساسي في تعزيز حركة التحرر الوطني والمساهمة في تحقيق الاستقلال وبناء الدولة وتعزيز قيم الديمقراطية والمساواة.

---

[1] نود التنويه إلى أننا نستخدم كلمة شباب لتشمل الذكور والإناث.

فهذا الجيل هو الأكثر تعلماً وانفتاحاً على تجارب الشعوب والحضارات الأخرى، وهو بالتالي الذي كان عليه أن يتحمل عبء الهم الوطني والديمقراطي. ولا شك بأن أهمية دور الشباب الفلسطيني، لا تكمن في قوتهم الديمغرافية فقط، بل تكمن أساسا في ما يمثله هؤلاء من مصدر للتجديد والتغيير في الأبنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك تشكل توجهات وفاعلية الشباب عاملاً مهما في مستقبل مسيرة التحرر والتنمية في المجتمع الفلسطيني. ولكن حتى تتشكل وتتعزز لديهم هذه التوجهات والفاعلية لا بد من توفر بيئة ملائمة تساهم في تعزيز ما يعرف بالرأسمال الاجتماعي التمكيني لديهم. فالشباب نتاج عملية تنشئة تتأثر بكل من الأسرة، والمؤسسات التعليمية التربوية، والمؤسسات الشبابية، وشبكات العلاقات الاجتماعية المتعددة التي قد تنشأ خارج الأطر المؤسسية، كشبكات الزمالة والجيرة والصداقة وغيرها.

وتشكل المؤسسات الشبابية حاضنة للشباب، تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تأطير نشاطاتهم، وفي توجيهها، وفي تشكيل وعيهم وقيمهم وسلوكياتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية، خاصة وأن هذه المؤسسات متواجدة في كل التجمعات السكانية (المدن والقرى والمخيمات)، وهي تلي مؤسسة العائلة والمؤسسة التعليمية من حيث احتضانها لأنشطة الشباب، ومن حيث قدرتها على التأثير فيهم. وفي الوقت ذاته تشكل طبيعة وفاعلية نشاطات الشباب في هذه المؤسسات مؤشرا على حجم رصيد الرأسمال الاجتماعي لديهم. أي أن الشباب هم مدخل في نشاط هذه المؤسسات، وفي الوقت نفسه يمثلون مخرجات لهذه المؤسسات.

في هذا السياق تعتبر دراسة مساهمة المؤسسات الشبابية في توليد الرأسمال الاجتماعي التمكيني لدى الشباب الفلسطيني مدخلا مهما لاستكشاف مساهمة هذه المؤسسات في العمل التنموي الفلسطيني، لما لذلك من آثار مباشرة على إمكانات تطوير الرأسمال البشري، وارتباطه بالرأسمال الاقتصادي، وعلى مدى فاعلية سياسات تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتعزيز مقاومته لسياسات الاحتلال والاستيطان، من أجل إحقاق حقوقه الوطنية في الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

تشمل هذه الدراسة خمسة فصول: يتناول الفصل الأول ملاحظات نظرية ومنهجية. ويتناول الفصل الثاني لمحة عامة عن واقع الشباب في الأراضي الفلسطينية. ويعرض الفصل الثالث النتائج الكمية حول دور المؤسسات في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني. بينما يستعرض الفصل الرابع النتائج الكيفية لدور المؤسسات والشبكات الافتراضية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي، والتحديات التي تواجهها. أما الفصل الخامس والأخير فيستعرض أهم النتائج، ومقترحات عامة لتطوير وتعزيز دور هذه المؤسسات.

1- ملاحظات نظرية ومنهجية البحث

1-1 ملاحظات في النظرية

تسعى هذه الملاحظات النظرية إلى إبراز السمات العامة لمفهوم الرأسمال الاجتماعي المستخدم في هذه الدراسة باقتضاب. فقد لاحظت هذه الدراسة إمكانية استلال السمات العامة لمفهوم الرأسمال الاجتماعي اتكاءً على سلسلة من الدراسات السابقة التي صدرت عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)[2]، دون الحاجة إلى بناء إطار نظري تفصيلي، أو إثارة نقاش موسع لعناصره وأبعاده، حيث تم هذا في دراسات ماس السابقة في هذا المجال. وقد شاع استخدام مفهوم الرأسمال الاجتماعي في السنوات الأخيرة، خاصة في دوائر المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وغيره، لما يحمله من مضامين وأبعاد لم تلتفت لها الدراسات التنموية الاقتصادية الصرفة ولم تعرها الأهمية الكافية، وبعد أن آلت العديد من الجهود التنموية إلى الفشل بالرغم من المساعدات التي خصصت للبرامج التنموية المختلفة.

لقد أصبح واضحاً مؤخرا أن المجتمعات المعاصرة تواجه العديد من المشكلات التي ترتبط بالفعل الاجتماعي وليس بالفعل الاقتصادي والمادي فقط. ورغم أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي ليس مفهوماً جديداً إلا أنه حظي باهتمام متزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين والسوسيولوجيين خلال العقدين الماضيين، بسبب ما له من أهمية ومساهمة

---

[2] أنظر مثلا إلى بعض ما أعده معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس من دراسات ذات علاقة في مجال الرأسمال الاجتماعي:

- فضل النقيب (2006). مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- محمد نصر وجميل هلال (2007). قياس الرأس مال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- إليزا كافاتورنا، وحنين غزاونة، ولوكا أندرياني، 2009. دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- جميل هلال، وحسن لدادوة، ومحسن أبو رمضان (2010). المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

في نجاح أو فشل الجهود التنموية المختلفة. فانتشار مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة ساهم في تعديل مفهوم رأس المال بشكل عام، حيث اتضح للمنظرين التنمويين أن التفاوت الحضاري والتنموي بين المجتمعات ليس نتاجاً فقط للتفاوت في الرأسمال المادي وفي الرأسمال البشري وفي الموارد الطبيعية وغيرها، بل هو أيضا نتاج لشبكة واسعة ومعقدة من العلاقات الاجتماعية التي يحياها الأفراد، أو تتمتع بها الجماعات والمؤسّسات، والتي تحكمها مجموعة من القيم والمعايير والتوقعات التي تساهم بمجملها في تعظيم قدرة الأفراد أو الجماعات على تحقيق أهدافهم، وإشباع حاجاتهم، من خلال موارد ومصادر نافعة يتمّ الحصول عليها بفضل تلك الشبكات.

في هذا السياق برزت آراء تنبّهت إلى أهمية عناصر، غير العناصر المادية الاقتصادية، تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية، منها ما يتعلق بأداء المجتمع الأهلي، ومنها ما يرتبط بطبيعة الروابط الأسرية، وبالعلاقات الاجتماعية، وبمدى تماسك القيم الاجتماعية، وبدرجة متانة النسيج الاجتماعي، وبتنوّع البني الاجتماعية وما يشبهها من العوامل، وهو ما يشكل بمجمله عناصر رأس المال الاجتماعي، وتمخض عن ذلك العديد من المحاولات البحثية التي تهدف إلى الكشف عن أرصدة المجتمعات من رأس المال الاجتماعي, وعوامل إهداره وتآكله, واستراتيجيات مراكمته وتفعيله.

وقد تعددت تعريفات الرأسمال الاجتماعي منذ زيادة الاهتمام به حسب السياقات التي استخدم بها، فبحسب عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، يرتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي أساسا بما يتوفر للفرد من موارد ومصادر إشباع حاجات وتحقيق أهداف ناتجة في الأساس من كون الفرد عضواً في جماعة اجتماعية. أي أن تلك العضوية توفّر للفرد موارد اقتصادية لم يكن ليحصل عليها لو لم يكن منتمياً إلى تلك الجماعة. وبالتالي تصبح المهمة في كيفية إنشاء وتكوين مثل تلك العضوية، أي بناء العلاقات الاجتماعية في إطار مؤسّساتي كما هو الحال في الأسرة، وجماعة المهنة، وجماعة الرفاق. وقد أكد بورديو على أن حجم الفائدة المستحقة من تلك العلاقات يعود بالدرجة الأولى إلى كمية ونوعية مثل تلك العلاقات (Bourdieu,1986).

ويعتبر بعض المنظرين الآخرين، مثل جيمس كولمان (J. Coleman)، أن رأس المال الاجتماعي مرتبط أساسا بالمؤسّسات وبالعلاقات وبالمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبالتالي يركز في تعريفه للرأسمال الاجتماعي على مجموعة الأبنية الاجتماعية التي "تيسّر" للأفراد والمؤسّسات أداء مجموعة من الأفعال النفعية، وبالتالي تتمثل عناصره الأساسية في مجموعة الالتزامات والتوقعات التي تنشأ بين الأفراد، وفي مدى توفر أو عدم توفر الثقة بين الأفراد أو بالمؤسسات المختلفة (Coleman,1988).

بينما يؤكد روبرت بوتنام (R. Putnam) في تعريفه للرأسمال الاجتماعي على أهمية الترابط بين الأفراد، وعلى شبكات العلاقات الاجتماعية، وعلى الأعراف وعلى مفاهيم الثقة التي تسهل عمليات التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع بهدف تحقيق المنافع وتبادلها. وبالتالي يركز بوتنام على قيم الثقة والتسامح والتبادلية القائمة على الانتماء المشترك. ولذلك يسلط الضوء على أهمية المشاركة في الروابط المدنية كإحدى المؤشرات على مدى قوة أو ضعف الرأسمال الاجتماعي. كما يميز بوتنام بين نوعين من الرأسمال الاجتماعي؛ الرأسمال الترابطي والرأسمال التجسيري. ويدلل الأول على العلاقات الاجتماعية التي تتولد بين جماعات ذات علاقات قوية وخاصة داخل الأسرة وجماعات القرابة والصداقة والجيرة. ويؤدي هذا الرأسمال خدمات ثمينة من خلال تبادل القروض والمنح كمساعدات بين أفراد العائلة أو شبكات القرابة، والمساعدة في إيجاد فرص عمل أو مصادر دخل. وعلى الرغم من الدور الايجابي لهذا الرأسمال إلا أنه يعزز بعض المظاهر السلبية كالتقوقع على المجموعات القرابية المغلقة ونشر السلوكيات الاجتماعية المرتكزة على المصالح الذاتية وهذا من شأنه أن يعزز ممارسات الإقصاء والعشائرية والتعصب. بينما يدلل الثاني على الجماعات التي تنشأ بينهم روابط ضعيفة كالعلاقات التي تنشأ بين زملاء العمل وشبكات المعارف (Putnam, 1993). ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء "جسور" تربط قطاعات المجتمع البعيدة عن بعضها البعض ويساهم هذا الرأسمال في بناء الثقة والمشاركة المدنية وتعزيز السلوكيات التعاونية والعمل الجماعي.

وتشير بعض الدراسات إلى أهمية دور الرأسمال الترابطي في مواجهة العوز وتعزيز روح التضامن والتقليل من المخاطر والانكشاف في حالات الطوارئ. كما تشير إلى أهمية الدور الذي يلعبه الرأسمال التجسيري في تعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة وفي تقليل كلفة نقل المعلومات ومن مشكلة عدم توفرها (كافاتورتا، وغزاونه، وأندرياني 2009، ص 8).

ويؤخذ على أطروحات كل من كولمان وبوتنام انتزاعهما للبعد السوسيولوجي الطبقي من مفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث تم صياغة المفهوم في إطار سلوكي اقتصادي. فاعتبر الأول أن رأس المال الاجتماعي هو بمثابة الرصيد الذي يتملكه الفرد من علاقات وقيم تمكنه من أن يؤسس لعلاقات داخل البناء الاجتماعي، وأن يبني توقعاته وأهدافه. بينما نظر الثاني إلى رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص والسمات التي تكون رصيد داخل التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات الاجتماعية.

وتشير دراسة نصر وهلال إلى أن أطروحة بوتنام تسند إلى الرأسمال الاجتماعي تأثير عوامل قد لا تعود له. فلا يمكن الاستدلال من تقلص مستوى التبرع للجمعيات الخيرية والتطوع لنشاطاتها أن تراجعا قد دخل على مجمل الرأسمال الاجتماعي، فقد يكون ذلك التراجع ناتج أساسا عن عوامل أخرى كسياسات الدولة أو تعدد الخيارات أمام الأفراد والجماعات أو عدم رغبتهم في المشاركة لأسباب متعددة. ويشير هلال عن حق بأن "طبيعة المشاركة يحددها ما يتوفر في المجتمع المدني وفي الحيز العام من مؤسسات، فقد يكون غياب هذه المؤسسات ناتجا عن عوامل خارجة عن إرادة الأفراد، أي لعوامل سياسية مثل الاحتلال أو الحكم السلطوي الشمولي أو لأسباب اجتماعية محافظة (نصر وهلال 2007، ص15).

ومن أهم المؤسسات التي تبنت وطورت مفهوم الرأسمال الاجتماعي هي البنك الدولي التي عرفته بأنه "المؤسسات، والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع". ويشمل تعريفها لمفهوم الرأسمال الاجتماعي الروابط الاجتماعية الأفقية

التي تمنح المجتمعات هوية وهدفاً مشتركا، والعمودية كالطوائف والمجموعات الإثنية وغيرها (نصر وهلال 2007، ص17). وقد حدد البنك الدولي ستة أبعاد للرأسمال الاجتماعي[3]، وهي:

1. الجماعات والشبكات: ويتناول هذا البعد مدى مشاركة الفرد في الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية, والشبكات غير الرسمية.
2. الثقة والتضامن: ويتضمن هذا البعد حدود ودرجات الثقة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع, ومدى ثبات أو تغير هذه الثقة عبر الوقت.
3. الفعل الجمعي والتعاون: يستكشف هذا البعد مدى قدرة الأفراد على العمل مع الآخرين في مجتمعاتهم, من خلال المشروعات المشتركة.
4. المعلومات والاتصال: ويتناول هذا البعد الوسائل التي يمكن من خلالها أن يصل الفرد إلي المعلومات التي ترتبط بظروف حياته ورفاهيته.
5. الاندماج والتماسك الاجتماعي: ويتضمن هذا البعد تحديد طبيعة هذه الفروق والتفاوتات والانقسامات, والآليات التي يتم بواسطتها السيطرة عليها.
6. التمكين والفعل السياسي: يشير هذا البعد إلي ضرورة تمكين الأفراد إلى الحد الذي يمكنهم من السيطرة والتحكم في العمليات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر علي رفاهيتهم.

ولا شك أنه بسبب تعدد تعريفات الرأسمال الاجتماعي، تعددت أيضا عناصره ومصادره، حيث يشمل هذا المفهوم عناصر أساسية كالثقافة المدنية التضامنية والمواطنة، وشبكة العلاقات الاجتماعية وما فيها من معايير مشتركة، إضافة إلى المشاركة المجتمعية التي تمكّن الأفراد والجماعات من تحقيق مكاسب مادية واجتماعية وثقافية مختلفة. وبعبارة أخرى، يتشكل رأس المال الاجتماعي من جملة من المكونات التي تتمثل في الانتماء إلى المجتمع الكبير، وما يحتويه من جماعات فرعية تتمثل في جماعات الجوار والأسرة والمهنة ومؤسّسات المجتمع المدني المختلفة، وجميع ما

[3] أنظر الرابط التالي: http://go.worldbank.org/MN3ICFS0H0

تتضمنه تلك الجماعات من معايير اجتماعية مشتركة تعمل على تحديد وتقنين سلوكيات الأفراد وتساعدهم على تحقيق فوائد ومكاسب مختلفة.

وتشير دراسة نصر وهلال، إلى أنه يمكن للرأسمال الاجتماعي أن يكون عاملاً تمكينياً للأفراد والجماعات، كما يمكن أن يكون عاملاً مولداً للتمايز الاجتماعي ويعيد إنتاج اللامساواة والاستقطاب داخل المجتمع، فليس هناك ما يمكن التقرير مسبقا بطبيعة تأثير الرأسمال الاجتماعي على المجتمع، حيث يعتمد ذلك على عوامل عديدة مرتبطة بموازين القوى داخل المجتمع، وكيف يجري استخدامه من قبل النخب السياسية والاقتصادية والسلطة الحاكمة، كما أنه مرتبط بالتأثيرات الإقليمية والدولية (نصر وهلال 2007، ص21).

إن تعدد وتنوع عناصر وأبعاد الرأسمال الاجتماعي يضاعف من صعوبات تطوير مؤشرات لقياسه إمبيريقياً. فقد حاولت العديد من الدول والمنظمات الدولية تطوير مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي بهدف تقييم تأثيره على مشاريع التنمية وعلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وقد أبرزت دراسات ماس صعوبة قياس الرأسمال الاجتماعي بسبب عدم وجود إجماع على تعريف المفهوم وتحديد مركباته وغموضه، وبسبب اشتمال المفهوم على أبعاد متعددة غير منسجمة فيما بينها وأحيانا متناقضة ومن الصعب قياسها مباشرة.

وبالنسبة لصعوبة توظيف المفهوم في السياق الفلسطيني، أبرزت دراسة نصر وهلال مدى تأثير الظروف السياسية التي شاهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 على مؤشرات رأس المال الاجتماعي وبخاصة ممارسات الاحتلال الاستيطاني وإجراءات الحصار والقيود المترتبة عليها. كما أبرزت الدراسة وقع السياق الثقافي على مكونات الرأسمال الاجتماعي وتفاعلاتها، الأمر الذي يستدعي أخذ السياق الثقافي بعين الاعتبار عند تكميم الرأسمال الاجتماعي من جهة، وصعوبة مقارنة حجم وتأثير الرأسمال الاجتماعي بين المجتمعات المختلفة من جهة أخرى (نصر وهلال، 2007، ص38).

2-1 المؤسسات الشبابية والرأسمال الاجتماعي

إن التعريف الأكثر شيوعا لمفهوم الرأس مال الاجتماعي يعتبر الشبكات والجماعات التي تدمج الأفراد في مشاركة مجتمعية محلية من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، من العناصر الرئيسية للمفهوم، بجانب الفعل الجمعي، والتعاون، وتبادل المعلومات، والاتصال، والثقة بالآخرين. ومن المفترض أن تشكل المؤسسات الشبابية الفاعلة، وهي جزء من المجتمع المدني، إحدى الحاضنات الأساسية لهذه العناصر التي تساهم أنشطتها في خلق بيئة تساهم في تعزيز الرصيد الاجتماعي للشباب والمجتمع ككل.

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية هذه المؤسسات في توليد الرأسمال الاجتماعي التمكيني من خلال مشاركتها في عملية التنشئة الاجتماعية. فالشباب يقضون معظم أوقاتهم وينسجون علاقاتهم من خلال الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الشبابية بأنماطها المختلفة، وما يتخللها من شبكة من العلاقات تشمل جماعات الصداقة والجيرة، وبالتالي تعتبر هذه المؤسسات شريكة في تشكيل قيم الشباب واتجاهاتهم وممارساتهم التي تظهر فيها إمكانياتهم في أدائهم للفعل, وقدرتهم على حيازة المعرفة التي تمكنهم من إنجاز فعلهم على درجة عالية من الكفاءة, وقدرتهم على تأسيس علاقات مع المجتمع تقوم على الجماعية والاندماج الاجتماعي, وقدرتهم على تطوير منظومة قيم حديثة تعكس رصيد رأس المال الاجتماعي لديهم (Stolle and Hooghe, 2004; Sapiro, 2004).

ويتطلب هذا إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين الفواعل الثلاث، العائلة والمدرسة والمؤسسات الشبابية، المؤثرة في تشكيل وتطوير شخصية الشباب. وكذلك على دور هذه المؤسسات الاجتماعية-التربوية في عملية التنشئة. وتشير هذه الدراسات إلى أن أدبيات الرأسمال الاجتماعي لم تعر اهتماما لعملية التنشئة الاجتماعية، أو أنها ضمَّنت هذه العملية بشكل مستتر، خلال قياسها لبعض عناصر الرأسمال الاجتماعي لدى الأفراد، وخاصة تلك العناصر التي تعتبر أكثر شيوعا والمرتبطة بالقيم المدنية وقيم التضامن والثقة والهوية وغيرها. فقد اعتمدت هذه الأدبيات على تحليل هذه العناصر

بين الأفراد الراشدين ولم تعر الاهتمام للعوامل المؤثرة التي تساهم في تشكيل هذه العناصر لدى الأفراد خلال فترات مبكرة من أعمارهم وخاصة خلال فترات المراهقة. وترى هذه الدراسات أن مؤشرات الرأسمال الاجتماعي لدى الراشدين تتأثر بتجاربهم خلال سنوات المراهقة، وهو ما يتطلب تركيز التحليل على هذه الفئات الشبابية في سنواتهم شبابهم المبكرة، وتركيز التحليل على العوامل المختلفة المؤثرة في عملية بناء منظومة القيم لديهم، وبناء توجهاتهم الفكرية، وسلوكياتهم وممارساتهم، واستعدادهم للانتماء للشبكات الاجتماعية، وللمشاركة المجتمعية، والتعاون والتطوع والتبادلية وغيرها، وهي بمجملها عوامل مترابطة فيما بينها في إطار مستويين؛ الأول قيمي وأخلاقي (الثقة والمواطنة والتسامح...ألخ)، أما الثاني فبنائي مجتمعي (الشبكات الاجتماعية والعلاقات مع الآخر والتطوع والتضامن...ألخ) (Stolle and Hooghe, 2004, p 39).

يرتبط هذان المستويان فيما بينهما بعلاقة جدلية، بحيث يغذي ويعزز كل منهما الآخر خلال التجربة الشخصية للفرد. فقيم التسامح والثقة بالآخر تعزز توجهات الفرد نحو الانفتاح المجتمعي، وبالتالي مشاركة الفرد في الأشكال المختلفة من المنظمات الاجتماعية, والشبكات الرسمية وغير الرسمية. كما تعزز من قدرة الأفراد على العمل مع الآخرين في مجتمعاتهم, من خلال المشروعات المشتركة. بينما تعزز العلاقات الاجتماعية الواسعة والانتماء إلى الشبكات المجتمعية، الثقة بالآخرين، وتغذي قيم المواطنة والتضامن لدى الأفراد.

إن الفواعل الثلاث المساهمة أساساً في تشكيل هذا الرأسمال الاجتماعي، لا تعمل بتكامل فيما بينها بالضرورة. كما أنها لا تعمل في فراغ اجتماعي، حيث أنها تؤثر وتتأثر بالأبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المحيطة. فبينما تحاول العائلة، من خلال عملية التنشئة، أن تنقل لأبنائها موروثها القيمي والاجتماعي، تحاول المدرسة بالمقابل، إما أن تكمل هذا الدور في إطار محافظ معزز للقيم، أو ناقد ونافي لها أو الاثنان معا، وهو ما يعتمد أساسا على السياسات التعليمية والتربوية المتبناه.

كذلك تقوم المؤسسات الشبابية بدور تكميلي للمدرسة من حيث توفيرها للأنشطة غير الصفية وغير المنهجية، كالأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وأحيانا التعليمية والمهنية، كما أنها توفر مساحات لعلاقات اجتماعية وأنشطة مجتمعية جديدة، وقنوات تواصل وتفاعل مع المجتمع المحلي، ما يساهم في تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، والفعل الجمعي، والتعاون لدى الشباب. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في تطوير الوعي والثقافة النقدية لدى الفئات الشبابية، وهي بذلك قد تلعب أدواراً منافية ومناقضة للدور التي تقوم به العائلة أو المدرسة، والمناهج التعليمية. هذا يتوقف على العديد من العوامل الاجتماعية التي تشمل طبيعة المجتمعات المحلية التي تعمل بداخلها هذه المؤسسات، وتوجهات وممارسات القيادات القائمة على هذه المؤسسات، ومدى فاعليتها من حيث توفر النشاطات والبرامج، ومدى ملاءمتها لرغبات واحتياجات الأعضاء، ومدى توفر مواردها المالية واستدامتها، ومدى انخراطها في شبكات من المؤسسات المشابهة المحلية والوطنية والدولية، وطبيعة السياسات الرسمية الموجهة للشباب ولمؤسساتهم، ومدى توفر الخيارات البديلة.

في السياق الفلسطيني لا تتوفر دراسات حول دور المؤسسات الشبابية في توليد رأسمال اجتماعي تمكيني. وتكشف دراسة نصر وهلال، بعض النتائج حول مستويات الرأسمال الاجتماعي المتوفر بين الفئات الشبابية، حيث تشير نتائجها إلى أن الفئة العمرية ما بين 26–35 سنة تملك أعلى مستوى من الرأسمال الاجتماعي، بينما تملك الفئة العمرية 66 سنة فما فوق أقل مستوى من الرأس المال الاجتماعي. وتظهر نتائج هذه الدراسة أيضا أن الفئة العمرية الشابة تملك النسبة الأعلى من الثقة بالمؤسسات المحلية والدولية. كما ترتفع معدل مشاركتها المجتمعية مقارنة بالفئات الأخرى حيث تقل هذه المشاركة مع التقدم في العمر. فالفئات الشابة هي الأكثر ميلاً للعضوية النشطة في التنظيمات والروابط المدنية المختلفة كالنوادي والأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، ولجان الأحياء، وفي المجموعات الافتراضية، ومجموعات الضغط، وجمعيات البيئة والتعاون الدولي. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى ارتفاع في حالات الانتساب للنوادي الرياضية، والمراكز، والجمعيات الشبابية، ومراكز الترفيه العامة (أي الهيئات غير التمثيلية). وشكلت العضوية النشطة فيها نحو 58% من مجمل حالات الانتساب لهذه الأطر

والتشكيلات في الضفة الغربية وقطاع غزة (خارج الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية) (نصر وهلال 2007، ص 60).

أما بخصوص دور المدرسة في توليد رأسمال اجتماعي بعلاقتها مع المجتمع المحلي في الأراضي الفلسطينية، فقد كشفت دراسة هلال ولدادوة وأبو رمضان، عن ضعف هذا الدور من خلال عدد من المؤشرات، منها: ضعف مجالس أولياء الأمور البنيوي في مدارس الحكومة ومدارس الوكالة، والفهم الخيري والنخبوي لعلاقة المدرسة الخاصة بمحيطها المجتمعي، وغياب الرؤية والواضحة في فهم المدرسة (خارج تعليم التلاميذ) لمسؤولياتها تجاه المجتمع المحيط، كما تبرز حالة العزلة في المركزية الشديدة، التي تتحكم في دور المدير والهيئة التعليمية داخل المدرسة وخارجها، وفي اعتماد الأخيرة على مبادرات خارجية. ويلاحظ انغلاق المدرسة وعزلتها في محدودية الأنشطة اللاصفية ونوعيتها، والفهم السائد لدورها (هلال ولدادوة وأبو رمضان 2010، ص 132).

في هذا السياق من المفترض أن تقوم المؤسسات الشبابية بدور تكميلي من حيث توليد رأسمال اجتماعي تمكيني، بسبب ما لديها من حرية أوسع في اختيار طبيعة أنشطتها المكملة لأنشطة المدرسة اللاصفية النادرة ومدى تنوعها، وفي تحديد مدى الانفتاح وطبيعة التفاعل مع مجتمعاتها المحلية. إلا أن هذه الحرية تبقى رهينة الإمكانات المتاحة، والموارد المتوفرة لهذه المؤسسات، وتخضع لمجمل المحددات الاجتماعية والفنية والإدارية والسياساتية التي لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بحث أدوارها، والتي تتفاوت من مؤسسة لأخرى ومن مجتمع محلي لآخر.

وبالإضافة للمؤسسات الشبابية، تلعب شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية أدواراً هامة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي بين الفئات الشبابية أو هدره. وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية دور مجتمعات الانترنت في تعزيز رأس المال الاجتماعي، حيث تساهم هذه الشبكات في إدماج الأفراد في شبكات تواصل اجتماعية واسعة تساهم في توسيع دائرة التفاعلات الاجتماعية، وتبادل الآراء، وحشد المواقف حول قضايا معينة،

وزيادة العمل الخيري، وهو ما يعزز الثقة بينهم وخلق علاقات وحراك اجتماعي حقيقي وليس فقط في العالم الافتراضي (عبد العال، 2010).

كما يرى هؤلاء أن المنتديات الالكترونية والجماعات الافتراضية والمُدوّنون، وغيرها من الشبكات الاجتماعية والسياسية المشاركة والمستخدمة للشبكات الافتراضية المتطوّرة في المعلوماتية والاتصالات، تساهم في تعزيز الرأسمال التجسيري من خلال توسيع شبكات العلاقات الاجتماعية والتعارف، ومن خلال تفعيل البنى الاجتماعية والسياسية وتعزيز مشاركة الأفراد والجماعات في الحياة العامة (Elliso, Steinfield & Lampe, 2007).

وقد ساهمت المدونات والشبكات الاجتماعية الافتراضية في تشكيل ما أصبح يعرف بالحيز العام الافتراضي، كحيز موازٍ أو بديل للحيز العام الحقيقي الذي يمكن أن يكون مراقباً ومقيداً من قبل الدولة التسلطية. فضيق مساحة الحيز العام الحقيقي في العالم العربي الناتج عن غياب الديمقراطية، وتفشي الفساد، قد ساهم في لجوء الشباب، خاصة من الطبقة الوسطى، إلى الحيز العام الافتراضي للتعبير عن همومهم، لما له من قدرات نسبية للانفلات من رقابة الدولة التسلطية، وتشكيل مساحة للتفاعل والتواصل الحر تسمح بتبادل الآراء وحشد الرأي العام خلف قضايا عامة دون خوف من رقيب أو حسيب، وهو ما يضيف زخماً قوياً وديناميكية إلى الحياة السياسية والاجتماعية. ولا شك بأن ذلك يساهم في تأطير الرأي العام، وزيادة اندماج الأفراد في الحياة العامة وتفعيل الديمقراطية، وزيادة التنوّع في الخيارات السياسية. وقد شاهدنا مؤخرا كيف أن تأثير هذه الشبكات لم يقتصر على الحيز الافتراضي، بل انتقلت لتشكيل قوى فاعلة على الأرض، من خلال حركات اجتماعية وسياسية ثورية فعلية استطاعت أن تحدث تحولات تاريخية في المنطقة العربية، كما حصل في تونس ومصر وبعض الدول العربية الأخرى.

بالمقابل، يدرج في أشكال رأس المال الاجتماعي الاستلابي الناتج عن شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية، الاستخدام غير الرشيد للإنترنت، وتخصيص الفرد جزءاً كبيراً

من وقته لعالمه الافتراضي، على حساب التواصل الاجتماعي الحقيقي، وهو ما يعزز الفردية والانعزال عن المقربين والاغتراب لدى المواطنين وخاصة الشباب منهم. ويعتبر البعض أن هذا العالم الافتراضي شكل ملاذا لهروب الشباب عن مسؤولياتهم اتجاه مجتمعاتهم، وقضاياهم العامة، واستخدام شبكات الانترنيت كآليات للتفريغ عن طاقاتهم المكبوتة، وهو ما قد يعطل عملية التغيير، ويعيق الجهود الرامية لتوسيع المساحات الديمقراطية التي تقوم بها الأحزاب والقوى الفاعلة التقليدية على الأرض.

ولا شك بأن شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية تلعب أدواراً متباينة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني أو الاستلابي تبعا للظروف والبيئات الاجتماعية والسياسية العينية في كل مجتمع، والتي تفرض نفسها على طبيعة هذا الدور. فهذه الشبكات لا تفعل في فراغ، وإنما تتأثر بالبيئة المحيطة من أنظمة سياسية، وبموازين قوى طبقية، وبظروف اقتصادية، وبفاعلية المجتمع المدني وقواه المتعددة. كما تبقى هذه الشبكات ومدى اتساعها وتأثيرها رهينة لإمكانات الأفراد وقدراتهم، ولتساوي الحظوظ في تملك التقنيات الحديثة للاتصال والإلمام بكيفية عملها.

ويلاحظ أن التباين في المواقف تجاه تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية على الشباب قد انعكس في نتائج الدراسات المسحية الاستطلاعية التي أجريت في العديد من الدول العربية. فقد أظهرت دراسة أجريت على عينة من طلبة جامعة دمشق عام 2006 للتعرف على الأسباب الكامنة وراء ارتياد الشباب مقاهي الانترنيت، والتعرف على التأثيرات الناتجة عن استخدامهم له، عن أن هدفهم الأساسي كان هو التسلية والترفيه. وكانت معظم المواقع التي يزورونها أجنبية وعرضة للمس بالأخلاق العامة (عيسى الشماس 2006). بينما تشير دراسة استكشافية مسحية أخرى أجريت على عينة من طلبة جامعة فيلادلفيا في الأردن عام 2004، إلى وجود تأثيرات ايجابية عديدة للانترنيت وخاصة في تطوير ثقافتهم وتعزيز اتجاهاتهم وقيمهم الايجابية، وتقديمه لهم نماذج سلوكية يحتذون بها في حياتهم (أبو إصبع 2004).

كذلك أعد معهد التخطيط القومي في مصر (2010) دراسة عن الانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية في إطار تقرير التنمية البشرية في مصر. اعتمدت

الدراسة على قياس عدد من المؤشرات المتعلقة بمشاركة الشباب السياسية في العالم الافتراضي، وذلك من خلال تحليل محتوى 195 موقعا الكترونيا. كشفت هذه الدراسة عن الدرجة العالية لمشاركة الشباب السياسية عبر المواقع الالكترونية المختلفة وخاصة الفيس بوك. ولوحظ أن عدد كبير من الشباب شارك في مناقشة موضوعات سياسية عامة كإحياء القومية العربية أو الإسلامية وغيرها. وعرضت كثير من المنتديات الالكترونية، والجماعات، والمجلات الالكترونية مناقشات تنطوي على الإحباط، والتهكم، والاستياء من الحكومة، والسلطة المركزية، والحزب الحاكم في مصر. وتناولت الكثير من الآراء الاحتكار الاقتصادي في مصر، والدعم المقدم لرجال الأعمال الذين ينتمون للحزب الحاكم. ودعت الكثير من المواقع إلى ضرورة تعزيز الحريات ورفع قبضة الدولة عن الإعلام، وأكدت أهمية استقلاله. كما تم مناقشة مواضيع أخرى عديدة ذات علاقة بالشأن العام كاستقلال الأجهزة الإدارية المحلية وتطبيق اللامركزية، وعلاقة السلطة التنفيذية المهيمنة بالسلطتين التشريعية والقضائية اللتان تراجع دورهما، والعلاقة بين الطوائف، والجماعات السياسية الدينية، والانتخابات. وتخلص الدراسة إلى أن هذا الاهتمام غير المسبوق من قبل الشباب المصري بالانترنيت، وهذا "الهوس الالكتروني"، يحتم على الدولة أن تنشئ هيئة أو جهازا مسئولا عن دعم هذه المواقع والاستماع لها، وتحليل هذه التعبيرات الرمزية والفضاءات الافتراضية لكي تحسن التعامل معها، ولتزيد من تواجدها فيها. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي. تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010).

وفي السياق الفلسطيني، تشير إحدى الدراسات النادرة حول الموضوع والتي أعدتها الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا" (2010)، أن شبكات التفاعل الاجتماعي الافتراضية التي يشترك بها الشباب الفلسطيني، وما تشكله من حيز عام افتراضي، قد عكس إلى حد كبير الواقع الفلسطيني دون أن تدعو لتجاوزه. فقد مارس الشباب على الفيس بوك ذات القيم القبلية وما قبل الحداثية، وظهر ذلك جليا حين مال عدد كبير منهم للانتماء إلى مجموعات تمثل اسم العائلة أو المنطقة أو مكان السكن (القرية أو المخيم أو المدينة). وفي المجال السياسي، عكست المجموعات على الفيس بوك واقع الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس بشكل ديماغوجي مطابق للواقع، من خلال رفع شعارات تخون الآخر، وترفض التواصل معه. كما عبر قسم من

المجموعات الشبابية عن إحباطهم تجاه الفصائل السياسية، والقيادات على مختلف مشاربها الذي يعكس، في رأي الباحثين، "السلبية التي غزت صفوف كثيرة من الشباب الفلسطيني على الحيز العام الافتراضي. وهي سلبية تعكس ضيق الحيز العام الواقعي، وعدم اعتبار الشباب الفلسطيني للحيز العام الافتراضي، على أنه ساحة لممارسة سياسية ايجابية قد تتجاوز حالة الأزمة الراهنة" (عواد، وحامد، وحسنا 2010، ص 35).

كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الكثير من المواقع الالكترونية استخدمت أو أنشئت من قبل الشباب بهدف اللهو، أو بهدف تفريغ المكبوتات الجنسية، أو للتعبير عن امتلاك رأسمال ثقافي، أو التظاهر بامتلاكه. وتخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن مجمل الشباب الفلسطيني لم يستفد من الحيز العام الافتراضي الذي سمحت بتشكله ثورة التكنولوجيا للقيام بعمليات مناصرة ذات طابع جدي، أو للتحشيد ضد/مع قضايا تهمهم. بل تبعثرت جهودهم، وشكل وجودهم على الشبكات العنكبوتية الافتراضية حالة هروب من الواقع وثقله (عواد، وحامد، وحسنا 2010، ص 50).

1-3 فرضية البحث وأهدافه

تحاول هذه الدراسة فحص الفرضية القائلة بأن دور المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية لا يقتصر على توفير أماكن للشباب للترويح وقضاء أوقات فراغهم، بل تقوم أساساً بدور إيجابي وهام في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، بحكم انتشارها في معظم التجمعات السكانية الفلسطينية، وبحكم ما تتيحه هذه المؤسسات من فعاليات وأنشطة وبيئة تفاعلية تساهم في تعزيز روح العمل الجماعي، والتعاون، والتضامن، والمشاركة الجماعية التي تعزز الثقة لديهم، وترسخ قيم المواطنة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والانتماء الوطني.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المؤسسات الشبابية بنمطيها، الأندية والمؤسسات الحديثة، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الافتراضية، في توليد رأسمال تمكيني (أو إعاقته) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال رصد مدى نجاحها

في احتضان أنشطة الشباب (اتساع نشاطها ودرجة شموله)، وطبيعة هذه الأنشطة، وما تولده من شبكات علاقات وقيم وثقافة تعزز عناصر الرأسمال الاجتماعي التمكيني الأساسية. وتحديدا من خلال الكشف عن مدى مساهمتها في تعزيز الفعل الجمعي لدى الشباب، والتماسك الاجتماعي، والثقة فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وفي تعزيز الرأسمال البشري، وفي تنمية الوعي الوطني وروح المواطنة لديهم، ودورها في توسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعية، وغيرها من قنوات الاتصال والتنسيق.

وقد رصدت الدراسة ذلك آخذة بعين الاعتبار الفرص والإمكانات المتوفرة، والتحديات والمعيقات المؤثرة في دور هذه المؤسسات في هذا المجال. بالإضافة إلى دراسة التفاعل بين هذه المؤسسات والفواعل الاجتماعية المختلفة المؤثرة عليها في المجتمع الفلسطيني. كالسلطات المحلية والمدرسة والعائلة والمجتمع المحلي...ألخ.

وتجدر الملاحظة أن التحليل المعمق لدور المؤسسات الشبابية في توليد رأس مال اجتماعي تمكيني، لا يعني الخروج بالضرورة بتقييم قاطع وشامل يمكن تعميمه، فالحسم المعرفي هنا مضلل وغير مفيد بسبب كثرة العوامل المجتمعية المؤثرة على دور هذه المؤسسات، والتي لا يمكن ضبطها ورصدها بسهولة، خاصة في إطار الإمكانات المحدودة المتاحة لهذا البحث. كما أن تأثير هذه العوامل متغير بفعل التحولات السريعة في الواقع السياسي، وبسبب التمايز والتباين المجتمعي المتزايدة بين المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبسبب انكشاف المجتمع الفلسطيني أمام المؤثرات الخارجية.

وبالنسبة للمؤسسات الشبابية الفلسطينية العاملة في الأراضي الفلسطينية، فيمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أنماط من المؤسسات وذلك من حيث أهدافها وبرامجها وتركيبها الإداري. فهناك أولا الأندية الشبابية، وهو النمط الأكثر انتشارا من بين المؤسسات الشبابية، والأكثر أقدمية في غالب الأحيان، حيث تنفذ هذه الأندية برامج تستهدف أساسا أعضائها (الهيئة العامة) وثانويا الفئات الشبابية في المجتمع المحلي. وهناك ثانيا المؤسسات الشبابية العاملة كمنظمات غير حكومية والتي يمكننا تسميتها بالمؤسسات الشبابية

الحديثة، ليس فقط من حيث عمرها الزمني، بل أساسا من حيث الرسالة التي تحملها وتحاول نشرها بين الشباب، ومن حيث أهدافها التي تعتبر حديثة، والرؤية التي تحملها والتي تبرر وجودها، وتشكل حافزا لعملها ولنشاطاتها. إن معظم هذه المؤسسات الحديثة تركز في نشاطاتها على البرامج الممولة والتي تستهدف توعية الفئات الشبابية في مجالات متعددة كالديمقراطية، والقيادة السياسية، وتمكين الشباب مهنيا، وتعزيز قدراتهم من خلال الدورات التدريبية المنظمة وورشات العمل...الخ. وغالبا تمول هذه المنظمات أنشطتها من خلال المشاريع والبرامج التي تستهدف الفئات الشبابية بشكل عام. وهناك ثالثا الأطر الشبابية السياسية والتي تشكل أذرع شبابية طلابية تابعة للأحزاب والفصائل الفلسطينية. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على النمطين الأولين، كون النمط الثالث هو أقرب للأطر السياسية منه للمؤسسات الشبابية المستقلة رسميا عن الأحزاب، والعضوية فيها غير مفتوحة بل تقوم على أساس الانتماء السياسي، وأصبح نشاطها يتسم بالموسمية في الغالب، أي خلال الانتخابات الطلابية وبعض الأحداث السياسية.

وقد تبنت هذه الدراسة مجموعة من المعايير الإجرائية لاستكشاف دور المؤسسات الشبابية والشبكات الاجتماعية الافتراضية في توليد رأسمال تمكيني (أو إعاقته)، وهي: مدى مشاركة الأفراد والمؤسسات في الأفعال الجماعية، ومدى انخراطهم في الشبكات الاجتماعية، ومدى مساهمة المؤسسات والشبكات في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأفراد فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وطبيعة القيم والمعايير والسلوكيات التي ترعاها أو تعيد إنتاجها المؤسسات الشبابية والشبكات، وخاصة تلك القيم والسلوكيات التي تساهم في تطوير شخصية الأفراد، ومواهبهم، وكفاءاتهم المعرفية، والتي تعزز المساواة والمواطنة والتكافل الاجتماعي والديمقراطية والعمل للصالح العام والانتماء الوطني لديهم.

1-4 حول المنهجية

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بداية تحديد المؤشرات المتعلقة باستكشاف دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني الأكثر ملائمةً لهذا القطاع.

وقد تطلب ذلك مراجعة الأدبيات النظرية ذات العلاقة، بهدف الخروج بالمؤشرات الأكثر تداولاً في هذه الأدبيات. واعتمد منهج تشاركي، أي إخضاع هذه المؤشرات للنقاش مع مجموعة من الشباب ومسؤولي المؤسسات الشبابية خلال ورشة عمل عقدت في رام الله.

كما تم مراجعة الدراسات والأدبيات المختلفة الصادرة عن المؤسسات المبحوثة، لجمع المزيد من المعطيات والمعلومات عنها. كذلك تم مراجعة الخطط الرسمية ذات العلاقة بتنمية قطاع الشباب (الإستراتيجية الوطنية للشباب، والخطط التنموية المختلفة)، من وجهة نظر مساهمتها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني.

1-4-1 العينة

جرى الدمج بين أساليب العمل الكيفي والكمي في الحصول على المعلومات والبيانات، بما يحقق أهداف الدراسة، ضمن الوقت والإمكانيات المتاحة للدراسة. وفي هذا السياق، قام فريق البحث بما يلي:

أولا: تم عقد 6 ورشات عمل في إطار مجموعات مركزة. فعقدت ورشة عمل في كل من شمال الضفة الغربية وجنوبها ووسطها، وكذلك في القدس وفي قطاع غزة. كما عقدت ورشة مع طالبات من جامعة بيرزيت قدمن من عدة مناطق وتجمعات سكانية. ضمت كل ورشة عمل من 8–12 مشارك شاب وشابة. وتم اختيار الشباب المشاركين في المجموعات المركزة مع مراعاة تنوع معارفهم وتجاربهم في المؤسسات الشبابية، والتنوع العمري، والجنس، والتنوع في توجهاتهم السياسية والفكرية، وتنوع مناطق السكن والتجمعات السكنية.

ثانيا: تم اختيار سبعة حالات دراسية، منها أربعة أندية و ثلاثة مؤسسات شبابية حديثة. تنوعت هذه المؤسسات من حيث الإمكانات المتوفرة لديها، ونطاق نشاطها (محلي أو وطني)، وتنوع التجمع السكاني الذي تنتمي إليه، والتنوع المناطقي (شمال ووسط وجنوب الضفة والقدس وغزة).

ثالثا: جرى اختيار 71 مؤسسة شبابية وفق التعريف الذي حددته الدراسة للمؤسسة الشبابية، أي المؤسسة التي تستهدف الشباب بصورة رئيسية في برامجها وأنشطتها. ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار نسبة الشباب في عضويتها أو عضوية مؤسساتها القيادية (شبابية من حيث الاستهداف وليس من حيث بنيتها). لذا فإن جزءا من مؤسسات العينة تعمل في مجالات أخرى، لكن لديها برامج رئيسية موجهة للشباب. واستندنا في اختيار العينة إلى تعداد المنظمات غير الحكومية الذي نفذه ماس عام 2007، بعد استكماله وتدقيقه من خلال قوائم وزارة الرياضة والشباب الفلسطينية.

وقد روعي في اختيار العينة التنوع الجغرافي في وجود هذه المؤسسات والتنوع في أنشطتها ونوعها، ونوع التجمع السكاني الموجود فيه مقرها. وقد جرى اختيار عدد محدود من النوادي الرياضية، خاصة الريفية بسبب تشابهها من حيث الأنشطة والدور والبنية. وفي المقابل جرى اختيار عينة كبيرة نسبيا من المؤسسات الحديثة لضمان تمثيل التنوع الكبير في برامجها ونشاطاتها.

وكان الهدف الموجه لتصميم العينة هو الكشف عن أكبر قدر من الأنماط المختلفة من البرامج والأنشطة وآليات تنفيذها. بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف والثغرات التي تعتري عمل هذه المؤسسات من وجهة نظر الرأسمال الاجتماعي. وذلك ضمن الإمكانيات والوقت المتاح لهذا البحث. لذا فإن العينة ليست عشوائية مما يوجب الحذر في قراءة الجانب الكمي من نتائجها.

1-4-2 وصف عينة المؤسسات المبحوثة

شملت العينة النهائية من المؤسسات الشبابية المدروسة 71 مؤسسة،[4] موزعة مناطقيا كما يلي: 73% من العينة في الضفة الغربية و23% في قطاع غزة. ومثلت المؤسسات

[4] شملت العينة المبحوثة مؤسسات تقود برامج تقوم على الشراكة بين عدد كبير من المؤسسات الشبابية، مثلا تمثل مؤسسة شباب البيرة ونادي الطفل ونادي جبل النار المؤسسات التنسيقية لبرنامج مصادر التنمية الشبابية والذي يشترك فيه 33 نادي، تشكل شبكة واحدة، وتتضمن البيانات التي تم جمعها لهذه الدراسة نشاطات 33 نادي بالرغم من أن العينة تتضمن 3 نوادي منها فقط (النوادي التي تقوم بتنسيق نشاطات البرنامج في كل من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية).

المبحوثة من محافظة رام الله والبيرة النسبة الأكبر من العينة، حيث بلغت نسبتها 34% من مجموع العينة، وجنوب الضفة 15%، وشمالها 13%، وفي القدس 11%.

وبالنسبة لنوع التجمع السكاني الموجود فيه المقر الرئيسي للمؤسسة فإن معظمها موجود في المدن (مراكز المحافظات) (70.4% من العينة)، 16.9% موجودة في بلدة أو قرية، و12.7% في المخيمات. وتمارس المؤسسات المبحوثة أنشطتها من خلال 109 فروع، بالإضافة إلى مقارها الرئيسية، مع العلم أن 47 مؤسسة ليس لها فروع. وهذا يعني انتشار مراكز عمل هذه المنظمات بصورة واسعة في الأراضي الفلسطينية. ووجود مقر مؤسسة ما في رام الله، على سبيل المثال، لا يعني ارتباط نشاطها بمنطقة المقر. فقد تكون المنطقة المستهدفة من نشاطها مختلفة، مثل مؤسسة جهود، والتي تركز عملها في مناطق ريفية معينة في شمال الضفة الغربية.

وتستهدف معظم المؤسسات المبحوثة جميع أنواع التجمعات السكانية (59.2% من مجموع العينة)، فموقع مقر المؤسسة الرئيسي لا يطابق، بالضرورة، التجمعات التي يستهدفها، بما في ذلك بعض المؤسسات التي تقع مقراتها في مخيمات أو قرى. وفي نفس السياق فإن النسبة الأكبر من المؤسسات المبحوثة تعمل على المستوى الوطني (28.2% من العينة)، ونسبة قريبة منها تعمل على نطاق التجمع السكاني الذي توجد فيه (25.4%)، وعلى مستوى المحافظة 25.5%. وفي العادة يستهدف النادي الرياضي أو الثقافي شباب التجمع السكاني نفسه، بينما تميل المنظمات الحديثة للعمل على نطاق أوسع.

وفي سياق آخر تنوعت المؤسسات المبحوثة من حيث نشاطاتها، والنسبة الأكبر من هذه المؤسسات تعمل في المجالات الثقافية (26.8%)، يليها الأنشطة الرياضية والكشفية (17.8%). وصنفت 12.7% من مؤسسات العينة نفسها على أنها تعمل في مجالات متعددة. وبعض المؤسسات المبحوثة (بما فيها بعض النوادي) أصبحت مؤسسات مجتمعية متعددة النشاطات، ولم تعد تقتصر على النشاطات الرياضية، مثل نادي الطفل، أو مؤسسة شباب البيرة. ومع ذلك النشاط الأبرز لها يتمثل في النشاطات الرياضية. وبالنسبة للنوادي الرياضية في القرى فيغلب عليها النشاط الرياضي، وبدرجة أقل

تمارس أنشطة ثقافية (ندوات ومحاضرات)، وفنية (خاصة دبكة شعبية)، بالإضافة إلى التعليم المساند.

أما بالنسبة لنوع المنظمة فإن معظم العينة من المنظمات الحديثة (64.5%)، و35.5% منظمات تقليدية، غالبيتها نوادي رياضية. ورغم أن النسبة الأكبر من المنظمات الشبابية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقليدية، خاصة نوادي رياضية، إلا أنها متماثلة في نشاطاتها، خاصة النوادي الريفية. بينما المنظمات الحديثة شديدة التنوع من حيث نشاطاتها، كما أن عد كبير من المؤسسات الحديثة تمارس نشاطها على نطاق واسع (وطني أو على مستوى الضفة الغربية أو قطاع غزة)، وهذا ما فرض عدد أكبر منها في العينة.

وتتنوع المؤسسات المبحوثة من حيث سنة تأسيسها، ويتراوح عدد سنوات عملها ما بين سنتين إلى 80 سنة، بمعدل 19 سنة للمؤسسة الواحدة. كما أن نصف المؤسسات المبحوثة مضى على تأسيسها 15 سنة فأكثر، وتأسس 31% منها قبل أوسلو، و30% تأسست ما بين 1994–2000، و31% تأسست بعد العام 2000. وشهدت فترة ما بعد 2000 (اندلاع الانتفاضة الثانية) انتشارا واسعا للمؤسسات الشبابية والبرامج الشبابية، والغالبية الساحقة منها تعتمد على التمويل الخارجي.

ومن حيث جنس مسئول المؤسسة فإن 9 مؤسسات تقاد من قبل نساء. وتشكل النساء أكثر قليلا من نصف العاملين بأجر، ونصف أعضاء مجالس الأمناء، ونسبة كبيرة من المتطوعين (42.6%)، وتتراجع نسبة النساء في عضوية الهيئات العامة، واللجان التوجيهية، والهيئات الإدارية (جدول 1 في الملحق). أي النساء أكثر حضورا على المستوى التنفيذي مقارنة بمستوى صناعة القرار.

1-4-3 وسائل جمع البيانات

استندت هذه الدراسة على عدة وسائل منهجية لجمع البيانات من الفئات الشبابية ومن مؤسساتهم المبحوثة؛ أهمها:

تم استيفاء استبيان من 71 مؤسسة شبابية. وغطت أسئلة الاستبيان الجوانب التالية: بيانات عامة تعريفية بالمؤسسة، وبيانات حول عضويتها، وأنشطتها، وشبكة علاقاتها، وأنشطتها المشتركة مع المؤسسات الأخرى، والطرق التي تتيحها هذه المؤسسات للشباب لممارسة أنشطتهم، والحملات الشبابية التي شاركت فيها، وأشكال التواصل الافتراضي التي تتيحها أما م الشباب، ومرافقها.

بالإضافة للمجموعات المركزة، تم عقد مجموعة من المقابلات لجمع بيانات من الشباب ومن بعض المسئولين والقياديين في العديد من المؤسسات الشبابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم عقد لقاءات مع مسئولين في وزارة الشباب والرياضة ونشطاء في الشبكات الاجتماعية الافتراضية.

2- واقع الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعالج هذا القسم واقع الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاستناد إلى الإحصاءات والدراسات المتوفرة حول هذا الموضوع. من خلال التركيز على المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة: بعض الخصائص الديمغرافية، والتعليمية، وعلاقة الشباب بسوق العمل، وعلاقتهم بمجتمع المعلومات، والهجرة والهوية. وكذلك يتعرض هذا القسم إلى الخصائص الرئيسية للمنظمات الشبابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-1 الشباب قوة ديمغرافية وتنموية كبيرة

تؤكد البيانات الإحصائية الرسمية أن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعا فتيا. حيث ما زالت نسبة صغار السن والشباب تشكل غالبية السكان. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن فئة الشباب (الفئة العمرية 15-29 سنة)[5] تشكل 29.4% من مجموع السكان العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010). وتشير البيانات إلى زيادة نسبة هذه الفئة في أوساط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد قدرت نسبة هذه الفئة بـــ 26.8% العام 2005 (دريدي والعمري 2005، ص23). ويتوقع أن تزداد نسبة هذه الفئة على المدى المنظور.

أما من حيث العلاقة بقوة العمل، فإن هذه الفئة العمرية تضم الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذين يحتاجون إلى اهتمام خاص لتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل، خاصة موائمة مهاراتهم مع احتياجات السوق من جهة، والى توفر عدد كافٍ من الوظائف الجديدة من جهة ثانية.

---

[5] لا يوجد اتفاق في الدراسات والإحصاءات التي تناولت الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة على تحديد الفئة العمرية للشباب، فالخطة الوطنية للشباب أدمجت معهم الطلائع وعالجت الفئة العمرية (14-29) كفئة عمرية واحدة، بينما ترى دراسات أخرى أن فئة الشباب تشمل الفئة العمرية 18-29 (المالكي، وشلبي، ولدادوة ، 2007).

ويبين جدول 1 أن الشباب فئة نشطة اقتصاديا، حيث سجلت معدلات مشاركة كبيرة في القوى العاملة مقارنة بنسبة المشاركة الإجمالية، خاصة الفئة العمرية 20–29. وهي الفئة التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بنسبة البطالة الإجمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الواقع له دلالته فيما يتعلق بالفرص المتاحة للشباب لبناء شبكات من العلاقات، أو الاستفادة من شبكة العلاقات القائمة، باتجاه تعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهذه الفئة تتمتع باستعداد عالي للمشاركة في النشاطات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تعاني من الحرمان على هذا المستوى، فواحد من كل ثلاثة من الشباب الملتحقين بالقوى العاملة لا يجد عملا، وهو يعاني من هذه المشكلة في بداية حياته المهنية. من جانب آخر تتمتع هذه الفئة بمؤهلات علمية عالية نسبيا، أي أنها أيدي عاملة ماهرة.[6]

جدول1: مؤشرات سوق العمل الرئيسية لفئة الشباب (15–29) في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 20011

الفئة العمرية	ذكور	اناث	المجموع
نسبة المشاركة في القوى العاملة			
19–15	%25.6	%1.5	%13.8
24–20	%63.7	%16.5	%40.6
29–25	%91.6	%24.7	%55.0
كل الفئات العمرية	%66.7	%14.7	%41.0
نسبة البطالة			
19–15	%39.0	%27.5	%38.4
24–20	%33.5	%56.7	%38.1
29–25	%24.8	%40.2	%28.2
كل الفئات العمرية	%20.5	%27.3	%21.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مسح القوى العاملة– دورة كانون ثاني– آذار 2011: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله– فلسطين.

[6] تشير الدراسات التي تناولت مخرجات التعليم العالي إلى وجود فجوة واسعة بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل. فعلى سبيل المثال ترى دراسة جامعة بيرزيت– مركز دراسات التنمية (2010) أن هناك فجوة بين المهارات التي يتزود بها الخريجين ومتطلبات سوق العملــ وأن هناك غياب واضح للتوافق بين الجامعات وأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص في تطوير المهارات العامة التي يكتسبها الخريجين.

وتفيد إحصاءات 2009 أن 45.4% من الشباب ملتحقين بالتعليم. بينما 29% من هذه الفئة تسرب من التعليم، أي لم يلتحق بالتعليم، أو التحق وترك، وهي أعلى بين الذكور (32.8%) مقارنة بالإناث (25.0%). وانهي 8% من الشباب الذكور مرحلة التعليم الجامعي (بكالوريوس أو أعلى)، بينما بلغت نسبة الشابات اللواتي أنهين هذه المرحلة 10%، وتسجل الضفة الغربية وقطاع غزة معدلات التحاق بالتعليم الجامعي تفوق متوسط الدول العربية[7] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010).

وتظهر البيانات تحسنا في مستويات تعليم الشباب خلال السنوات القليلة السابقة، والتي شهدت تزايدا في إقبال الشباب على الالتحاق بالتعليم الجامعي. فقد كانت نسبة الحاصلين على بكالوريوس فأعلى 6.4% عام 2004، بواقع 6.6% لدى الإناث و6.3 للذكور في نفس العام (المالكي، وشلبي، ولدادوة 2007، ص8).

2-2 الشباب ومجتمع المعلومات

أظهرت البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات تحسنا مهما على صعيد استخدام الشباب لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد بلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب 87.9% عام 2009، بينما استخدم الكمبيوتر 47.6% من الشباب عام 2004. وتشير البيانات إلى تقلص الفجوة بين الذكور والإناث في هذا المجال (91% بين الذكور و84.7% بين الإناث) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010).

[7] توجد مؤشرات تدل على أن الاحترام التقليدي للتعليم يتآكل نوعا ما. وهذا ما أجمع عليه المشاركون في المجموعات البؤرية التي عقدها منتدى شارك في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أبدى المشاركون انتقادا لنظام التعليم فيما يتعلق بنوعية التعليم وقدرة وكفاءة نظام التعليم. وقد يكون هذا الإحباط مرتبطا بتدهور الحالة الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، وربما يكون نتيجة للتغير في محور تركيز التعليم. فقد كانت الجامعات تركز قبل أوسلو على محور التحرر الوطني والهوية الوطنية الفلسطينية، وتحول بعد أوسلو إلى مهام بناء الدولة. لكن من المؤكد أن الإقبال على التعليم الجامعي ما زال خيارا مفضلا للشباب رغم خيبة أملهم من مخرجات هذا النظام (منتدى شارك الشبابي 2009، ص30).

وتظهر البيانات كذلك تحسنا ملموسا في استخدام الانترنت. فقد بلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون الانترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة 46.7%، أي أن واحد من كل اثنين من الشباب يستخدم الانترنت العام 2009. ويزيد انتشار استخدام الانترنت في أوساط الشباب في الضفة الغربية قليلا عن قطاع غزة (49.2% في الضفة الغربية مقابل 42.8% في قطاع غزة). كما تزيد درجة انتشار استخدام الانترنت في أوساط الذكور من الشباب عن درجة استخدامه في أوساط الإناث، حيث بلغت هذه النسبة في أوساط الذكور 53% وفي أوساط الإناث 40%. وكانت نسبة مستخدمي الانترنت من الشباب الفلسطيني 20.3% العام 2004.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه البيانات على التحسن في انتشار استخدام الانترنت في أوساط الشباب فإنها تظهر أيضا أن نصف هؤلاء لا تتوفر له إمكانيات استخدام هذه الوسيلة[8]، والتي تعني وضعهم خارج إمكانيات المشاركة في التواصل الاجتماعي الافتراضي، والذي أخذ يكتسب أهمية كبيرة مؤخرا.

ويدعم هذه المعطيات نتائج مسح حديث (آذار 2011)، حيث تبين أن نسبة الشباب الذين يستخدمون الانترنت ويتواصلون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية أكبر من النسب المذكورة أعلاه. فقد بين مسح منتدى شارك الشبابي (2011) أن الانترنت المصدر الرئيسي لمتابعة الأخبار لدى الشباب المبحوثين، وهو مصدر معلوماتهم الرئيسي أيضا (جدول2).

وبينت نتائج نفس المسح أن 60%[9] من الشباب المبحوثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي (مثل الفيس بوك)، فقد أفاد 39% من الشباب أنهم يستخدمون هذه المواقع

---

[8] تمتلك 49.2% من الأسر الفلسطينية حاسوب، وتتوفر خدمات الانترنت لـــ 28.5% من الأسر الفلسطينية، و92% من الأسر لديها هاتف نقال عام 2009 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 ج، ص39). وهذا يعني محدودية انتشار خدمات الانترنت في البيوت، وهي تضعف من فرص استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي التكنولوجية. يضاف إلى ذلك أن المنشآت التي تستخدم الإنترنت ما زالت قليلة (20.4% من المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2009) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 ج، ص41).

[9] يشير الخبراء في هذا المجال والمتابعون لمواقع التواصل الاجتماعي إلى زيادة مضطردة في استخدام هذه المواقع من قبل الجمهور الفلسطيني بعد اندلاع الثورات العربية. ومن المنطقي الافتراض أن النسبة الأكبر من المشتركين الجدد هم من الشباب.

دائما، و21% يستخدمونها أحيانا، بينما أفاد 40% أنهم لا يستخدمون هذه المواقع. كما توجد فروق جدية في هذا المجال بين الذكور والإناث من الشباب (جدول 2). ووجود 40% من الشباب لا يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، وهذه نسبة كبيرة تشير إلى محدودية استخدام الشباب النسبي لهذه المواقع، خاصة وأن المسح أجري في وقت كان يعيش الشباب الفلسطيني فيه على وقع أحداث الثورات العربية، والتي لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دورا مهما فيها كأداة لتنظيم تواصل الشباب فيما بينهم، وإدارة معركتهم مع أنظمة الحكم.

جدول 2: المصدر الرئيسي لمعلومات الشباب
في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2011

المصدر الرئيسي	ذكور	إناث
المصدر الرئيسي للمعلومات		
الانترنت	%49.0	%40.0
شبكات التواصل الاجتماعي	%3.0	%5.0
القنوات الفضائية	%30.0	%32.0
مصادر أخرى	%17.0	%24.0
متابعة الأخبار على الانترنت		
دائما	%43.0	%26.0
أحيانا	%36.0	%44.0
لا	%21.0	%29
استخدام شبكات التواصل الاجتماعي		
دائما	%45.0	%34.0
أحيانا	%21.0	%21.0
لا	%34.0	%44.0

المصدر: منتدى شارك الشبابي (2011). تقرير مرحلي- رياح التغيير هل ستدك جدران القهر؟ رام الله: منتدى شارك الشبابي.

أما بالنسبة للهدف الرئيسي من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الشباب فيتمثل في التواصل مع الأصدقاء، بينما استخدامها محدود جدا بهدف تبادل الآراء السياسية والاجتماعية أو تبادل الخبرات (جدول 3). وفي السياق نفسه أفادت نسبة

كبيرة من الشباب المبحوثين (59% تغيير كامل أو تغيير جزئي) أنها غيرت استخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي خلال الشهرين الأخيرين، ويأتي هذا التغيير في سياق استجابة الشباب لواقع اشتعال الثورات العربية. وأفادت النسبة الأكبر من المبحوثين (33% منهم) أن وقت استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي يتراوح ما بين 1 –2 ساعة في اليوم، بينما أفاد 21% أنهم يستخدمونها ما بين 3–4 ساعات يوميا، و11% يستخدمونها أكثر من 4 ساعات يوميا، و31% يستخدمونه لفترات قصيرة (منتدى شارك الشبابي 2011، ص17).

جدول 3: الهدف الرئيسي من استخدام الشباب الفلسطيني لشبكات التواصل الاجتماعي، 2011

الهدف	ذكور	إناث	المجموع
التواصل مع الأصدقاء	%49	%47	%48
الحصول على المعلومات	%14	%14	%14
التسلية	%12	%18	%15
التعرف على أصدقاء	%8	%4	%6
تبادل الخبرات	%7	%8	%8
الأخبار	%6	%5	%5
تبادل الآراء الاجتماعية والسياسية	%3	%3	%3
أسباب أخرى			%1

المصدر: منتدى شارك الشبابي (2011). تقرير مرحلي– رياح التغيير هل ستدك جدران القهر؟ رام الله: منتدى شارك الشبابي.

وأكدت نتائج دراسة منتدى شارك الشبابي (2011) أن الغالبية الساحقة من الشباب المبحوثين يرون أن شبكات التواصل الاجتماعي أدوات فعالة في تعبئة الشباب، وفي إحداث التغيير. فقد أفاد 80% أنها فعالة في مواجهة الاحتلال، و75% أنها فعالة في مواجهة الانقسام الداخلي. ومن المنطقي افتراض أن تؤثر هذه الثقة الكبيرة في فاعلية هذه الشبكات كأدوات تواصل وتعبئة في التوجه المتزايد نحو استخدامها، وتفعيل هذا الاستخدام.

وبصورة عامة فإن تحسناً مضطرداً في استخدام الشباب أدوات تواصل تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات الأخيرة. ومن المتوقع تزايد إقبال الشباب على استخدام هذه الأدوات بتأثير الثورات الشبابية في العالم العربي، وخاصة أن شباب هذه الثورات استخدموا أدوات التواصل الاجتماعي الالكترونية بفاعلية في تعبئة وتحشيد الجماهير في مواجهة الأنظمة الحاكمة. ونتيجة، أيضا، لتطوير شبكات الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-3 مشاركة الشباب في المؤسسات

تؤكد الدراسات ضعف مشاركة الشباب في المؤسسات المختلفة. فقد خلصت دراسة المالكي، وشلبي، ولدادوة (2007) إلى نتيجة رئيسية مفادها "عزوف الشباب عن العضوية في المؤسسات الشبابية"، كما أن "نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب الأعضاء في المؤسسات الشبابية يمثلون النخبة الشبابية". فقد بلغت نسبة الشباب الذين أفادوا أنهم أعضاء في مؤسسات الشبابية 17.2% فقط، وهذه النسبة أكبر في الضفة الغربية (22.4%) مقارنة بقطاع غزة (14.1) (المالكي، وشلبي، ولدادوة، 2007، ص35).

ومن جانب آخر فإن شباب المخيمات أكثر إقبالا على عضوية المؤسسات الشبابية مقارنة بشباب المدن والقرى، فقد أفاد 29.4% من شباب المخيمات أنهم أعضاء في مؤسسات شبابية، مقابل 18% بين شباب القرى والبلدات، 13.8% بين شباب المدن. كما أن الذكور أكثر مشاركة في عضوية المنظمات الشبابية من الإناث (23.6% للذكور مقابل 11.2% للإناث). ويوضح الجدول 4 نوعية المؤسسات التي يميل الشباب إلى عضويتها، والتي تعكس، بدرجة ما، أولويات الشباب[10]. وما يعزز من مصداقية هذا

[10] بينت الإحصاءات الرسمية أن نسب قليلة من الفلسطينيين في عمر 10 سنوات فأكثر أعضاء في المؤسسات المختلفة. وأعلى نسبة عضوية كانت في الأندية الرياضية (4.3%)، تليها عضوية نقابة أو إتحاد تمثيلي (3.6%)، ومن ثم عضوية الجمعيات الخيرية (3.0%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 ج، ص38). ومن البديهي توقع أن الشباب يميلون إلى عضوية المؤسسات المختلفة بصورة أكبر من ميل مجموع السكان. فالشباب هم الفئة العمرية الأكثر ديناميكية، والأكثر ميلا للانخراط في العمل العام.

الحكم، أسباب عضوية الشباب في هذه المؤسسات، حيث تدرجت أسباب العضوية حسب أهميتها كما يلي: الإيمان بأهمية عمل المؤسسة، ممارسة الهوايات، قضاء وقت الفراغ، لأن فيها أصدقاء أو أقارب، التوافق مع الانتماء الحزبي وأخيرا لأسباب اقتصادية (المالكي، وشلبي، ولدادوة، 2007، ص 47). ولهذا التدريج أهميته فيما يخص دور هذه المؤسسات في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب، فإعطاء الأولوية لطبيعة نشاط المؤسسة كدافع لعضوية فها مؤشر إيجابي، على حد ما، على فاعلية هذه المؤسسات في مجال تعزيز الرأسمال التجسيري.

جدول 4: الشباب الأعضاء في المؤسسات حسب نوع المؤسسة، 2007

المؤسسة	نادي	مركز ثقافي	منظمة شبابية حديثة	إطار نقابي أو سياسي	اتحاد شعبي (تمثيلي)	جمعية خيرية	جمعية تعاونية	مؤسسة تنموية	مركز نسوي	أخرى
%	27.8	33.3	25.0	31.5	20.8	23.1	8.8	16.7	15.7	6.5

المصدر: المالكي، مجدي وياسر وحسن لدادوة وياسر شلبي (2007). مشاركة الشباب في صناعة القرار. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

وبالنسبة لفاعلية هذه العضوية فقد توصلت الدراسة السابقة إلى محدوديتها على مستوى صناعة القرار في هذه المؤسسات، فقط 18% من هؤلاء الأعضاء أفاد أنه عضو في هيئة قيادية، و24% أعضاء في لجنة وظيفية، بينما الغالبية 55% أعضاء في الهيئة العامة. وهذا يعني اقتصار العضوية، في العادة، على حضور اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في انتخاب الهيئة القيادية. ويعزز من هامشية تأثيرهم في صنع القرار تركز عملهم في الجوانب الاجتماعية والفنية والرياضية، بينما دورهم محدود في الجوانب الإدارية، وهي الجوانب ذات العلاقة بصنع القرار (المالكي، وشلبي، ولدادوة، 2007، ص 83).

ومن النتائج الملفتة للنظر أن 79% من الشباب غير الأعضاء في المنظمات الشبابية أبدو رغبتهم في عضوية هذه المنظمات إذا توفرت ظروف ملائمة لهم. وهذا يعني أن المطلوب توفير البيئة المناسبة لإشراك الشباب في نشاطات المؤسسات المختلفة،

فالعزوف عن المشاركة في عضوية وأنشطة هذه المؤسسات ليس عائدا إلى عدم رغبة الشباب في عضويتها والمشاركة في نشاطاتها، بل هو عائد إلى شروط مختلفة تعيق أو تحد من فرص مشاركة الشباب (المالكي، وشلبي، ولدادوة، 2007، ص 84). إن هذه الشروط هي التي تحتاج إلى معالجة لتعزيز مشاركة الشباب، وليس استحداث الرغبة في المشاركة. ومن نافلة القول أن تعزيز مشاركة الشباب في عضوية وأنشطة هذه المنظمات مؤشر مهم على فاعليتها في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي.

وتتفق دراسة منتدى شارك الشبابي مع هذا التشخيص في تأكيدها على ضرورة تغيير آليات عمل المنظمات المختلفة حتى تصبح جاذبة للشباب (منتدى شارك الشبابي 2010).

2-4 الشباب ووقت الفراغ

أفادت الإحصاءات الرسمية أن غالبية الشباب يقضون أوقات فراغهم في مشاهدة التلفاز والفيديو (56.7%)، بينما نسبة قليلة تشغل وقت فراغها في ممارسة الأنشطة الرياضية (6%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010).

وتنسجم هذه النتائج في توجهها العام مع نتائج مسح بيسان (2007) للمشاركة الشبابية، فقد تبين في هذا المسح أن النسبة الأكبر من الشباب تقضي وقت فراغها في البيت (32.3%)، ونسبة قليلة منهم تقضي وقت فراغها في النادي (3.3%) (جدول 5).

وخلصت دراسة منتدى شارك الشبابي (2010) إلى أن هناك "قيودا شديدة على بعض المجالات الرئيسية لمشاركة الشباب، فإن هناك مجالات غير مستكشفة بالقدر الكافي، وحتى مهملة، وخاصة المشاركة الرياضية والترفيهية والحياة المدنية" (منتدى شارك الشبابي 2007، ص26).

جدول 5: توزيع المبحوثين حسب كيفية قضاء وقت الفراغ، 2007

كيفية قضاء وقت الفراغ		%
لا يوجد وقت فراغ		18.1
في المنزل مع الأهل		32.3
في المقهى والانترنت		7.9
في النادي		3.3
في أعمال المنزل		12.4
في مشاهدة التلفزيون		8.3
القراءة		12.3
أخرى		7.2
المجموع	%	100
	عدد	1258

المصدر: المالكي، مجدي وياسر وحسن لدادوة وياسر شلبي (2007). مشاركة الشباب في صناعة القرار. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

وما زالت اهتمامات الشباب بالثقافة دون مستوى الطموح، إذ يعاني الشباب من مشكلة في التعامل مع وقت الفراغ، فنسبة قليلة منهم تلتحق بالنوادي الرياضية والثقافية (9% و4% على التوالي) و 7% منهم منتسبون لمكتبات عامة، وأكثر من ثلث وقت فراغهم يقضيه الشباب أما م التلفاز. وبالرغم من الانتشار السريع للكمبيوتر والانترنت في الأراضي الفلسطينية، فأن نحو نصف الشباب لا يستخدمون الحاسوب (دريدي والعمري 2005، ص44). ورغم التغير في هذا المجال، وزيادة اهتمام الشباب في قضايا الثقافة، وفي الشأن العام إلا أن التشخيص العام لواقع الشباب فيما يتعلق بقضاء وقت الفراغ ما زال قائما في الوقت الحالي.

وتشير أشكال قضاء الشباب لأوقات فراغهم إلى ضعف فرص تطوير الرأسمال الاجتماعي التجسيري، فأشكال إشغال وقت الفراغ الشائعة لدى الشباب لا تسمح بتنمية شبكات علاقات واسعة، ولا تسمح بإشغال وقتهم، أو جزء منه، في الانشغال بالمجال العام وقضايا المجتمع.

2-5 الشباب والهجرة

لا توجد إحصاءات دقيقة حول حجم هجرة الشباب من الضفة الغربية وقطاع غزة للخارج، وهذا يشمل مسح الهجرة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010، فهو لم يشمل الأسر التي هاجر جميع أفرادها.

وتشير نتائج مسح الهجرة إلى زيادة عدد المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الخارج من 5841 شخص عام 2005 إلى 7120 شخص عام 2009. ويشكل الشباب (الفئة العمرية 15-29 سنة) 33% من هؤلاء المهاجرين عند إجراء المسح، لكن لا توجد بيانات منشورة حول أعمارهم عند هجرتهم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 أ، ص58).

وبالنسبة للحالة التعليمية للمهاجرين عند هجرتهم، فإن 28.1% منهم يحملون درجة البكالوريوس فأكثر، و5% دبلوم متوسط، و41.3% توجيهي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 أ، ص61). وهذا ينسجم مع طابع الهجرة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، حيث تعتبر هذه الهجرة آلية لتشغيل الأيدي العاملة الماهرة، خاصة الأيدي العاملة المهاجرة إلى دول الخليج العربي. كما أن الفئات الأكثر ميلا للهجرة هم الخريجون الجدد.

وبالنسبة للرغبة في الهجرة فقد أبدى 13% من المبحوثين في عمر 15-59 رغبتهم في الهجرة، ولا تتوفر بيانات منشورة خاصة بالشباب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 أ: 83). لكن مسحا سابقا أجراه مركز بيسان عام 2007 بين أن حوالي 37% من الشباب لديهم رغبة في الهجرة لو أتيحت لهم الفرصة (بيانات غير منشورة). واظهر مسح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح تقرير التنمية البشرية في فلسطين، أن 40% من الشباب في الفئة العمرية 18-24 يرغبون في الهجرة، بينما أفاد 26% من جميع الفئات العمرية (منتدى شارك الشبابي 2010، ص52).

وتمثل النسب السابقة زيادة ملموسة في رغبة الشباب في الهجرة للخارج مقارنة بسنة 2003، فقد أشارت نتائج مسح الشباب الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 20% من الفلسطينيين يرغبون في الهجرة، وهذه نسبة كبيرة، وترتفع هذه النسبة لدى الفئات العمرية ما بعد التخرج من مؤسسات التعليم العالي، حيث تصل النسبة إلى 27% لدى الفئة العمرية 20–24. ولهذا دلالته الخطيرة فيما يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، ومستقبل التنمية المستدامة فيه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003، ص20).

أما بالنسبة للدافع للتفكير في الهجرة فإن تحسين مستوى المعيشة (39.3% من الذين يفكرون في الهجرة) يمثل الدافع الأكثر انتشار في أوساط هؤلاء الشباب للهجرة إلى الخارج، يليه التعليم والتدريب (18.7%)، ومن ثم عدم وجود فرص عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة (15.2%)، وانعدام الأمن (6.6%)، وعدم كفاية الدخل (6.2%)، وتتوزع النسبة الباقية على دوافع أخرى مختلفة، وبنسب قليلة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011 أ، ص83).

3-6 الشباب والهوية

يثير موضوع هوية الشباب جدلا في الأوساط الفلسطينية. ففي الوقت الذي تتبنى فيه وزارة التربية والتعليم مبدأ "تعليم يحافظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والتراث الفلسطيني"، يوجه نقد شديد من أوساط عديدة لدور التعليم الرسمي الفلسطيني في تنمية الهوية الوطنية، ويتم التركيز على مضامين الهوية، خاصة تفاعلها مع الآثار الناجمة عن اتفاقيات أوسلو[11]. وفي هذا السياق يتوقع من المؤسسات الشبابية متابعة مهمة المدرسة في هذا المجال، والعمل على تطوير الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيزها عند الشباب.

[11] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: الشيخ، عبد الرحيم (محرر) (2008). المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

وفي هذا المجال، أظهر مسح منتدى شارك الشبابي (2011) أن النسبة الأكبر من الشباب المبحوثين عرفوا أنفسهم أنهم فلسطينيون أولا (48%)، يليهم من عرفوا أنفسهم أنهم مسلمون أولا (31%). ولفتت الدراسة النظر إلى أن هذه النتائج تختلف عن ما توصلت له دراسات سابقة، حيث كانت النسبة الأكبر من الشباب تعرف نفسها بأنها مسلمة أولا[12] (جدول 7)

جدول 7: تعريف الشباب لأنفسهم، 2011

الهوية	فلسطيني	مسلم	عربي	انسان	قطاع غزة	ضفة غربية
%	48	31	6	10	3	2

المصدر: منتدى شارك الشبابي (2011). تقرير مرحلي- رياح التغيير هل ستدك جدران القهر؟ رام الله: منتدى شارك الشبابي.

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على تعقيد موضوع الهوية، فالفرد يعرف نفسه بمستويات مختلفة ومتداخلة، دون أن يشكل ذلك تناقضا لديه في كثير من الأحيان، فهذه الهويات متعايشة في تعددها لدى الفرد. والأهم في هذا المجال التناقض الذي يعيشه الشباب بين واقعهم الصعب، وانغلاق آفاق المستقبل لديهم من جهة، والفرص التي يتوقعونها في الخارج. وتضعف هذه الحالة من سلوك المواطنة لديه، بما في ذلك المسؤولية تجاه قضايا المجتمع العامة.

وقد خلصت، في هذا المجال، دراسة بني جونسون (2006) حول الشباب والأطفال في مخيم الأمعري خلال الانتفاضة الثانية إلى أن هوية هؤلاء الشباب محاطة بظروف صعبة ضيقة من الداخل، وبنفس الوقت محاطة في إطار مرحلة العولمة من خلال مشاهدتهم للمحطات الفضائية التي تعكس صورة الشباب في الخارج. ويبدو هذا جليا من خلال أصوات الشباب من هذه الفئة العمرية، فهم يحلمون بالمستقبل ولم يتركوا هذه الأحلام ولكنهم يجدون أنفسهم في أوضاع متناقضة، أوضاع داخلية صعبة ومغلقة وأوضاع خارجية مفتوحة (بني جونسون 2006، ص13).

[12] فسرت دراسة منتدى شارك (2011) هذا الاختلاف بالإهمال الذي يحس به الشباب الفلسطيني من جانب العالم، وفشل المفاوضات.

2-7 المنظمات الشبابية في الأراضي الفلسطينية

لا يتوفر تعداد حديث وموثوق حول عدد المنظمات الشبابية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضا لا يوجد تعريف إجرائي متفق عليه للمنظمة الشبابية. فهل المنظمة الشبابية التي عضويتها من الشباب، أم تلك المنظمات التي هيئاتها القيادية من الشباب أو معظمها من الشباب. والواقع أن كلا المعيارين السابقين غير متوفران في المؤسسات القائمة. فالمؤسسات التي تنطبق عليها المعياران السابقان أو أحدهما نادرة جدا.

لذلك فقد عرفنا المؤسسة الشبابية بأنها التي تستهدف الشباب بصورة رئيسية في برامجها، وعليه فإن العديد من المؤسسات التي جرى تصنيفها شبابية تعمل في مجالات أخرى، وتستهدف فئات مختلفة. وفي هذا المجال جرى تصنيف المنظمات الشبابية (الأدق المؤسسات التي تستهدف الشباب) إلى نوعين حسب بنيتها: منظمات تقليدية ومعظمها أندية رياضية، وهذه تتكون من هيئات عامة واسعة، وهيكلها التنظيمي بسيط (إدارة وهيئة عامة ولجان وظيفية) وفي العادة تعتمد في تنفيذ أنشطتها على المتطوعين؛ والنوع الثاني منظمات حديثة (مراكز مهنية)، وتعتمد هذه المراكز على عضوية قليلة من الخبراء المعنيين، ولديها أنظمة إدارية ومالية أكثر تطورا مقارنة بالنوع الأول، وتعتمد في عملها على مستخدمين متفرغين للعمل فيها بالأجر.

وبالاستناد إلى التعريف السابق فقد بلغ عدد المنظمات الشبابية 372 منظمة عام 2007[13]، تواجد معظمها في الضفة الغربية (82%)، والباقي في قطاع غزة، وتوزعت حسب التجمع السكاني كما يلي: 49% في التجمعات الحضرية، و71% في التجمعات الريفية، و10% في المخيمات. ومعظم هذه المؤسسات تقليدية (أندية)، وبلغت نسبتها 79%، أما الحديثة فكانت نسبتها 21%.

[13] يستند هذا القسم على بيانات مسح المنظمات غير الحكومية الذي نفذه ماس عام 2007، وجرى فرز المؤسسات الشبابية حسب وجود برنامج رئيسي فيها يستهدف الشباب.

وغالبية هذه المؤسسات لا توظف عاملين بأجر، وبلغت نسبتها (53%) من المؤسسات الشبابية، وتعتمد في عملها على التطوع، وفي العادة هذه منظمات تقليدية، وتشمل النوادي الريفية. ويعمل في هذه المنظمات بأجر 2700 مستخدم، ويعمل هؤلاء على برامج مختلفة في هذه المنظمات بما فيها البرامج الشبابية. وتطوع في هذه المنظمات خلال العام الذي أجري فيه المسح 19.7 ألف شخص وفقا لما صرحت به هذه المنظمات.

وتعتمد هذه المنظمات في تمويل برامجها ونشاطاتها على التمويل الخارجي بصورة رئيسية، حيث شكل التمويل الخارجي 66% من إجمالي تمويلها البالغ 42.2 مليون دولار العام 2006. و16% تمويل ذاتي، و9% تمويل محلي، و6% من فلسطينيي الخارج، 3% من مصادر أخرى. ويوجد اختلاف كبير بين المنظمات الحديثة والتقليدية في هذا المجال، ففي الوقت الذي تعتمد فيه المنظمات الحديثة على التمويل الخارجي بصورة قد تكون كاملة، تعتمد الأندية، خاصة الريفية، على التمويل المحلي، ومعظمها لا تتعدى الميزانية السنوية للمؤسسة بضعة آلاف. ومعظم المنظمات الشبابية تعمل وفق خطة سنوية 83%، وتصدر تقارير متابعة عن أنشطتها (95%).

وبالنسبة لفاعلية هذه المؤسسات في مجال تحقيق أهدافها في تمكين الشباب، وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، فقد بينت دراسة المالكي وآخرون (2007) ضعف فاعلية هذه المنظمات في مجال تعزيز مشاركة الشباب في صناعة القرار، ولا توفر آليات مناسبة لإشراك الشباب في اتخاذ القرارات المهمة فيها، وفي الوقت نفسه لا توفر أنشطة كافية وملائمة لتطوير قدرات الشباب القيادية، خاصة وأن مشاركة الشباب في الهيئات القيادية لهذه المؤسسات محدودة.

وفي دراسة أخرى حول دور المنظمات الشبابية الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثرها على التنمية السياسية ف الضفة الغربية، توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة الموافقة على دور المنظمات الشبابية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثرها على التنمية السياسية كانت كبيرة. فقد تبين أن الوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة بشقيها، الشباب

والقائمين على المؤسسات الشبابية، بلغ حوالي 69% وهي نسبة موافقة عالية. ويعزو الباحث هذه النتيجة الإيجابية لصالح المنظمات الشبابية المبحوثة إلى اهتمام المنظمات الشبابية بفئة الشباب والتركيز عليهم من خلال البرامج التوعوية التي تنفذها (فراس حنني 2007، ص99).

وفيما يتعلق بدور المنظمات الشبابية في القيادة، تشير الدراسة إلى أن هناك اتجاها من قبل العينة المبحوثة بشقيها (المستهدفين والمدراء) بالموافقة بشكل كبير جدا على أن الشباب لهم الحق في تقلد المناصب القيادية. كما أن هناك موافقة كبيرة على أن للمنظمات الشبابية دور كبير في تعريف الشباب حقوقهم وواجباتهم، وتعليمهم مفاهيم المشاركة السياسية ولكن هذه المنظمات عاجزة عن تحقيق هذه المشاركة كون تأثيرها في رسم السياسات الوطنية ضعيف (فراس حنني 2007، ص 118–121).

وبالنسبة لتمويل المؤسسات الشبابية فقد أظهرت البيانات المتوفرة زيادة كبيرة في حصة هذه المؤسسات من التمويل الخارجي خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت حصة المنظمات الشبابية من 1.6% خلال الفترة 1999–2000 من مجموع التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى 4.6% خلال الفترة 2006–2008 (ديفوير وترتير 2009، ص122). وفي السياق ذاته بينت تعداد المنظمات غير الحكومية الأول الذي نفذه ماس عام 2000، والثاني وعام 2007 زيادة كبيرة في درجة اعتماد هذه المنظمات على التمويل الخارجي. فقد شكل التمويل الخارجي نحو 10% من إجمالي تمويلها في التعداد الأول، وازداد ليصل إلى نحو 60% من إجمالي تمويل هذه المنظمات في التعداد الثاني. ومن الجدير بالذكر أن التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية ازداد بنسبة كبيرة خلال الفترة ما بين التعدادين (158%)، حيث ازداد من 53 مليون إلى 136 مليون (المالكي، وشلبي، ولدادوة 2008، ص100–101). وتشير هذه الأرقام إلى زيادة اهتمام المانحين بقطاع الشباب، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وتوجد مؤشرات تسمح بالاستنتاج أن اهتمام المانحين بقضايا الشباب قد حافظ على اتجاهه العام المتمثل في زيادة الاهتمام بقضاياهم، وترجمة ذلك بمزيد من الدعم المالي، وتصميم البرامج المتنوعة، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

3- مساهمة المؤسسات الشبابية في توليد الرأسمال الاجتماعي
النتائج الكمية

يعالج هذا القسم الفرص التي توفرها المؤسسات الشبابية في الضفة الغربية وقطاع غزة للشباب الفلسطيني في مجال تعزيز مكونات الرأسمال الاجتماعي. من خلال رصد أنشطة وتجهيزات هذه المؤسسات، وما توفره من إمكانيات لتنمية قدراتهم، وتفعيل دورهم في مجتمعاتهم المحلية، وعلى المستوى الوطني العام، وتفعيل ممارستهم المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز هويتهم الوطنية، في إطار من الفعل الجماعي، والتشبيك. ويستند هذا القسم إلى البيانات الكمية التي جمعها فريق البحث من المؤسسات المبحوثة بواسطة استبيان صمم لهذا الغرض. وهذا يفترض التعامل مع دلالات الأرقام التي تمخضت عنها هذه البيانات الكمية في إطار تعقيدات الواقع الفلسطيني، وتعدد العوامل المؤثرة في اتجاهات تطور الرأسمال الاجتماعي، وتوليده لآثار تعزز من تمكين الشباب، وتفعل دورهم. فوجود مرافق أو نشاطات معينة بحد ذاته لا يعني ضمان أثراً فعالا للمؤسسة في مجال تعزيز تمكين الشباب، فهذا يحتاج إلى فهم مضامين هذه الأنشطة، والسياق الذي يتم فيه استخدام هذه المرافقــ والقيام بهذه الأنشطة. ويحتاج، كذلك، إلى قياس مخرجات نشاط هذه المؤسسات ونتائجها، وهذا يتطلب منهجية مختلفة تقوم على قياس نتائج عملها، أي قياس ما ولدته من رأسمال اجتماعي في أوساط الشباب. وهذا يتطلب مسحا للشباب، وهو خارج الإمكانيات المتاحة لهذه الدراسة.

وينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين: الأول يقيم الفرص التي تتيحها المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي في أوساط الشباب، من خلال مرافقها وأنشطتها، بالاستناد إلى دليل جرى إعداده لهذا الغرض. ونستخدم هذا الدليل كتمرين لفحص التفاوت في فاعلية الدور الذي تقوم به المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب أبعاد الرأسمال الاجتماعي. وكذلك فحص التفاوت ما بين

المؤسسات المبحوثة في هذا المجال حسب بعض المتغيرات: نوع المؤسسة، ومكان تواجد مقرها الرئيسي، ومجال عملها، ونوع التجمع السكاني الموجودة فيه، ومنطقة نشاطها.

وفي هذا المجال نعيد التأكيد على أن هذا الدليل يقيس الفرص التي تتيحها هذه المؤسسات لتنمية الرأسمال الاجتماعي في أوساط الشباب من جهة، ومن جهة أخرى جرى استخدام مؤشرات تتيحها بيانات المؤسسات لقياس الأبعاد التي جرى بلورتها في هذا الدليل بالاستناد إلى تعريف الرأسمال الاجتماعي. فبعض هذه المؤشرات ضعيفة الصلة من حيث قدرتها على قياس البعد المعني، لكنها تمثل البيانات المتاحة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال جرى استخدام حجم العضوية والإقبال على المشاركة في أنشطة المؤسسة التطوعية مؤشراً على بعد الثقة[14]. مع إدراكنا أن الثقة اتجاه يتكون لدى المجتمع المحلي، خاصة الشباب، نحو المؤسسة، وهذا يتطلب فحص مستوى الثقة في المنظمة لدى هؤلاء، وهذا لم يكن متاحا في هذه الدراسة، لذا جرى اللجوء على مؤشر أقل مصداقية بالاستناد إلى البيانات التي يمكن توفيرها من المؤسسة نفسها، والمتمثل في الاقبال على عضوية المنظمة والمشاركة في نشاطاتها التطوعية.

والقسم الثاني من هذا الفصل يناقش تفاصيل أبعاد مساهمة المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. وفي هذا المجال جرى إغناء الأبعاد بتفاصيل تظهر درجة التنوع الكبيرة في نشاط وفاعلية المؤسسات المبحوثة. مما يسمح بتشكيل صورة أكثر إنصافا لهذه المؤسسات، وأكثر فاعلية في مجال رصد نقاط قوتها ونقاط ضعفها. إدراكا منا لمحدودية الدليل وطابعه التقريبي في هذا المجال.

---

[14] يمثل بعد الثقة حالة إشكالية في مجال قياس الرأسمال الاجتماعي، ليس فقط من زاوية هل هو نتيجة لوجود الرأسمال الاجتماعي، أو يولده، بل أيضا تثار تساؤلات حول هذا البعد بسبب أنه حصيلة لفعل عوامل أخرى تتجاوز المؤسسات المعنية، فالثقة مرتبطة بتوعية الحكم وممارساته، وبالثقافة المجتمعية، وبالبنى الاجتماعية القائمة في المجتمع الواسع. ونستخدم هذا البعد في هذا المجال للاعتبار التالي: اكتساب المؤسسة لثقة المجتمع المحلي يزيد من فرص استخدام الشباب (والمجتمع المحلي) لمرافقها والفضاءات التي تتيحها في أنشطتهم، بما في ذلك بناء علاقات وشبكات وتوليد قيم بآفاق مختلفة عما تتيحه المؤسسات الأخرى (العائلة والمدرسة تحديدا).

3-1 دليل قياس دور المؤسسات الشبابية في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي

تكون الدليل من 7 أبعاد رئيسية، وهي: تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني، والثقة والتضامن، وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي، والتمكين والفعل السياسي، وتطوير الرأسمال البشري، والمعلومات والاتصال، والمرافق المتوفرة في المؤسسات واستخداماتها. واختلف عدد المؤشرات المستخدمة في قياس كل بعد، وقد تراوحت ما بين مؤشر واحد إلى ثلاثة مؤشرات. وهذا يعني تفاوت المساهمة النسبية بين هذه الأبعاد في الدليل الكلي. ويوضح الجدول 2 في الملحق المؤشرات المستخدمة في قياس أبعاد الدليل، وكيفية احتساب النقاط.

ويسمح الدليل المستخدم بتشخيص الفرص التي توفرها المنظمات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي، وفي الوقت ذاته يسمح برصد الفجوات الموجودة في عمل هذه المؤسسات وفق الأبعاد المكونة للدليل. وأيضا يمكن هذا الدليل من المقارنة بين الأنواع المختلفة من المنظمات، وتدريجها (فهو صالح لقياس أداء المنظمة الواحدة أيضا).

وقد جرى تحويل سلم القياس على سلم مئوي (من 100 نقطة)، حيث بلغ عدد نقاط الدليل الكلية 40 نقطة، جرى ضربها في معامل 40/100 حتى يصبح الحد الأدنى للسلم صفر والحد الأقصى 100. وبنفس الطريقة جرى تحويل سلم قياس كل بعد على سلم مئوي (من 100 نقطة) (جدول 2). ويسمح السلم المكون من 100 نقطة بتيسير قراءة النتائج على المستوى الدليل بشكل عام، أو على مستوى أبعاده.

وسيجري استعراض الفرص التي تتيحها المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب بشكل عام. واستعراض الاختلاف في دور هذه المؤسسات في هذا المجال وفق متغيرات: نوع المؤسسة، ومنطقة عملها، ونوع التجمع السكاني، ومجال عمل المؤسسة.

3-1-1 مساهمة متوسطة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي

بينت النتائج أن درجة فرص مساهمة المنظمات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب متوسطة. ويوضح الشكل 1 أن معدل مساهمتها بلغ 53.9 درجة على سلم مكون من 100 درجة. وقد تراوحت درجة أداء المؤسسات المبحوثة ما بين 15 درجات إلى 97 درجات. وهذا يظهر تفاوت كبير في أداء المؤسسات المبحوثة.

وقد جاء بعدي روح الفعل الجمعي والثقة والتضامن كأفضل بعدين من حيث أداء المؤسسات المبحوثة بدرجة أداء متوسطة، وهو نفس التقييم العام لأدائها بالنسبة لأبعاد المرافق واستخداماتها، وتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، والتمكين والفعل السياسي. ويلاحظ أن أداء هذه المؤسسات في بعدي تطوير الرأسمال البشري، والمعلومات والاتصال أقل من 50 درجة، أي ذات أداء متدن (شكل 1).

شكل 1: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي وابعاده

ما هي دلالة هذه النتائج؟

أولا، لا بد من التأكيد أن هذه المؤسسات تقوم بطيف واسع جداً من الأنشطة، ولديها برامج متنوعة من حيث آليات العمل، ومن حيث تنوع أساليب التأثير في الشباب

واستقطابهم. لكن من جانب آخر تعاني هذه المؤسسات من قدرتها على الحفاظ على علاقات منتظمة ومستدامة مع الشباب. كما تعاني من ضعف نسبي في مجال البيئة المستقطبة للمجتمع المحلي، للمشاركة في أنشطتها، أو استخدام فضائها لنشاطاتهم المختلفة. حيث يشكل تطوير مرافقها وبيئتها العامة مدخلاً مهما لتعزيز دورها في باقي المجالات.

وثانيا، بالرغم من أن جميع جوانب عمل هذه المؤسسات تحتاج إلى تطوير، فإن بعض جوانب عملها تحتاج إلى اهتمام خاص، وهي الجوانب التي كان أداء هذه المؤسسات فيها ضعيف (تطوير الرأسمال البشري، ومساهمتها في تدفق المعلومات إلى مجتمع الشباب وتطوير فرص استخدامهم لوسائل وأدوات التواصل الالكتروني).

وفي هذا السياق أوضح الشباب والخبراء وجود توجه واضح نحو تعزيز هذه الجوانب في عمل المؤسسات، بما في ذلك تطوير بيئتها العامة، وتنويع مرافقها، وتنويع من نشاطاتها حتى تستقطب أعداد أكبر من الشباب للانخراط في أنشطتها.

3-1-2 مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب نوع المؤسسة

لا توجد اختلافات بين المنظمات الحديثة والتقليدية المبحوثة في درجة المساهمة الإجمالية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. فكلاهما مساهمتهما متوسطة (شكل 2). لكن التدقيق في الأبعاد يظهر فروقا مهمة. فالمنظمات التقليدية أكثر حضورا على مستوى توفير المرافق واستخدامها من قبل الشباب والمجتمع المحلي (البعد السابع)، وعلى مستوى التمكين والفعل السياسي والاندماج والتمسك الاجتماعي (البعدين الرابع والثالث). بينما لا توجد فروق بين المؤسسات التقليدية والحديثة بالنسبة لبعد الثقة وتعزيز التضامن (البعد الثاني).

في المقابل، تفوقت المؤسسات المبحوثة الحديثة على التقليدية في مجال تطوير الرأسمال البشري، وفي مجال تعزيز الفعل الجمعي والتضامني، ومجال المعلومات والاتصالات.

وهذه الفروق منطقية ومرتبطة بنوعية الأنشطة التي يركز عليها كل من نوعي هذه المؤسسات. فالمؤسسات التقليدية، في أغلبها، شديدة الارتباط بالمجتمع المحلي، وتركز على الأنشطة الرياضية والثقافية، وتوفر مرافق عديدة لاستخدام الشباب. وقد يكون وجود مؤسسات تقليدية في العينة المبحوثة مشاركة في برامج مشتركة ممولة موجهة نحو تطوير عملها، وتحويل بيئتها العامة إلى بيئة جاذبة للشباب، وتنويع مرافقها وأنشطتها أثرا في تفوق أداء المؤسسات التقليدية في جوانب معينة مقارنة بالمؤسسات الحديثة.

شكل 2: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب نوع المؤسسة

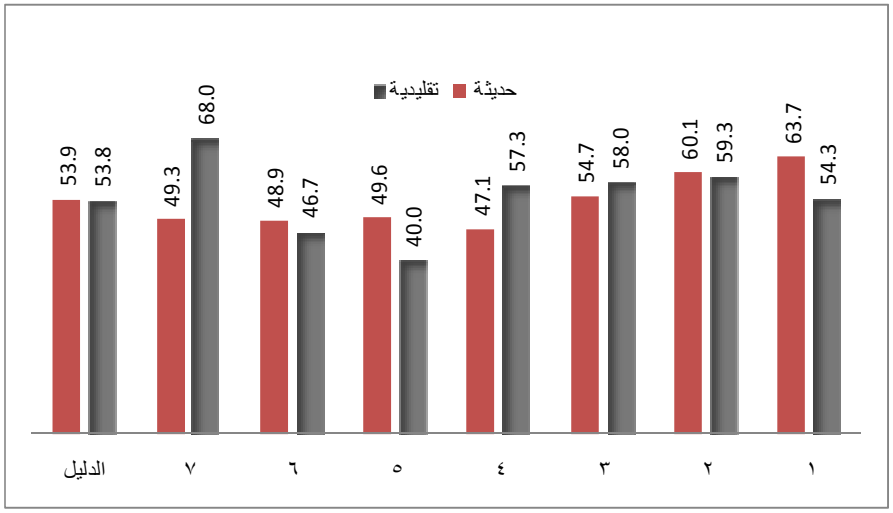

وفي المقابل فإن المؤسسات الحديثة تميل إلى التركيز على جوانب تطوير مهارات الشباب، وتمكينهم في مجالات مختلفة. ومن المفيد التنويه إلى اختلاف طبيعة الرأسمال الاجتماعي الذي يعززه كل نمطي المؤسسات المبحوثة؛ فالمؤسسات التقليدية تعزز، على الأغلب، الرأسمال الترابطي أكثر من تعزيزها الرأسمال التمكيني والتجسيري، بينما ترك المؤسسات الحديثة بصماتها على الرأسمال التمكيني والتجسيري بصورة رئيسية.

3-1-3 تأثير مجال عمل المؤسسة: المؤسسات التي تعمل في مجالات متعددة أكثر مساهمة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي من المؤسسات الأخرى

يتضح من شكل 3 أن المؤسسات التي تعمل في مجالات متعددة (المؤسسات المجتمعية الشاملة) أفضل من باقي المؤسسات في مجال مساهمتها في توفير فص تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. وهذا أمر منطقي، ومتوقع. فهذه المؤسسات متنوعة من حيث أنشطتها ومرافقها، وبالتالي فهي قادرة أكثر من غيرها على استقطاب الشباب، وإشراكهم في الأنشطة المختلفة، أو في استخدام مرافقها في أنشطة المجتمع المحلي.

شكل 3: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب مجال عملها

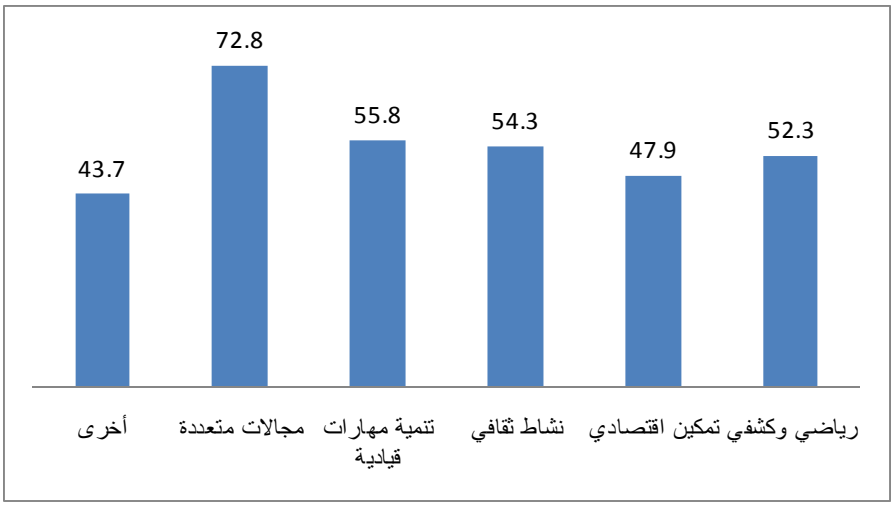

ومن الجدير بالذكر أن معظم المؤسسات التي تعمل في مجالات متعددة (مؤسسات مجتمعية شاملة) هي مؤسسات تقليدية، لذا نرى تقاطعا في تأثير متغير نوع المؤسسة ومجال عملها. وفي هذا السياق سجلت المؤسسات ذات النشاط المتعدد حضورا جيدا على مستوى كل الأبعاد (68 درجة أو أكثر)، وحافظت على تفوقها على المؤسسات الأخرى في جميع الأبعاد.

من جانب آخر أظهرت المؤسسات الرياضية والكشفية، والثقافية، وتنمية المهارات القيادية المبحوثة دورا متوسطا في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي. أما المؤسسات العاملة في مجال تمكين الاقتصادي وفي مجالات أخرى (سياحة بديلة، التدريب الفني، وغيرها) فأداؤهما ضعيف. وفي السياق ذاته بينت النتائج تذبذبا في أداء هذه المؤسسات من بعد إلى آخر (جدول 3 في الملحق).

3-1-4 دور أكبر لمنظمات وسط الضفة الغربية

يتبين من شكل 4 أن مؤسسات وسط الضفة الغربية المبحوثة لها أفضلية نسبية على مؤسسات المناطق الأخرى في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي. وسجلت المؤسسات المبحوثة في وسط الضفة الغربية وجنوبها وشمالها مستوى أداء متوسط في هذا المجال، بينما كان أداء مؤسسات قطاع غزة والقدس متدنيا (أقل من 50 نقطة). ومن المهم لفت الانتباه إلى أن عينة جنوب الضفة الغربية تضمنت مؤسسات تقليدية كبيرة، وأخرى مشاركة في برامج تستهدف تعزيز دور هذه المؤسسات الاجتماعي، وبالضرورة سينعكس ذلك على أداء أفضل فيما يتعلق بمساهمتها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي.

ويلاحظ من جدول 3 في الملحق الإحصائي أن مؤسسات وسط الضفة الغربية المبحوثة كانت صاحبة أعلى معدل في الأبعاد التالية: تعزيز روح الفعل الجمعي، وتطوير الرأسمال البشري، وبعد المعلومات والاتصال. بينما سجلت مؤسسات القدس المركز الأول فيما يتعلق بتعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، وشاركتها مؤسسات جنوب الضفة الغربية النتيجة الأفضل بين المناطق فيما يتعلق بالبعد السابع (المرافق). واحتلت مؤسسات شمال الضفة الغربية المركز الأول فيما يتعلق بالبعد الثاني (الثقة والتضامن).

ويتفاوت أداء مؤسسات المناطق المختلفة من بعد إلى آخر. فمؤسسات وسط الضفة الغربية تراوحت قيمها ما بين جيد بالنسبة للبعدين الأول والسادس ومتوسط بالنسبة لباقي الأبعاد. أما مؤسسات جنوب الضفة الغربية فأداؤها جيد بالنسبة للبعد السابع (المرافق واستخدامها)، ومتدني بالنسبة لبعد تطوير الرأسمال البشري، ومتوسط للأبعاد

الأخرى. وأظهرت مؤسسات باقي المناطق تذبذبا أكبر في أدائها بين أبعاد الرأسمال الاجتماعي (جدول 3 في الملحق).

شكل 4: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب المنطقة

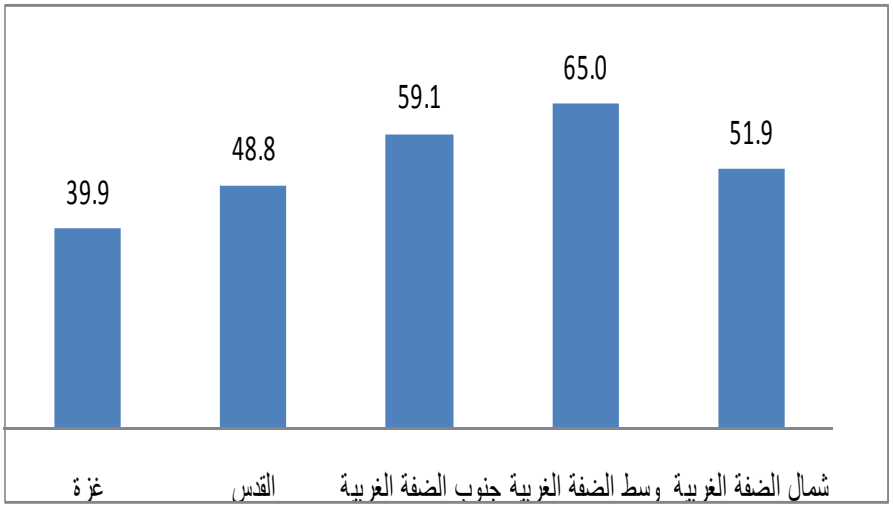

3-1-5 مؤسسات المخيمات أفضل أداء من مؤسسات المدن والقرى

بين شكل 5 أن مؤسسات المخيمات ذات أداء أفضل في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي مقارنة مع المؤسسات المبحوثة من المدن والقرى. وبشكل عام فإن أداء المؤسسات متوسط في المناطق الثلاث (ومتقارب من حيث الأداء). وسجلت المؤسسات في المناطق الثلاث نتائج متوسطة فيما يتعلق بالأبعاد الأول (تعزيز روحية الفعل الجمعي)، والبعد الثاني (الثقة والتضامن)، والبعد الثالث (تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي)، والبعد السابع (المرافق). أما باقي الأبعاد فيوجد تذبذب في أداء المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع السكاني الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي. فقد انحدر أداء مؤسسات المدن إلى مستوى ضعيف بالنسبة للبعد الخامس، وكذلك الحال بالنسبة

لمؤسسات البلدات والقرى حيث سجلت أداء ضعيفا فيما يتعلق بالبعدين الخامس والسادس، بينما سجلت مؤسسات المخيمات أداء ضعيفا بالنسبة للبعد الرابع (جدول 3 في الملحق). وقد يعود هذا الأداء الضعيف بالنسبة لمؤسسات المخيمات إلى تضمن العينة المدروسة من مؤسسات المخيمات مؤسسات مختصة في مجالات معينة، مثل رعية ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا السياق احتلت مؤسسات المخيمات المركز الأول في الأبعاد التالية: وتعزيز الاندماج والتماسك، وتطوير الرأسمال البشري. بينما احتلت مؤسسات الريف المركز الأول في بعدي التمكين والفعل السياسي، والمرافق. ومن المهم التذكير أن هذا المتغير يشير إلى مكان وجود المقر الرئيسي للمؤسسة، أي أن جزءا من برامج مؤسسات المدن يستهدف الريف والمخيمات، وهناك مؤسسات في المخيمات تستهدف كل أنواع التجمعات السكانية، أي أن هذه النتائج لا تعكس الفرص التي تتيحها هذه المنظمات في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب في نوع التجمع نفسه.

شكل 5: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب نوع التجمع السكاني

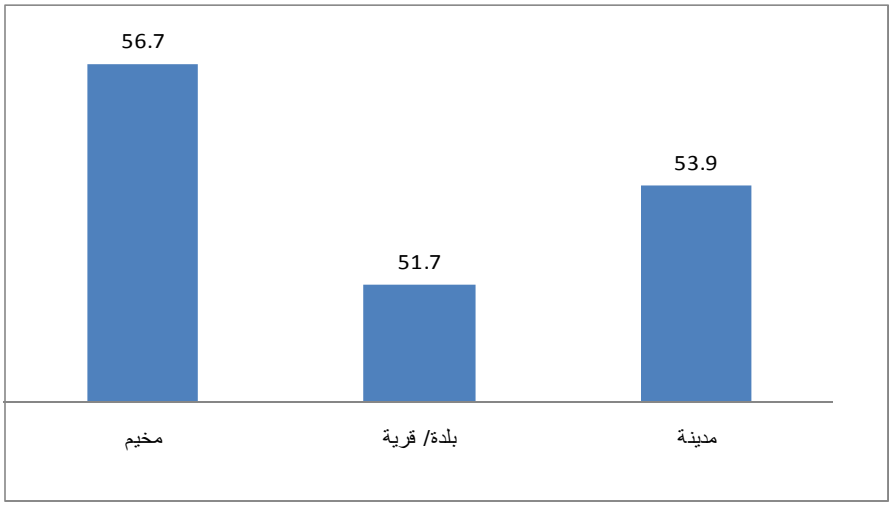

3-1-6 المؤسسات التي تستهدف الريف والمخيمات هي الأفضل من حيث الأداء

فقد تبين من شكل 6 أن المؤسسات التي تستهدف في برامجها الريف والمخيمات هي المؤسسات التي حصلت على أعلى معدل نقاط، تليها المؤسسات التي تستهدف الريف. ويأتي في المركز الأخير المؤسسات التي يقتصر عملها على المخيمات.

أما بالنسبة للأبعاد التي تحظى بأفضلية في نشاط المؤسسات المبحوثة فقد تمثلت في البعد الثاني (الثقة والتضامن)، والذي سجل درجات جيدة جدا 'اى متوسطة بين كل أنواع المنظمات حسب نوع التجمع المستهدف من نشاط المؤسسة. وكذلك الحال بالنسبة للبعد الثالث، بينما يزداد التذبذب بالنسبة للأبعاد الأخرى. وتشير البيانات السابقة إلى اختلاف ملموس في تدريج المؤسسات حسب نوع التجمع الموجودة فيه المؤسسة، وبين المناطق المستهدفة من النشاط. فهناك مؤسسات موجودة في المخيم وتستهدف كل أنواع التجمعات السكانية، وفي المقابل توجد مؤسسات في المدينة وتستهدف العمل في الريف أو المخيمات. لذلك لا يوجد تطابق بين نتائج المؤسسات حسب موقع مقرها ومنطقة استهدافها.

وهذا ينطبق أيضا على المنطقة الجغرافية المستهدفة في أنشطة المؤسسات المبحوثة، فلدينا مؤسسات موجودة في وسط الضفة أو في شمالها أو جنوبها وتمارس نشاطها على مستوى وطني عام (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأخرى تمارس نشاطها على مستوى الضفة الغربية أو على مستوى قطاع غزة. وتشير النتائج أن المؤسسات التي تعمل على نطاق واسع أفضل في أدائها من تلك التي يقتصر نشاطها عل مجتمعها المحلي (شكل 7). ويلاحظ أن المؤسسات التي تعمل على نطاق محدود (نفس التجمع السكاني) قد حققت نتائج أفضل فيما يتعلق ببعد الثقة والتضامن قياسا بأدائها بالنسبة للأبعاد الأخرى. (وطني عام، أو الضفة الغربية أو قطا غزة) (جدول 3 في الملحق).

شكل 6: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب نوع التجمع السكاني المستهدف في عملها

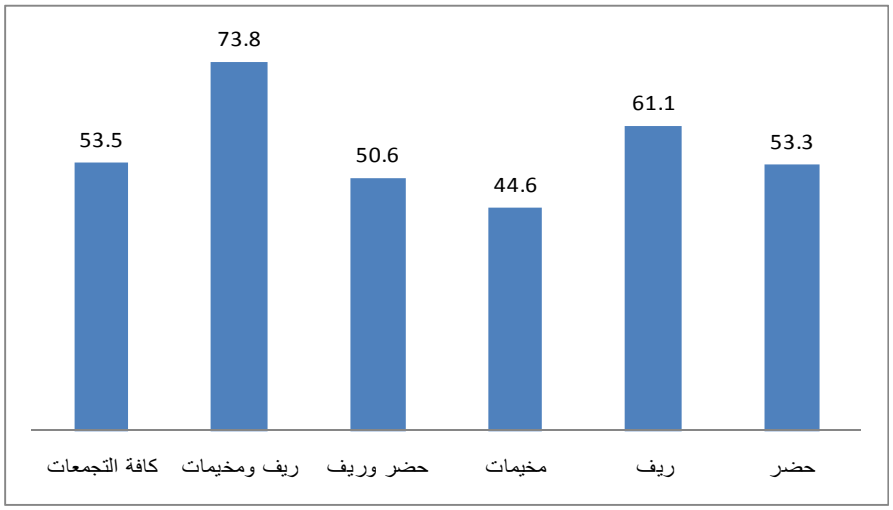

شكل 7: معدل مساهمة المؤسسات المبحوثة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب المنطقة المستهدفة في عملها

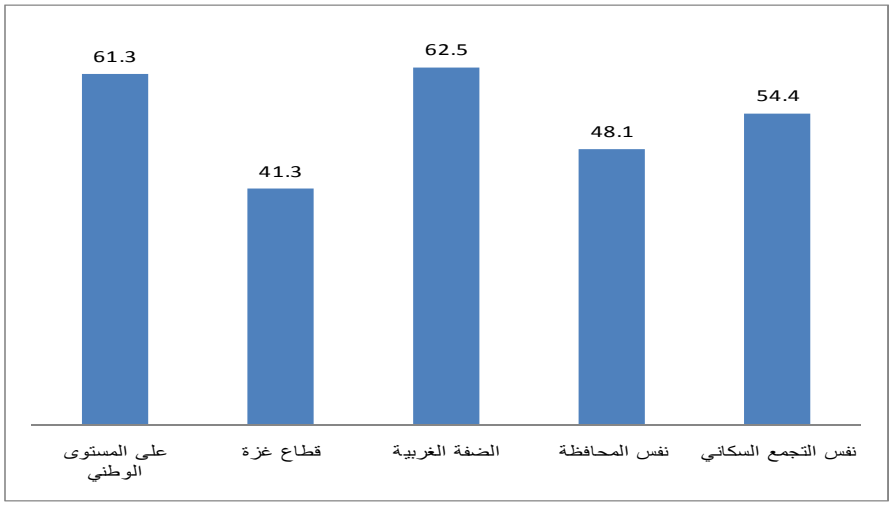

وبصورة عامة فإن النتائج التي أظهرها الدليل توضح التفاوت في جوانب عمل هذه المؤسسات، كما تظهر التنوع في أنشطتها. ويسمح ذلك بالإشارة إلى جوانب قوتها، وإلى جوانب ضعفها. ومن المهم في هذا المجال التذكير بأن الدليل يعتمد على سعة نشاط المؤسسة، حيث جرى ربط النقاط بحجم المشاركين في أنشطة المؤسسة المختلفة، أو المستفيدين منها. فيما أعطيت حالة غياب النشاط أو المرفق قيمة صفر. وهذا له دلالته. فالقيمة المتدنية للدور الذي تقوم به المؤسسات المبحوثة في هذا المجال يدل على وجود الأنشطة (المؤشرات)، لكن درجة الانتشار ما زالت محدودة.

من جانب آخر يجب الحذر من الخلوص إلى تعميمات دقيقة فيما يخص واقع هذه المؤسسات بالاستناد إلى نتائج هذه الدراسة الكمية. فحجم العينة، وتوزيعاتها الفرعية لا تسمح بالثقة المناسبة في الدلالات الرقمية لهذه النتائج (لا مجال للتعميم)[15]. لكنها تبقى مؤشر عام على أين يمكن أن نركز في تدخلاتنا، وأن نرى أثر هذه التدخلات فيما يتعلق بجوانب دورها في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب.

ولتحقيق غايتنا من اختيار العينة سنقوم في القسم الثاني من هذا الفصل في معالجة الجوانب التفصيلية في عمل المؤسسات المبحوثة. أي نقاش على مستوى المؤشرات المفردة. بهدف إغناء النقاش حول واقع هذه المؤسسات في مجال تعزيزها للرأسمال الاجتماعي.

3-2 تفاصيل أبعاد مساهمة المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب

سيتم في هذا القسم مناقشة تفاصيل أبعاد مساهمة المؤسسات المبحوثة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. وسيجر الاهتمام بتفاصيل تسمح برصد التنوع الكبير في أنماط نشاطها. مما يسمح بتشكيل صورة أكثر مصداقية إنصافا لواقع دورها في هذا المجال. ما يسمح برصد أكثر فاعلية لنقاط قوتها ونقاط ضعفها، خدمة لهدف البحث.

---

[15] للإطلاع على تفاصيل آلية اختيار العينة راجع ذلك في قسم المنهجية.

3-2-1 تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني

تمثَّل المؤشر الأول الذي استخدم لقياس هذا البعد للرأسمال الاجتماعي في عضوية المؤسسة في الشبكات الفعلية والافتراضية. وهذا مؤشر غير مباشر على دور المؤسسة الشبابية في توسيع فرص بناء الشباب (من أعضائها والمستفيدين من خدماتها) لشبكات علاقات فاعلة. فعضوية المؤسسة في شبكة معينة لا يترجم، بالضرورة، إلى عضوية لأعضائها والمستفيدين من خدماتها من هذه الشبكات، أو الاستفادة المباشرة من هذا التشبيك. ومع ذلك فإن عضوية المؤسسة في شبكات معينة يعني مؤشر على سعة علاقات المؤسسة، وديناميكيتها. ويساهم في زيادة فاعلية المؤسسة. وهذا، بحد ذاته، يفتح أفاقا أمام الشباب لتوسيع نطاق مشاركتهم في الأنشطة المختلفة، ويوسع من دائرة خياراتهم.

وبينت نتائج المؤسسات المبحوثة أن 19 مؤسسة (ما نسبته 26.8% من المؤسسات المبحوثة) ليست عضو في أي شبكة، وهي 9 مؤسسات تقليدية، و10 مؤسسات حديثة (36% من المؤسسات التقليدية، و22% من المؤسسات الحديثة). بينما يلاحظ تدني مشاركة المنظمات المبحوثة من شمال الضفة في الشبكات مقارنة بالمنظمات من المناطق الأخرى. وفي السياق ذاته تتدنى مشاركة المؤسسات المبحوثة من القرى والبلدات في عضوية الشبكات مقارنة مع مؤسسات المدن والمخيمات. ويلاحظ أن المؤسسات المبحوثة التي تنشط في مجالات تنمية المهارات القيادية، أو الأنشطة المتعددة (مؤسسة مجتمعية شاملة) لديها توجه نحو عضوية الشبكات أكثر من المنظمات التي تنشط في المجالات الأخرى (جدول 4 في الملحق الإحصائي).

وتوزعت عضوية المنظمات المبحوثة التي لديها عضوية في شبكات على عدد كبير من الشبكات (جدول 5 في الملحق الإحصائي). ويتضح من الجدول أن نصف المنظمات التي تشترك في عضوية شبكات لها عضوية في شبكة المنظمات الأهلية، يليها شبكة المنظمات الشبابية، ومن ثم عضوية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. ومن الجدير بالذكر أن النوادي الرياضية عضو في اتحادات الكرة المختلفة، حسب الفرق التي تنشط

في النادي، لكن لم تعرف هذه الأندية عضويتها في هذه الاتحادات كعضوية في شبكات[16]. ومن المعروف أن عضوية النوادي في اتحادات الكرة تعطي لاعبيها فرصة للمشاركة الواسعة في المنافسات الرياضية، وتوسع من فرصهم في الحصول على تدريب، أو الاحتكاك بلاعبي مؤسسات أخرى محلية، وأحيانا عربية ودولية.

ويلاحظ من جدول 4 في الملحق أن المنظمات الحديثة المبحوثة أكثر إقبالا من المنظمات التقليدية على عضوية شبكة المنظمات الأهلية، والشبكات الافتراضية، وشبكة المنظمات الشبابية. بينما تتجه المنظمات التقليدية أكثر إلى عضوية الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية.

وتشير البيانات التي جرى جمعها من المؤسسات المختلفة أن الوظيفة الأهم للشبكات القائمة هي تمكين المؤسسات، ونادرا ما تصل أنشطتها مباشرة إلى الأعضاء، باستثناء الأنشطة التي تستهدف تطوير كوادر المؤسسات الأعضاء في مجالات مختلفة.

ولفحص أشكال استفادة الشباب من تشبيك مؤسساتهم، جرى سؤال المؤسسات عن ذلك. وقد كانت إجابة أشكال استفادة الشباب من وجهة نظر مسئولي المؤسسات المبحوثة كما يلي: اكتساب خبرات، والتعارف، وتنظيم نقاشات مشتركة حول قضايا مختلفة، وفي المرتبة الأخيرة يأتي شكل بناء مجموعات شبابية مشتركة. وهذا يعني التركيز على أشكال الاستفادة الأقل فاعلية في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني. فبناء المجموعات الشبابية هو الشكل الأكثر فاعلية في هذا المجال، لكنه الأقل حضورا في التعاون بين المؤسسات الشبابية (جدول 6 في الملحق الإحصائي).

وقد بين العمل الميداني استخدام التشبيك في بعض المؤسسات بهدف تنفيذ أنشطة مشتركة، بما في ذلك الأنشطة التي تصمم لتمكين الشباب من خلال دورات تدريبية مشتركة في مجالات مختلفة، مثل مشروع مصادر الشباب، حيث يشترك 33 نادي في

[16] ربما لأن هذه الاتحادات لها طابع رسمي، والعضوية فيها شرط للمشاركة في الدوري الخاص بالألعاب المختلفة، وليست خيارا طوعيا للمؤسسة.

بعض الأنشطة الموجهة للشباب. ومن ضمن الأنشطة التي تنظمها هذه النوادي تبادل الزيارات الشبابية التي تشمل محافظات الضفة الغربية المختلفة.

وفي نفس السياق أفادت جميع المؤسسات المبحوثة أنها شاركت في نشاط مشترك واحد على الأقل، مع مؤسسات أخرى، حيث بلغ معدل أنواع الأنشطة التي شاركت فيها المؤسسة الواحدة 3.5 نوع نشاط (جدول 7 في الملحق الإحصائي).

ويتعزز العمل المشترك من خلال تصميم برامج ممولة يشترط فيها التعاون بين مؤسسات معينة، وفي بعض البرامج يجري قيادة تنفيذ الأنشطة من قبل مؤسسة وسيطة ذات خبرة، وتقوم هذه المؤسسة بتنسيق تنفيذ النشاط مع مؤسسات قاعدية مختلفة. وفي برامج أخرى تشترك منظمات عديدة في تصميم وتنفيذ برنامج واحد.

وتثار في هذا السياق من بعض المعنيين بالعمل المشترك مسألة استدامة الأنشطة المشتركة بعد انتهاء التمويل الخارجي. ففي التجارب السابقة كان يتوقف العمل المشترك، أو يتراجع مستواه على الأقل، بعد انتهاء التمويل. وتثير هذه التخوفات تساؤلا حول درجة ترسخ العمل المشترك في مجتمع المنظمات الشبابية، ومجتمع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بصورة عامة، وهل يصدر عن قناعة ذاتية بضرورة هذا التعاون؟

3-2-2 الثقة والتضامن

يتعلق هذا المؤشر بموقف الشباب من هذه المؤسسات، وهذا يتطلب تنفيذ مسحا خاصا للشباب الفلسطينيــ يقيس، بصورة موضوعية، درجة ثقة الشباب في هذه المؤسسات[17].

[17] اظهر مسح بيسان (2007) حول مشاركة الشباب في صناعة القرار عزوفا من الشباب عن عضوية المؤسسات الشبابية، في إشارة واضحة إلى تدني تقييم هذه المؤسسات من قبل الشباب. وفي مسح حديث لمنتدى شارك الشبابي (2011) أفاد أن ثقة الشباب في المؤسسات الشبابية غير الحكومية كبيرة (67% من المبحوثين أعربوا عن ثقتهم في هذه المؤسسات، بوصفها أكثر قدرة في التعبير عن حقوق الشباب ومصالحهم. فيما عبر 16% فقط من المبحوثين عن ثقتهم بالمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالشباب. ومن الواضح أن هذا التقييم يتعلق بمقارنة المؤسسات الشبابية غير الحكومية مع المؤسسات الحكومية، ولا تعتبر مؤشرا على درجة رضا الشباب عن هذه المؤسسات.

وهذا لم يكن متاحا في هذه الدراسة. لذا جرى الاعتماد على أدوات بحث كيفية في معالجة هذا الجانب. ومن جهة أخرى فإن بعض المؤشرات قد يكون لها دلالة على مستوى الثقة الممنوحة لهذه المؤسسات. وهي: سعة عضوية المؤسسات التقليدية (المبنية على العضوية المفتوحة الواسعة، أي منظمات قاعدية)، والإقبال على الاشتراك في أنشطة هذه المؤسسات.

ومن التحفظات المهمة في هذا المجال ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين المشارك في النشاط (تحديدا المستفيد) والمؤسسة، أو كيف تظهر هذه العلاقة في وعي الشباب، هل هي علاقة زبون بمقدم خدمة (أقر على حالة القطاع الخاص، أي علاقة سوق)، أم علاقة انتماء للفكرة التي تمثلها المؤسسة. ففي الحالة الأولى تكون المشاركة في الأنشطة أو الإقبال على خدمات المؤسسة مؤشرا ضعيفا على مساهمة المؤسسة في الرأسمال الاجتماعي، ويكون أثرها أكثر حضورا على مستوى تطوير مهارات الفرد المهنيةــ أو المهارات التي يتطلبها العيش في ظروف العولمة (مهارات الاتصال: لغات، كمبيوتر، مهارات تواصل تفيد في تسويق الفرد)، أكثر من حضورها على مستوى المشاركة وتنمية روح المسؤولية الاجتماعية وروح المواطنة. بينما قد تكون الحالة الثانية مؤشرا أكثر فاعلية على مساهمة المؤسسة في تنمية أبعاد الرأسمال الاجتماعي المختلفة. لذا فقد يكون المؤشر الأكثر مصداقية في هذا المجال هو مشاركة الشباب في النشاطات التطوعية للمؤسسة.

تظهر البيانات إقبالا محدودا على عضوية المؤسسات التقليدية وفقا لما صرح به مسئولي هذه المؤسسات. فقد بلغ معدل عدد أعضاء المؤسسة المبحوثة الواحدة 551 عضو. لكن نصف هذه المؤسسات فيها 300 عضو أو أقل. علما أن هذه المؤسسات تنشط على مستوى المجتمعات المحلية (قرية، مخيم، حي)، وعضويتها، نظريا، مفتوحة. والمؤسسات ذات العضوية الكبيرة موجودة في تجمعات سكانية كبيرة (مدن رئيسية، أو مخيمات كبيرة) وهي التي أدت إلى ارتفاع نسبي في معدل عدد الأعضاء. فبعض المؤسسات لا يزيد عدد أعضائها عن 32 عضو. لكن هذه الأرقام قد لا تعكس حقيقة عدد الأعضاء النشيطين في المؤسسة. فتتضخم العضوية عشية الانتخابات، خاصة إذا أجريت الانتخابات في ظل استقطاب سياسي أو عائلي. ويقتصر مشاركة

معظم الأعضاء على التصويت في الانتخابات. وفي حالات أخرى يكون عدد المشاركين في أنشطة بعض هذه المؤسسات أكبر من عدد الأعضاء المسجلين ودافعي الاشتراكات. أما المؤسسات الحديثة فهي ذات عضوية مغلقة، ولا تعتبر عضويتها مؤشرا، بأي حال على الثقة فيها.

أما بالنسبة للمشاركة في الأنشطة التطوعية لمؤسسات المبحوثة فإن كل المؤسسات التقليدية تعتمد على العمل التطوعي (بدرجات متفاوتة) في تنفيذ أنشطتها، في المقابل أفادت 5 مؤسسات حديثة أنه لا يوجد فيها متطوعون. وبلغ معدل عدد المتطوعين في المؤسسات التقليدية 149 متطوع، ونصفها شارك في أنشطته 61 متطوع أو أقل، وتراوح عدد المتطوعين في المؤسسة الواحدة ما بين 6–860 متطوع. أما المؤسسات الحديثة فقد بلغ معدل عدد المتطوعين في المؤسسة الواحدة 243 متطوع، ونصفها فيها 30 متطوع أو اقل، وتراوح عدد المتطوعين فيها ما بين 2–3500 متطوع.

ما علاقة هذه الأرقام بالثقة في المؤسسات؟

تثار تساؤلات مهمة في هذا المجال تتعلق بمفهوم التطوع نفسه، فأحيانا يرتبط تطوع الشباب بحوافز مادية معينة، تجعل من المتطوع أقرب إلى المتدرب أو العامل بأجر في بعض البرامج الممولة. وفي نفس الوقت توجد مؤسسات تقرر انجاز برامجها دون الاستعانة بالمتطوعين، لأن مشاريعها تتطلب فنيين لتنفيذها. لكن أي كانت التساؤلات المثارة فإن قرار الشباب المشاركة في أنشطة مؤسسة معينة، وبصورة طوعية، مؤشر على تقييم إيجابي لدور هذه المؤسسة من قبلهم مقارنة بمؤسسات أخرى. لذا يمكننا القول أن المؤسسات الكبيرة من حيث عدد متطوعيها تحظى بثقة كبيرة من جمهور الشباب[18]. وتوجد في هذا السياق مؤسسات ذات قدرة كبيرة على تجنيد واستقطاب المتطوعين (بعضها أفاد أن عدد المتطوعين الذين شاركوا في تنفيذ مشاريع المؤسسة بلغ 3500 متطوع). بينما أكد عدد من المؤسسات المبحوثة أن اعتمادها على

[18] خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي كان العمل التطوعي المظهر الأكثر بروزا لمشاركة الشباب في الحياة العامة وفي العمل الوطني، بحيث أصبحت لجان العمل التطوعي الإطار الأكثر فاعلية واتساعا من حيث تجنيد طاقات الشباب، وتحولت إلى "مدارس لتدريب القادة"، وعلى تطوير مهارات التواصل والعمل المشترك. لمزيد من التفصيل أنظر: تراكي، ليزا (1990). "قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة 1967–1987". آفاق فلسطينية، العدد 5. بيرزيت: جامعة بيرزيت. ص 27 – 57.

المتطوعين محدود (8 مؤسسات منها لا يوجد فيها متطوعون، و5 أخرى فيها 5 متطوعين أو أقل).

شكل 8: توزيع عضوية المؤسسات المبحوثة حسب الهيئة والجنس

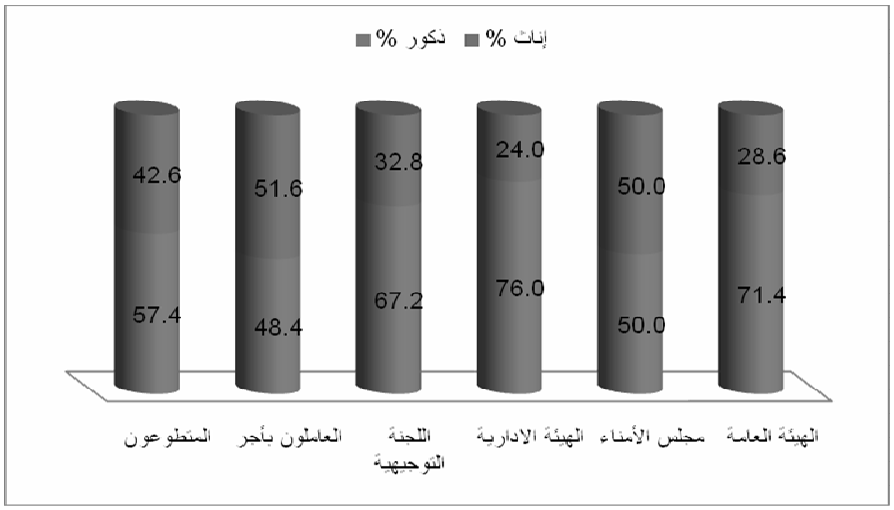

من جانب آخر يتبين من شكل 8 أن عضوية النساء في الهيئات العامة محدود مقارنة بالرجال، كما أن وجودهن محدود على مستوى صناعة القرار. ويمكن رصد توجه عام في المنظمات المبحوثة يتمثل في زيادة مشاركة الإناث في أنشطة المنظمات المبحوثة، خاصة من خلال البرامج الممولة خارجيا. وذلك من خلال البرامج التي تستهدف الجنسين، أو تصميم برامج خاصة بتمكين النساء. مثلا إحدى المؤسسات التي تستهدف تمكين النساء اقتصاديا تقتصر عضويتها على النساء، وفيها 2000 عضو، ويستفيد من خدماتها وأنشطتها النساء العضوات فقط.

3-2-3 نشاطات المؤسسات المبحوثة

تنوعت نشاطات المؤسسات الشبابية المبحوثة، وشملت طيفا واسعا من الأنشطة التي تساهم في تمكين الشباب، وتنمية الرأسمال البشري، وتعزيز الاندماج الاجتماعي،

وتفعيل دور الشباب على مستوى المجتمع المحلي، وتعزيز دورهم السياسي والاجتماعي.

وتتعدد أنشطة المؤسسة الواحدة، وبلغ معدل عدد أنواع الأنشطة للمؤسسة الواحدة 5.3 نوع نشاط. حيث بلغ مجموع الأنشطة التي قدمتها المؤسسات المبحوثة 373 نشاط. ويظهر شكل 9 أن النشاطات الثقافية هي الأكثر انتشارا، حيث تتضمن أنشطة 75% من المؤسسات المبحوثة أنشطة ثقافية مختلفة، تليها النشاطات الفنية (61% من المنظمات). ويقوم حوالي نصف المنظمات بأنشطة ترفيهية، وأنشطة رياضية، وأنشطة في مجال تنشيط العمل التطوعي، وتنمية مهارات الكمبيوتر والتواصل الالكتروني. بينما النشاطات الكشفية والصحية محدودة الانتشار (جدول 8 في الملحق).

ومن الجدير بالذكر أن تنوع الأنشطة يأتي في إطار تصميم برامج متكاملة متعددة الأنشطة، تهدف إلى تحويل الأندية والمؤسسات الشبابية التقليدية إلى مؤسسات مجتمعية شاملة، تستقطب جمهور المجتمع المحلي بشكل عام، والشباب بشكل خاص، وذلك من خلال خلق بيئة جاذبة، تسمح باستغلال حيز المؤسسة ومرافقها بكفاءة عالية، وكذلك تنويع أنشطتها وإغناء مرافقها بحيث تتجاوب مع التنوع في احتياجات الشباب، وتساهم في تمكينهم على مستويات مختلفة، وتطوير مهاراتهم. وهذا ما يسعى له مشروع مصادر تنمية الشباب على سبيل المثال.

ويختلف تركيز المؤسسات المبحوثة على أنواع الأنشطة حسب نوع المؤسسة، فالمؤسسات التقليدية تركز على الأنشطة الرياضية والكشفية والترفيهية أكثر من المنظمات الحديثة، حيث تعتبر هذه الأنشطة هامشية– نوعا ما، لديها. بينما تركز المؤسسات الحديثة على أنشطة التدريب المهني والإداري أكثر من المؤسسات التقليدية. وتتقارب المؤسسات الحديثة والتقليدية من حيث اهتمامها بأنشطة تنشيط العمل التطوعي، ومهارات الكمبيوتر، والأنشطة الثقافية (جدول 9).

وبالنسبة لنوع التجمع السكاني فيلاحظ اهتمام أكبر بأنشطة التدريب على مهارات الكمبيوتر والتواصل الالكتروني، والنشاطات الفنية والترفيهية، وحملات تنشيط العمل التطوعي في منظمات مؤسسات المخيمات والقرى مقارنة بمؤسسات المدن (جدول 10).

شكل 9: الأنشطة حسب نسبة المؤسسات التي تقوم بها

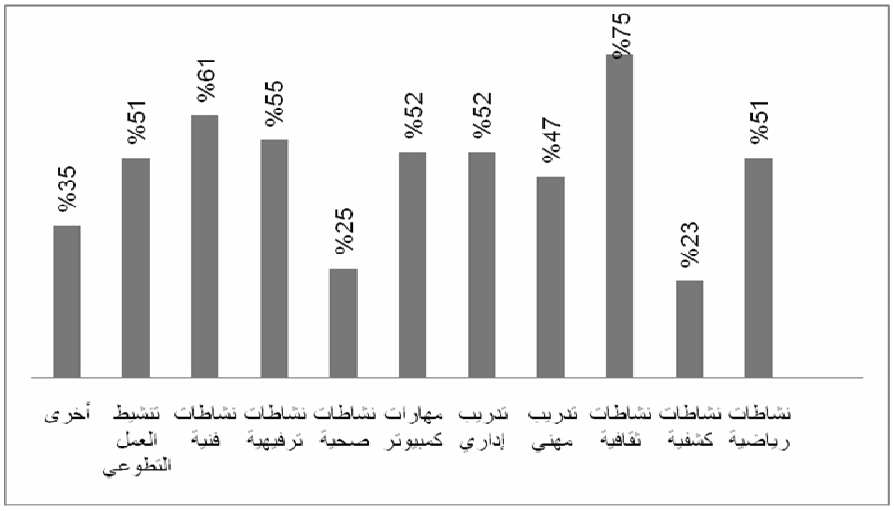

وتمثل الأنشطة المختلفة التي قامت بها المؤسسات المبحوثة مؤشرات على بعض أبعاد الرأسمال الاجتماعي: تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي، وتمكين الشباب وتعزيز فاعليتهم السياسية، وتطوير الرأسمال البشري، وتعزيز التواصل وتدفق المعلومات في أوساط الشباب. وهذا ما سنناقشه في الفقرات الآتية.

✧ **تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي**

تتمثل الأنشطة التي تساهم مباشرة في هذا الجانب في النشاطات الرياضية، والكشفية، والثقافية، والفنية، وحملات العمل التطوعي. وبالاستناد إلى جدول 8 في الملحق فإننا نلاحظ انتشارا واسعا لهذه الأنشطة في أوساط المؤسسات المبحوثة– خاصة المؤسسات

التقليدية مقارنة بالحديثة، والمؤسسات الريفية ومؤسسات المخيمات مقارنة بمؤسسات المدن، كما أنها تنتشر بصورة أكبر في مؤسسات شمال الضفة الغربية وجنوبها والقدس مقارنة بوسط الضفة الغربية ومؤسسات قطاع غزة (جدول 11 في الملحق).

وتمثلت النسبة الأكبر من النشاطات الفنية التي قامت بها المؤسسات المبحوثة في تنظيم مهرجانات وعروض فنية، أو في تدريب على جوانب فنية مختلفة (جدول 13 في الملحق)، خاصة الدبكة الشعبية، أو العزف على آلات موسيقية. وقد شملت العينة على مؤسسات مختصة في مجال التدريب على العزف. ويلاحظ الجمع في النوادي ما بين النشاط الرياضي والفني (فرق رياضية، وفرقة دبكة في العادة، خاصة في النوادي الريفية).

وفي نفس السياق فإن المؤسسات الرياضية والكشفية والثقافية والمتعددة مجالات (مثل سرية رام الله الأولى ومؤسسة شباب البيرة) عملها أكثر فاعلية في هذا المجال مقارنة بالمؤسسات العاملة في مجال تنمية المهارات القيادية، وفي مجال التمكين الاقتصادي (جدول 12 في الملحق). وهذا أمر منطقي فالمنظمات الأولى تعطي الأولوية في نشاطها إلى مجالات إشغال أوقات فراغ الشباب، واستغلال طاقاتهم في خدمة المجتمع، مما يساهم في زيادة اندماجهم في مجتمعاتهم المحلية. بينما المؤسسات الثانية تركز على جوانب تمكين الشباب وزيادة مهاراتهم.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في مجال استغلال طاقات الشباب وتوجيهها نحو المساهمة الايجابية في تماسك المجتمع المحلي، إلا أن هناك أسئلة تثار في هذا المجال تتعلق بمضامين هذه الأنشطة ومدى مساهمتها في تعزيز الرأسمال التمكيني، على حساب الرأسمال الترابطي (راجع القسم الكيفي).

ومن ناحية مبدئية فإن وجود هذه المؤسسات، بحد ذاته، يخلق حالة من التفاعل تتجاوز البنى والروابط العائلية، أو يضعها موضع الاختبار والتساؤل، من خلال النشاطات التي تنظمها المؤسسة. وبالتالي فإن المؤسسات، بما فيها المثقلة بقيود إقصائية، تجد نفسها في موضع مثير ومحرك لفاعلية الشباب، ولعقد مقارنات بين أنشطة المؤسسات

المختلفة، أو بين ما تعد به المؤسسة وواقعها الفعلي. وهي في الوقت ذاته تضعهم في احتكاك مباشر مع مؤسسات أخرى، أو مع الروابط الاجتماعية المختلفة في المجتمع المحلي.

وفي سياق مختلف، قد تؤدي النشاطات الرياضية إلى إضعاف اندماج المشاركين في هذه الأنشطة في المجتمع المحلي، نتيجة لغلبة الطابع التنافسي على هذه الأنشطة، والإنشداد إلى تحقيق انجازات رياضية (الفوز في المسابقات). وقد يترافق ذلك مع ميل النوادي إلى التساهل في سلوكيات لاعبيهم (النجوم). رغم هذا التحفظ إلا أن النشاط الرياضي بحد ذاته يتطلب العمل ضمن فريق، وتطوير مهارات التعاون، ويجعل من الفريق الرياضي منتميا على المجتمع المحلي. كما يعطي هذا النشاط فرصة للتفاعل مع اللاعبين والجمهور في النوادي الأخرى. وهو ما يتجاوز جانب اكتساب المهارات الرياضية. فهو يعطي فرصة جدية لاكتساب مهارات التواصل مع الآخرين والتفاعل مع آخرين، قد يكونون مختلفين (مدن وقرى ومخيمات على سبيل المثال).

شكل 10: عدد المشاركين في بعض أنشطة المنظمات المبحوثة خلال العام 2010

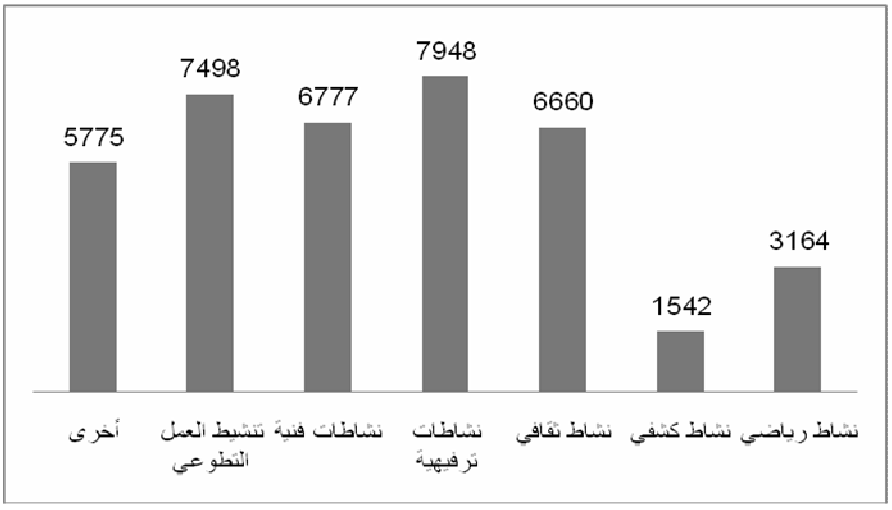

وبالنسبة لعدد المشاركين في أنشطة المؤسسات المبحوثة فإن الشكل 10 يظهر فاعليتها في مجال التدريب الرياضي والفني تحديدا ــ فالأرقام المتعلقة بهذين النشاطين تقتصر

على أعضاء الفرق الرياضية والكشفية والفنية العاملة في هذه المؤسسات، ومن جانب آخر أعداد الذين استفادوا من التدريب في هذه المجالات (تدريب فني، مدارس كروية مختلفة)، وهذا يعني أثر مستدام لفاعلية هذه المؤسسات في هذه الجوانب. بينما الأرقام المتعلقة بالندوات بالمشاركة في النشاطات الثقافية والترفيهية تشمل أولئك الذين حضروا لمشاهدة هذه الأنشطة، وقد تكون تكرار عد نفس المشاركين.

- **التمكين والفعل السياسي**

وتمثلت مؤشرات هذا البعد في الندوات الثقافية، خاصة الندوات السياسية، وفي بناء المجموعات الشبابية، بالإضافة إلى الحملات التي شاركت فيها هذه المؤسسات.

ويلاحظ في هذا المجال أن فاعلية المؤسسات في هذا المجال متفاوتة حسب نوع المنظمة أو مكان. كما تتفاوت فاعلية الأنشطة نفسها في هذا المجال. فالندوات السياسية والاجتماعية محدودة الفاعلية من حيث إتاحتها الفرصة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية مقارنة ببناء المجموعات، أو المشاركة في حملات معينة (إنهاء الانقسام، أو التأثير والمناصرة).

وقد أفادت 30 مؤسسة أنها نظمت ندوات وورش عمل سياسية ومثلها نظمت ندوات وورش عمل حول موضوعات اجتماعية مختلفة. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأنشطة موجهة للجنسين، حتى في المؤسسات التي يقتصر نشاطها على أحد الجنسين (فقط 3 مؤسسات اقتصرت ندواتها على الذكور). وهي تجري بوتيرة 3 ندوات سنويا للمؤسسة الواحدة (جدول 13 في الملحق).

وغطت الندوات السياسية والثقافية العناوين التالية: أزمة الكهرباء، والانتخابات، وجدار الفصل العنصري، ومتطلبات الصمود، ومصادرة الأراضي، والواقع السياسي في فلسطين، والوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتعزيز مفاهيم الحوار الأهلي والثقافة الديمقراطية، ومشاركة النساء في الأحزاب السياسيةــ وتشجيع القراءة، ومفاهيم الحكم الصالح والمواطنة والجندر، والحراك الشبابي العربي، وواقع الشباب، والأسرى.

وشاركت 23 مؤسسة في حملات شبابية الكترونية (جدول 15 في الملحق)، وهي جزء من حملات استهدفت التأثير في جوانب مختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية.

وغطت الحملات التي شاركت فيها هذه المؤسسات المواضيع التالية: قضايا شبابية وتستهدف تعزيز دور الشباب في المجتمع الفلسطيني، مثل برلمان الشباب، وحملة صوت الشباب، وحكومة الظل الشبابية، وبانوراما الشباب؛ وقضايا الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام؛ والتأثير في قضايا اجتماعية معينة، مثل الحق في التعليم، مناهضة العنف المجتمعي، وحملة أنا مش بطاقة هوية، ودعم الصم، وغيرها؛ وحملات أخرى تستهدف الترويج لنادي معين؛ أو حملات لتحسين الخدمات في مجالات معينة، مثل حملة ضد تقييد الاتصالات، تحديد حجم التنزيل. بالإضافة إلى حملات في قضايا النضال الوطني الفلسطيني، مثل حملة ضد الحرب على غزة، أو قضايا الأسرة، وعودة اللاجئينـــ أو الحقوق الوطنية. ومن العناوين التي شملتها الحملات قضايا مطلبية محددة مثل حملة استهدفت تطوير خدمات كافتيريا جامعة بيرزيت.

والملفت للانتباه أن 19 مؤسسة (من 23 مؤسسة شاركت في حملات شبابية) أفادت أن الحملة حققت أهدافها. وهذا يعكس انطباع مسئولي المؤسسة عن نتائج الحملة، وقد يحتاج هذا الحكم إلى استخدام معايير موضوعية في تقرير درجة نجاح الحملة في تحقيق أهدافها.

أما المؤسسات التي أفادت أن الحملة فشلت في تحقيق أهدافها فقد عزت هذا الفشل إلى الأسباب التالية: إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وأعاقته حركة الشباب، والانقسام وقمع الأجهزة الأمنية للتحرك الشبابي، والافتقار إلى حلول مناسبة لأن القضية التي عالجتها الحملة كبيرة (مثل إنهاء حصار غزة)، وصعوبة التنسيق بين المجموعات الشبابية والمؤسسات، وضعف نفوذ المؤسسات الجماهيري، وضعف الثقة في البريد الالكتروني وتفضيل التواصل المباشر، ومحدودية انتشار خدمات الانترنت، وضعف دراية الشباب بمهارات استخدام الانترنت بفاعلية.

وبالنسبة للمجموعات الشبابية فإن 39 مؤسسة من المؤسسات المبحوثة أفادت أن لديها مجموعات شبابية (هذه المجموعات لا تشمل الفرق الرياضية). وبلغ عدد هذه المجموعات 537 مجموعة، بمعدل 13.8 مجموعة للمؤسسة الواحدة، ونصف هذه المؤسسات فيها 4 مجموعات أو أقل. وشارك في هذه المجموعات 12941 شاب وشابة، بمعدل 24 شاب وشابة للمجموعة الواحدة. وتتسم هذه المجموعات بمعدلات استمرار معقولة (4 سنوات بالمعدل). وهي تركز على طلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد.

وتشكل هذه المجموعات جزءا من نشاطات برامج تستهدف تمكين الشباب، وتستخدم المجموعات الشبابية كآلية لتنمية مهاراتهم في العمل ضمن فريق، وفي تطبيق مهارات التعلم التي تتضمنها البرامج المختلفة، بما في ذلك تحديد مشاكل معينة ومعالجتها (مشاكل اجتماعية، مشاكل بيئية، التأثير والمناصرة في مجالات المرأة، قضايا المواطنة، الانتخابات). وهي آلية عمل معتمدة على نطاق واسع في المؤسسات الشبابية الحديثة، وفي المؤسسات التقليدية التي تشترك في برامج تمكين الشباب الممولة (مثل برنامج مصادر تنمية الشباب في 33 نادي فلسطيني في الضفة الغربية، والممول من مشروع رواد– وكالة التنمية الأمريكية USAID).

وتعكس الأرقام السابقة جهودا جدية من قبل المنظمات المبحوثة، خاصة المنظمات الحديثة، لإدماج الشباب في العمل السياسي العام، وزيادة تأثيرهم في هذا المجال. خاصة وأن بعض البرامج تهدف إلى تفعيل دور الشباب في صناعة القرار، مثل حكومة الظل الشبابية، وبرلمان الشباب.

وفي السياق ذاته أفاد معظم مسئولي المؤسسات المبحوثة أن رؤيتهم لدور الشباب في المؤسسة يحب أن يكون فاعلا على مستوى التخطيط، والمتابعة والتقييم، وليس فقط على مستوى التنفيذ (جدول 16 في الملحق).

✧ **تطوير الرأسمال البشري**

تمثلت الأنشطة التي تقيس هذا البعد في التدريب المهني، والتدريب الإداري، والنشاطات الصحية. وقد أفادت 37 مؤسسة من المؤسسات المبحوثة أنها تقوم بتوفير خدمات التدريب الإداري (أي 52% من المؤسسات المبحوثة)، و33 مؤسسة تقدم للمستفيدين منها تدريبا مهنيا في مجالات مختلفة (يستثنى من ذلك التدريب في مجال الكمبيوتر حيث سيتم معالجته في مكان آخر) (أي 47% من المؤسسات المبحوثة). وقدمت 18 مؤسسة (أي 25% من المؤسسات المبحوثة) خدمات صحية للشباب.

وتشمل أنشطة التدريب المهني أنماطا مختلفة من المهن، بعضها تقليدية، خاصة التي تستهدف النساء (والريفيات بشكل خاص)، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبعضها يهتم بتطوير مهارات وخبرات الشباب في مهن حديثة. وتحتل الأنشطة المرتبطة بالإعلام حيزا مهما في هذا المجال، وكذلك الأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. ومن الجدير بالذكر أن التدريب الإداري والتدريب المهني الذي يركز على مهن حديثة هي جزء من برامج متوسطة المدى ممولة من جهات خارجية، خاصة من قبل وكالة التنمية الأمريكية.

ويبرز دور المؤسسات الحديثة في هذا المجال أكثر من دور المؤسسات التقليدية (جدول 9). علما بأن معظم البرامج ذات العلاقة بهذا البعد الموجودة في المؤسسات التقليدية هي جزء من برامج شراكة واسعة تقودها مؤسسات حديثة.

أما بالنسبة لنوع التجمع السكاني فإن بيانات المؤسسات المبحوثة تبين تركيز مؤسسات المخيمات ومؤسسات القرى على أنشطة التدريب المهني، والأنشطة الصحية أكثر من مؤسسات المدن (جدول 10 في الملحق). والواقع أن مصممي برامج المؤسسات الريفية ومؤسسات المخيمات يعطون حيزا فيها للنشاطات الصحية، أكثر من اهتمامهم بهذا الجانب في مؤسسات المدن. وهذا نابع من طبيعة احتياجات التجمعات السكانية المختلفة. في المقابل تركز مؤسسات المدن على جوانب التدريب الإداري أكثر من مؤسسات المخيمات والقرى.

ويلاحظ اهتمام منظمات قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية بهذه الأنشطة أكثر من اهتمام منظمات باقي المناطق (جدول 11 في الملحق). أما بالنسبة لمجال نشاط المؤسسة فإن الأفضلية في هذا المجال تعود إلى المنظمات التي تعمل في مجالات متعددة، أو تهدف إلى تنمية المهارات القيادية، أــو التمكين الاقتصادي. بينما المنظمات التي صنفت نفسها أنها تعمل في المجال الرياضي والكشفي والثقافي فدورها محدود في هذا المجال (جدول 12 في الملحق). وهذا أمر منطقي ينسجم، جزئيا، مع أهداف المؤسسة نفسها.

وبالإجمال فإن دور هذه المؤسسات في مجال تطوير الرأسمال البشري ملموس، خاصة وأن بعض هذه المؤسسات تركز على تطوير ريادية الشباب في المجال الاقتصادي من خلال التدريب المهني، والتدريب العملي، وتطوير مهارات البحث عن فرص العمل، وتحسين مستوى تدفق المعلومات التي تسهل على الشباب الوصول إلى فرص العمل المتاحة، وتسويق مهاراتهم بكفاءة, وتطوير مهارات الإدارة، والتسويق، والتواصل.

3-2- 4 المعلومات والاتصال

تمثلت المؤشرات التي جمعنا قيمها في هذا المجال في التدريب على مهارات الكمبيوتر والتواصل الالكتروني، ووجود صفحات الكترونية تفاعلية لهذه المؤسسات.

ومن الواضح أن التدريب على مهارات استخدام الكمبيوتر والانترنت شائعة في المؤسسات الشبابية، وتقدم في بعض البرامج التدريبية مهارات متقدمة في هذا المجال، مثل برامج التدريب المصممة من قبل مؤسسات عالمية (مايكروسوفت) في إطار مشروع مصادر تنمية الشباب. وتقدم 37 مؤسسة مبحوثة دورات في مجال الكمبيوتر. وتشمل هذه الدورات مجالات: استخدام أدوات التواصل الالكتروني، وبناء الصفحات الالكترونية الخاصة، والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. ومن الواضح أن هذه البرامج التدريبية تسعى إلى توسيع فرص استخدام الشباب للإعلام والتواصل الالكتروني، من خلال تطوير مهاراتهم في هذا المجال.

وفي السياق ذاته توفر لهم بنية تحتية في بعض من الأحيان، من خلال توفير مختبرات حاسوب متاح استخدامها أما شباب المجتمع المحلي. فقد أفادت 30 مؤسسة أنها توفر مختبرات حاسوب مفتوحة أمام الشباب، ويجري استخدامها يوميا، سواء في التدريب، أو في إتاحة الفرصة أمام الشباب لتلبية احتياجاتهم المختلفة (ترفيه، أو التواصل، أو انجاز الأعمال، أو الدراسة، ...). وتتوزع هذه المختبرات على مختلف المؤسسات، وفي التجمعات السكانية المختلفة.

أما من حيث عدد المستفيدين من هذه الأنشطة فقد بلغ إجمالي مستخدمي هذه المختبرات 1784 مستخدم وفقا لما أفاد مسئولي هذه المؤسسات. وهؤلاء يستخدمون هذه المرافق يوميا.

وفي السياق نفسه يلاحظ ضعف مساهمة المؤسسات الشبابية المبحوثة في مجال توفير المنابر الالكترونية الفعالة الخاصة التي تسمح بالتواصل الشبابي، أو تعزز من فرصهم في تعزيز دورهم الاجتماعي والسياسي. أو في مجال تزويدهم بالمعلومات الضرورية في المجالات المختلفة.

شكل 11: توزع المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع السكاني ووجود صفحة تفاعلية فيها

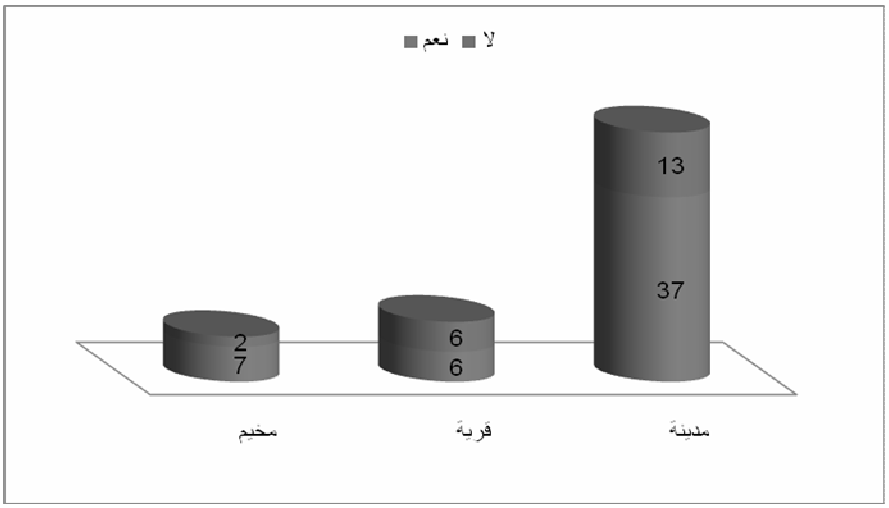

فقد بلغ عدد المؤسسات المبحوثة التي لديها صفحة تفاعلية 50 مؤسسة، أي ما نسبته 70% من مجموع المؤسسات المبحوثة (جدول 14 في الملحق). وهو رقم متواضع في عصر العولمة، والانتشار الواسع لأدوات التواصل الالكتروني، وربما المطلوب أن تتوفر مثل هذه الصفحات لدى كل مؤسسة. ومن المفارقات أن بعض المؤسسات الحديثة ليس لديها صفحة تفاعلية، حيث أفادت 38 مؤسسة من 46 مؤسسة حديثة مبحوثة لا يوجد لديها صفحة تفاعلية. أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية فإن 12 مؤسسة من أصل 25 مؤسسة تقليدية مبحوثة لا يوجد فيها صفحات تفاعلية. كما أن نصف المؤسسات الريفية لا يوجد لديها صفحات تفاعلية (شكل 11).

وفي نفس السياق فإن الغالبية العظمى من المؤسسات المبحوثة التي لديها صفحات تفاعلية هي عبارة عن صفحات على الفيس بوك face book، ويوجد موقع لمؤسسة واحدة على التويتر. وهذه الصفحات ضعيفة من حيث المضمون، فهي تستخدم عادة للترويج للمؤسسة أو لتشجيع النادي. وقليلة هي الصفحات التفاعلية التي أنشأتها المؤسسات التي تثير نقاشات جادة، وتساهم في تفعيل دور الشباب في المجتمع.

وتشترك بعض المؤسسات في برامج تعاون محلية وإقليمية، حيث تتيح صفحة البرنامج فرص أوسع أمام الشباب للتزود بالمعلومات، أو تبادل الخبرات. ويشترك في هذه الصفحات نحو 52 ألف شخص، من الصعب تحديد نسبة الشباب بينهم. لكن المتوقع أن تكون النسبة الأكبر منهم من الشباب، بحكم ضعف إلمام كبار السن بمهارات استخدام أدوات التواصل الاجتماعي الالكتروني، وطبيعة الفئة المستهدفة في نشاطات المؤسسات المبحوثة. وبلغ معدل عدد المشاركين في صفحات المؤسسة الواحدة 850 شخصا، وتراوح عدد المشاركين في الصفحة الواحدة ما بين 50 – 7700 شخص.

وقد يكون في البيانات السابقة مفارقة، فهذه المؤسسات تسعى في نشاطاتها إلى تعزيز فرص استخدام الشباب لأدوات التواصل الاجتماعي الالكترونية، لكن صفحاتها فقيرة على هذا الصعيد. وهذا ما يجعل الشباب يبحثون عن صفحات ووسائل أخرى للتواصل، أو للحصول على المعلومات، بما في ذلك بناء مجموعات شبابية افتراضية خارج بنية المؤسسات القائمة.

3-2-5 مرافق المؤسسات واستخداماتها

بين البحث الميداني اهتماما كبيرا بتوفير المرافق التي تسمح باستقطاب الشباب (والمجتمع المحلي بصورة عامة) إلى التواجد في المؤسسة، والمشاركة في نشاطاتها. حيث تركز البرامج المختلفة على تزويد المؤسسات المبحوثة أو بعضها، ببنية تحتية ملائمة، فقد جرى توسيع أبنية بعض المؤسسات، بما في ذلك بعض النوادي، وتزويدها بمرافق معينة، مثل مختبرات الحاسوب، أو غرف للروبوت، أو مختبرات للتصوير والإعلام المرئي والمسموع. وبالرغم من هذا التحسن إلا أن هذه المؤسسات ما زالت بحاجة إلى تطوير بيئتها العامة لتصبح جاذبة للمجتمع المحلي، وتطوير مرافقها وخدماتها.

فقد أظهرت البيانات أن 28 مؤسسة مبحوثة لا يوجد فيها أي مرفق يمكن من توسيع دائرة استقطاب الشباب إلى نشاطاتها. وهذه نسبة كبيرة. ويتبين من جدول 17 في الملحق أن المرافق الأكثر انتشارا هي مختبرات الحاسوب، بينما المرافق الأخرى محدودة الانتشار.

شكل 12: مستخدمو مرافق المؤسسات المبحوثة

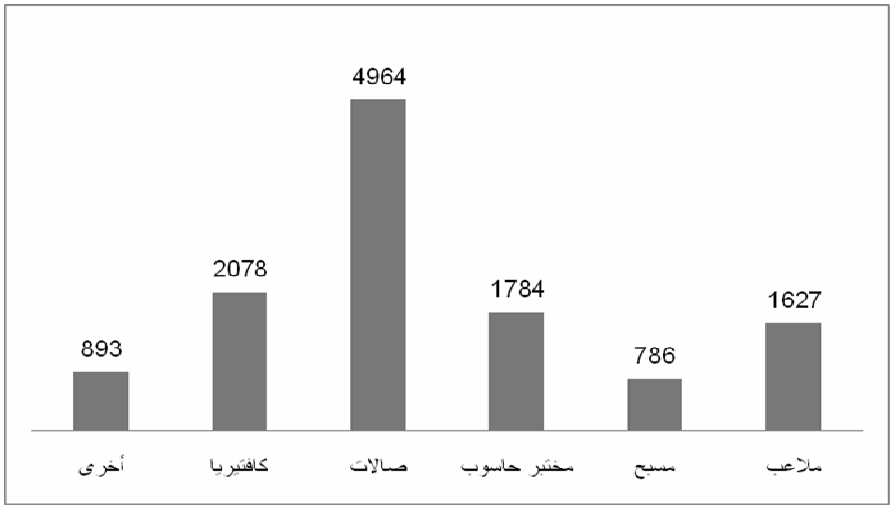

أما من حيث حجم استخدام هذه المرافق، فإنه ما زال محدودا، وهو مؤشر على محدودية قدرة هذه المؤسسات على استقطاب المجتمع المحلي إلى أنشطتها (شكل 12)، فالاستخدام الأوسع للصالات، وهو استخدام تجاري، ليس له أثر فاعل على صعيد زيادة درجة تمكين الشباب، وتفعيل وجودهم في مجتمعاتهم المحلية، أو على المستوى الوطني العام. وفي نفس السياق يُظهر شكل 13 ضعف استفادة النساء من معظم مرافق هذه المؤسسات. أما من حيث الجنس المتاح له استخدام المرافق، فإن التوجه العام يقوم على الفصل بين الجنسين، حتى عندما يتاح استخدامها من قبل الجنسين فيتم ذلك من خلال تحديد أوقات مختلفة لكل من الجنسين بشكل منفرد، باستثناء مختبرات الحاسوب التي يتاح استخدام معظمها بشكل مختلط.

شكل 13: مستخدمو مرافق المؤسسات المبحوثة حسب الجنس

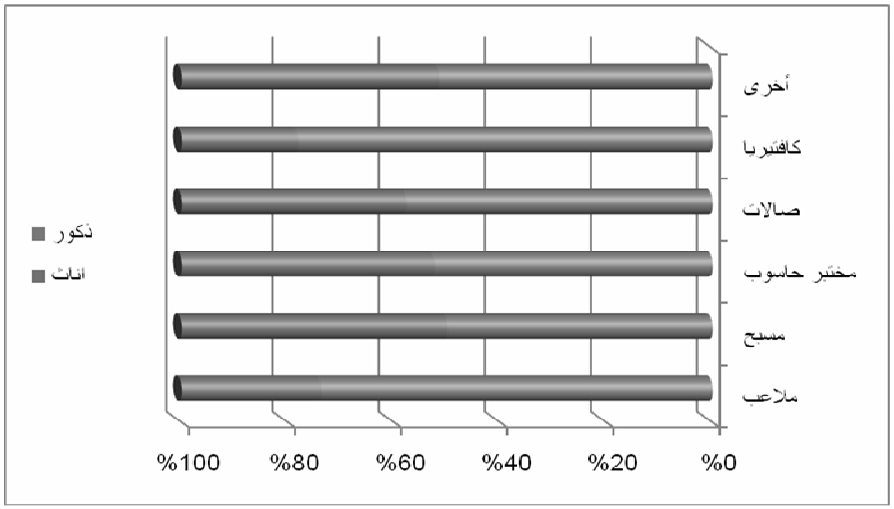

3-2-6 أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات المبحوثة

ابرز مسئولي المؤسسات المبحوثة الأسباب الموضوعية التي تعيق تعظيم دور هذه المؤسسات في مجال تمكين الشباب وزيادة فاعليتهم. وأكدوا في هذا المجال على

الأسباب المالية– وعلى إجراءات الاحتلال. بينما همشوا دور العوامل الذاتية، مثل المشاكل الإدارية، أو ضعف الموارد البشرية (شكل 14).

شكل 14: نسبة المنظمات حسب المشاكل التي تحد من تعظيم دورها من وجهة نظر مسؤوليها

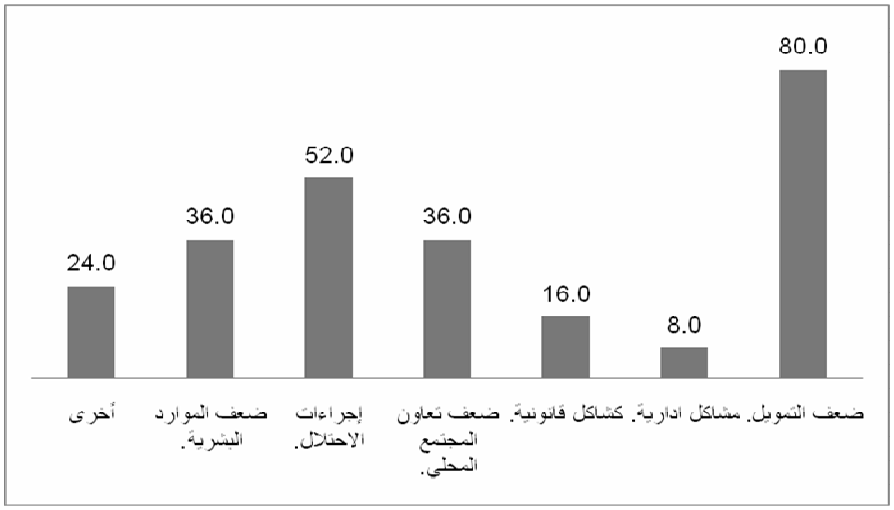

وبصورة عامة فقد أظهرت المنظمات المبحوثة تنوعا كبيرا في أنشطتها من جانب، ومن جانب أخر يجري تصميم برامج تقوم على توسيع قاعدة الشراكة بين المنظمات المختلفة، وتنويع أنشطتها. وتسعى هذه البرامج للوصول إلى المنظمات الموجودة في المناطق التي يجري تصنيفها أنها مهمشة، أو تهتم بفئات اجتماعية معينة. وفي هذا السياق يجري العمل على تحويل النوادي التقليدية إلى مؤسسات مجتمعية شاملة، من خلال تنويع أنشطتها ومرافقها، لتعزيز قدرتها على اجتذاب المجتمع المحلي.

أما التحديات الأهم في هذا المجال فتتمثل في الحفاظ على القوة الدافعة للتوجه الحالي من جهة، خاصة وأنه يعتمد على التمويل الخارجي، ما يضع قدرة هذه المؤسسات على الحفاظ على استدامة برامجها على المحك. ومن جهة أخرى زيادة عدد المشاركين في

أنشطة هذه المؤسسات، ومن جهة ثالثة تثار تساؤلات حول التوجهات القيمية لهذه البرامج الممولة، ومدى مساهمتها في مجال تعزيز الهوية الفلسطينية المقاومة. وقد برزت هذه التحفظات في المقابلات التي أجراها فريق البحث، وفي نقاشات المجموعات الشبابية المركزة.

4- دور المؤسسات والشبكات الشبابية انجازات هامة وتحديات صعبة التحليل الكيفي

يرصد ويحلل هذا الفصل من خلال أدوات البحث الكيفي، دور المؤسسات الشبابية والشبكات الشبابية الافتراضية، في تعزيز أو هدر العناصر المختلفة للرأسمال الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني. وتشمل هذه العناصر قدرة الشباب على العمل سوياً داخل شبكات للعلاقات المشتركة, بالشكل الذي يسهل الفعل الجماعي لمواجهة المشكلات التي قد تعترضهم في سياق حركتهم داخل المجتمع، وتمكنهم من الاهتمام والتأثير في الشؤون العامة متجاوزين بذلك السقوف التي تفرضها العلاقات العائلية والجهوية الضيقة. كما ويرصد دور هذه المؤسسات والشبكات في تعزيز التماسك والترابط الاجتماعي, والقدرة على الاندماج, والثقة في الآخرين, وقدرتها على تعزيز الرأسمال البشري وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وقبول الآخر، والانتماء الوطني. آخذين بعين الاعتبار حدود التأثير الإيجابي لهذه المؤسسات الناتجة عن عوامل داخل هذه المؤسسات وخارجها، والتي تعتبر عوامل قد تساهم في هدر وتآكل عناصر الرأسمال الاجتماعي. فالمؤسسات الشبابية وما تتيحه من أنشطة، تعمل في فضاءات مركبة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، تؤثر سلبا أو إيجابا على المخرجات الاجتماعية للعمل المؤسسي.

وقد خلقت التحولات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وما تبع ذلك من تحولات على الساحة السياسية وانقسامات فصائلية وإجراءات تعسفية إسرائيلية، بناءً اجتماعياً على درجة من عدم التجانس واللاتماسك والتشرذم, جعلته عرضة للعديد من صور التفكك في نسيجه الاجتماعي وفي أنماطه وأبنيته الثقافية والأيديولوجية والقيمية. ولا شك بأن هذا الوضع يؤدي إلى مضاعفة أشكال التناقض القائم في البناء الاجتماعي, ومع مثل هذا الوضع تضعف قدرة المجتمع على تطوير رصيد من رأس المال الاجتماعي, نظراً لتدهور مستويات الثقة والمبادئ العمومية, على الرغم من إمكانية توافر بعض عناصر تكوين رأس المال الاجتماعي, على مستوى المؤسسات والشبكات, إلا أن هناك ضعف للممارسات التي يمكن من خلالها استخدام هذه العناصر في مراكمة أرصدة من رأس المال الاجتماعي على المستوي المجتمعي.

كما أن تحليل دور المؤسسات الشبابية (وهي جزء من مؤسسات المجتمع المدني) في المجتمع الفلسطيني يتطلب الأخذ بعين الاعتبار جملة التحولات الحداثية التي شهدها المجتمع، في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، والتي تفاعلت أو تعايشت في غالب الأحيان مع الأطر التقليدية التي استمرت، بدرجات متفاوتة، في إعادة إنتاج قيمها وعناصرها الأساسية داخل أطر شكلانية للحداثة.

في هذا السياق سنقوم بتحليل دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، أخذين بعين الاعتبار العوامل المختلفة المؤثرة على هذا الدور، وبالتركيز على العناصر الأساسية الشائعة للرأسمال الاجتماعي.

4-1 تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني

من المفترض أن تساهم المؤسسات الشبابية، بما فيها الأندية والمؤسسات الحديثة، في تعزيز العمل الجمعي والتفاعل والتعاون مع الآخرين. فهذه المؤسسات، كأمكنة ومرافق وبنى تحتية وبرامج متنوعة، تتيح حيزا اجتماعيا وثقافيا وفنيا للشباب لا تتيحه لهم المدرسة أو العائلة. ويتيح لهم إمكانية الانفلات النسبي من القيود العائلية والضوابط المدرسية الصارمة باتجاه ممارسة أنشطة جديدة، وخوض تجارب باستقلالية عن سلطة الأهل وتوجيهاتهم، والتفاعل مع الآخرين على أسس جديدة خارج إطار شبكة القرابة أو الجيرة أو الحارة. كما أنه من المفترض أن توفر هذه المؤسسات ببرامجها وأنشطتها مساحات لممارسات وسلوكيات وقيم جديدة تقوم على العلاقات الديمقراطية والتسامح والتعاون والتضامن.

ومن خلال الحالات الدراسية ومقابلات الشباب في إطار المجموعات المركزة، يلاحظ أن الشباب يتبنون مواقف إيجابية تجاه مساهمات المؤسسات الشبابية بنمطيها، النوادي والمؤسسات الشبابية الحديثة، في تعزيز الروح الجماعية. فقد أكدت إفاداتهم على أن هذه المؤسسات تساهم بالإجمال في تعزيز ورفع مستوى الفعل الجمعي والتعاون لدى الشباب الفلسطيني من خلال مشاركتهم في البرامج والأنشطة المختلفة التي تقدمها.

فمهما تكن طبيعة هذه البرامج والأنشطة، والتحولات التي طرأت عليها، إلا أنها بالإجمال توفر مناخا ملائما لممارسة الأفعال الجمعية والأعمال المشتركة بين الشباب، وهي تعزز روحية الفريق من خلال دمجهم (خاصة في الأندية) في فرق رياضية وكشفية ولجان فنية وثقافية وعمل تعاوني وغيره.

ويلاحظ من الحالات الدراسية لبعض الأندية والمقابلات مع المسئولين فيها أن برامج وأنشطة هذه المؤسسات بدأت تشهد تحولات هامة مواءمة مع رغبات الشباب منذ أكثر من عقد. فكما أفاد أحد المسؤولين *"الشباب اليوم يميلون للمشاركة في برامج أكثر من غيرها. فالبرامج الرياضية والكشفية والفنية أكثر جاذبية واستقطاب للشباب من البرامج الأخرى. يرتبط هذا أساسا بالعمر حيث يلاحظ أن الشباب من الفئة العمرية 12-17 سنة يفضلون البرامج والأنشطة الرياضية والكشفية على حساب البرامج الثقافية والفنية والاجتماعية والتعاونية. بينما الفئات العمرية الأكبر فيعزفون عن الأنشطة الكشفية ويميلون للمشاركة أكثر في الأنشطة الرياضية والفنية. أما بالنسبة للأنشطة التعاونية والثقافية فهي الأقل استقطابا"*.

إن ميل الفئات الشبابية الأكبر سنا (17-29 عاما) للبرامج الفنية والرياضية مرتبط أيضا بطبيعة هذه الأنشطة وما توفره لهم من فرص ليصبحوا "نجوما" وللسفر إلى الخارج أو التعبير عن مواهبهم وتنميتها، وما توفره لهم من أجواء ترفيهية تستهوي الشباب في سن المراهقة. وهذا ما لا تستطيع الأنشطة التقليدية كالأنشطة الكشفية أو التعاونية التطوعية أن توفره. بالإضافة إلى أن الأنشطة الكشفية تتطلب التزامات عالية من الأعضاء كالاجتماعات الأسبوعية والانضباط والانصياع للتراتبية شبه العسكرية التي قد تنفر الشباب عندما يدخلون سنوات المراهقة وما يصاحبها من ميول للتمرد والانفلاش والتحرر من القيود الاجتماعية المختلفة. علاوة على أن الأنشطة الكشفية أصبحت الأكثر تقليدية مقارنة بالأنشطة الأخرى بحيث تقتصر هذه الأنشطة على المشاركة في عروض مواسم الأعياد. كما أنها الأقل استقطابا للتمويل، وغالبا ما تعاني من شح في التمويل بحيث لا تستطيع أن تفعل وتنوع نشاطاتها كي تصبح أكثر جاذبية للشباب في الأعمار المتقدمة. وقد أشار أحد الشباب (21 عاما) إلى ذلك بقوله:

"لقد التحقت بالنادي كعضو كشاف والكشاف هو ما دفعني كي أنتمي للمؤسسة عندما كان عمري 10 سنوات. ولكنني اليوم لا أشارك إلا في بعض العروض الكشفية ولا أهتم بالاجتماعات والتدريبات والمخيمات الكشفية، فأنا أفضل المشاركة في النشاطات الرياضية وخاصة فريق كرة السلة. كما أشارك في فرقة الدبكة وألتزم بتدريباتها لأنني أحب أن أتعرف على الشباب في المدن الأخرى وهذا ما ستتيحه لي المباريات والعروض، كما أطمح للسفر إلى الخارج مع فرقة الدبكة للمشاركة في بعض العروض، وهذا لا يتيحه لي الكشافة."

وبشكل عام يلاحظ أن النشاطات الكشفية تقوم بدور أساسي في المساهمة في التنشئة الاجتماعية في الأندية التي لديها مثل هذا النشاط بسبب استهداف الأنشطة الكشفية للفئات العمرية الصغيرة، وبسبب طبيعتها التي تلزم الأعضاء بمجموعة من القيم والممارسات والسلوكيات ذات الطابع الجمعي والتضامني. أما الأنشطة الرياضية والفنية فهي تأتي كأنشطة مكملة ومعززة لهذه الروحية للفئات العمرية الأكبر، وهي تعزز من قدرات الشباب على العمل كفريق والتعاون والتفاعل الجمعي.

بالمقابل يلاحظ تراجعا كبيرا في أنشطة العمل التطوعي وفي الأنشطة الثقافية في معظم المؤسسات الشبابية والأندية، رغم استمرار قيام هذه الأندية بحملات عمل تعاوني وندوات ثقافية بشكل مستمر إلا أن إقبال الشباب وشاركتهم في هذه النشاطات ضعيف. فمعظم المسئولين والأعضاء في الأندية التي تم مقابلتهم أشاروا إلى أنهم يلاحظون عزوف الشباب عن المشاركة في الأنشطة الثقافية، وخاصة الندوات والمحاضرات التي أصبح الإقبال عليها ضعيفا، وبالتالي تم الاستعاضة عنها بنشاطات فنية وترفيهية. كذلك أشاروا إلى عزوف الشباب عن المشاركة في الحملات التعاونية التطوعية، حتى تلك الحملات الداخلية التي تقتصر على تنظيف وصيانة مرافق المؤسسة. ولا شك بأن عزوف الشباب عن المشاركة في بعض الأنشطة لحساب أنشطة أخرى يعبر عن تحولات في اهتمامات الشباب ورغباتهم حسب أعمارهم، كما يعبر عن تحولات في منظومات القيم التي أصبحت سائدة في المجتمع بشكل عام، وهو ما أثر على بعض قيادات الأندية الذين أصبحوا أكثر ميولا نحو الأنشطة المستقطبة للتمويل، كتشكيل

الفرق الرياضية الأكثر احترافا التي أصبحت تستقطب اهتمام وتشجيع وتمويل من المجتمع المحلي أكثر مما سبق مع تشكل الاتحادات الرسمية. كذلك الفرق الفنية المتخصصة، والبرامج الترفيهية المختلفة التي أصبح بإمكان الأندية استقطاب التمويل لها. هذا الميل لا يقتصر فقط على الأندية الكبيرة في المدن ولكنه أيضا انتشر بين الاندية الصغيرة في الريف والمخيمات. وقد أشار رئيس الهيئة الإدارية لأحد الأندية الناشئة في قرية بقرب رام الله إلى:

" أن أحد أهم أنشطة النادي منذ تأسيسه كان المهرجان التراثي الذي نقيمه سنويا في القرية، حيث كنا ندعو فرق رقص شعبي عديدة للمشاركة خلال أسبوع كامل في إطار احتفالي لأهالي القرية والقرى المجاورة. وكنا نحصل على التمويل لهذا النشاط دون مشكلة، ولكننا اكتشفنا بعد عدة سنوات أن فائدة هذا المهرجان غير مستدامة وتأثيره محدود على النادي والقرية، فقررنا أن ننشئ فرقة خاصة بنا وندرب شبابنا على الدبكة ونعتمد على التمويل في خلق نشاطات دائمة للمؤسسة وشباب القرية وقد توفقنا في ذلك فعلا حيث أصبح لدينا الآن تمويل لفرقة الدبكة ولبعض الأنشطة الأخرى".

ولا شك بأن تنوع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الشبابية هو أمر إيجابي بشكل عام كونه يساهم في اتساع دائرة استقطابها للشباب من الفئات العمرية المختلفة، ويوسع من قدرتها على تقديم خدماتها ودمجهم في أنشطة جماعية بناءة. إلا أنه وبالرغم من ذلك يلاحظ أن التحول في طبيعة نشاطات وبرامج الأندية، وخاصة المزج بين الأنشطة التقليدية والحديثة الممولة، قد ساهم أحيانا ببروز توترات بين أعضاء هذه الأندية الذي كان من شأنه تهديد الروح التضامنية والجماعية فيها. فقد برزت منذ عدة سنوات انقسامات بين أعضاء بعض الأندية حول طبيعة الأنشطة التي يجب أن توليها اهتماما أكبر. فبعض المسئولين والأعضاء يشددون على ضرورة الحفاظ على الأنشطة التقليدية التي تخدم الأكثرية من الشباب، كالأنشطة الكشفية والرياضية والتعاونية كما تخدم المجتمع المحلي. بالمقابل نجد البعض الآخر يشدد على ضرورة إدخال الأنشطة الحديثة بالتركيز على المجالات الفنية والثقافية والتدريبية. يعكس هذان الاتجاهان اختلافات في الرؤى والتوجهات المتعلقة بطبيعة الأندية ورسالاتها ودورها المجتمعي. فبينما يشدد

أصحاب الموقف الأول على أهمية إبقاء الأندية شعبوية وقريبة من المجتمع المحلي، و"نقية" أي بعيدة عن المظاهر السلبية التي ترافق عمل المنظمات غير الحكومية وارتباطاتها بأجندات الممولين. نجد أن أصحاب الموقف الثاني يطالبون بضرورة انفتاح المؤسسة على التمويل لتنويع رزمة الأنشطة التي توفرها، ولإدخال برامج ثقافية وفنية وتوعوية ممولة تلاؤما مع حاجات الشباب الجديدة، وهو ما يتطلب طرق عمل وأساليب إدارة أكثر مأسسة ومهنية. ولا شك بأن لكلا الموقفين تبعات على مستقبل اتجاه تطور الأندية، حيث قد يؤدي الموقف الأول "المحافظ" إلى تسرب الشباب في سنوات المراهقة والرشد منها، وانغلاقها على ذاتها. بينما يؤدي الموقف الثاني إلى النهج النخبوي في العمل رغم انفتاحها الممكن على المؤسسات الشبيهة الأخرى، والتحول إلى منظمة غير حكومية في طرق عملها وأسلوب إدارتها بما سيحمله ذلك من سلبيات. أدى هذا التباين في المواقف تجاه مستقبل تطور الأندية في العديد منها إلى بروز توترات حادة انعكست سلبا على فاعلية بعض أنشطة هذه الأندية، كما أدت إلى استقالة العديد من المسئولين فيها وهو ما هدد بتراجع روحية العمل الجمعي والتضامني في هذه الأندية.

ينبغي أن يفهم هذا التحول في أنشطة الأندية في إطار تكيف هذه المؤسسات مع رغبات الشباب، والتغير في اهتماماتهم الثقافية والاجتماعية والترفيهية، والتي لا تلبى في المدارس أو في نطاق العائلة. كما يجب أن يفهم في إطار التأثيرات الخارجية وضغوطاته، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الحكومية العامة، وبتوفر مصادر التمويل، وضرورات التشبيك مع المؤسسات الأخرى، والتجاوب مع متطلبات المجتمع المحلي وتوقعاته من هذه المؤسسات.

ويلاحظ أيضا أن ما يميز الأندية هو قدرتها على خلق انتماءات اتجاهها لدى الشباب بسبب التحاقهم بها منذ الطفولة، والانخراط في أنشطتها مبكرا. لذلك تساهم هذه الأندية في عملية التنشئة الاجتماعية، وتشارك العائلة والمدرسة في عملية تشكيل قيم الشباب وأنماط سلوكياتهم، وتوجهاتهم الفكرية السياسية والاجتماعية. وبسبب ذلك تخلق هذه الأندية أحيانا روح التعصب والانتماء المؤسسي المبالغ فيه لدى أعضائها، وهو ما يخلق أجواء تنافسية تصل إلى حد النزاعات والمناكفات والقطيعة مع الأندية الأخرى،

بحيث تصبح العلاقات التناقضية مع هذه المؤسسات وأعضائها هي الأساس، بدلا من العلاقات التضامنية والشراكة التي من المفترض أن تجمعهم.

في هذا السياق عبر بعض الشباب أيضا عن وجود عدة مشاكل تواجه برامج وأنشطة الأندية، أهمها، عدم استمرارية بعض هذه البرامج وانقطاعها أو تراجعها بسبب توقف التمويل، وبسبب ارتباط بعض البرامج بأشخاص وهو ما يعني توقف هذه البرامج بعد مغادرتهم للمؤسسة. كذلك بسبب موسمية بعض الأنشطة المرتبطة بمواسم الصيف أو الأعياد أو بعض المناسبات الاجتماعية والسياسية. كما أشار البعض إلى بروز الشللية والتكتلات القائمة على أسس سياسية أو عائلية أو مواقف واتجاهات مجتمعية عززت الانقسام الداخلي في هذه المؤسسات وأضر بالعمل الجمعي فيها وبدرجة الانتماء للمؤسسة ككل.

أما بالنسبة للمؤسسات الشبابية الحديثة، يلاحظ أنها تمتاز ببرامج وبنشاطات تخدم فئات واسعة من الشباب على المستوى المحلي والوطني، وتتمحور حول أهداف عامة أساسية تتمثل في تعزيز قدرات الشباب من خلال برامج لنشر الوعي الديمقراطي، وقيم المواطنة، والمشاركة، والقيادة السياسية، وتعزيز قدراتهم المهنية من خلال برامج تدريبية متنوعة. وتستهدف في أنشطتها الفئات الشبابية ما بين 18–29 عاما والذين معظمهم من طلبة الجامعات والمعاهد. لذلك لا يشمل عملها جوانب التنشئة الاجتماعية بقدر ما يشمل جوانب دعوية وتنويرية وتدريبية تساهم في صقل توجهات الشباب الفكرية. لذلك تعتبر أنشطة هذه المؤسسات أكثر انسجاما مع الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، ومع توجهاتها الفكرية والأيديولوجية.

كما تتميز سياسات هذه المؤسسات وتوجهاتها البرامجية بالاستقرار نسبيا، حيث أن ما يحدد انتماء الشباب لها، والانخراط في أنشطتها هو مدى التوافق مع توجهات هذه المؤسسات والقبول بها، ومدى الاستفادة من أنشطتها. في هذا السياق تعتبر هذه المؤسسات مولدة للفعل الجماعي ومعززة للتضامن بين الفئات الشبابية كون أنشطتها الدعاوية والتوعوية أشبه ما تكون بأنشطة المجموعات الضاغطة أو الحركات الاجتماعية التي تجتمع حول مناصرة قضايا محددة.

وبالإجمال مهما تكن طبيعة أنشطة المؤسسات الشبابية بنمطيها، وما يدور حولها من ملاحظات، فهي تبقى أنشطة جمعية تعزز روح العمل التضامني والتسامح مع الآخر، وهي بذلك تنمي الرأسمال الاجتماعي التجسيري لدى الشباب.

4-2 تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي

تعمل المؤسسات الشبابية بنمطيها في فضاء واسع من العلاقات والتوازنات الاجتماعية، وضمن منظومة معقدة من التوجهات القيمية والرغبات والتوقعات. ويشمل الفضاء الذي تتحرك بداخله المؤسسات الشبابية الأعضاء والشباب المتلقين أو المستهدفين، ومستخدمي مرافق هذه المؤسسات، والعائلات أو أهالي الشباب، والهيئات الرسمية التي تتعامل معها هذه المؤسسات من بلديات ومجالس محلية وهيئات رقابية وتنظيمية حكومية في وزارتي الشباب والداخلية وبعض الهيئات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى المؤسسات الشبابية الشبيهة والؤسسات المانحة. ولا شك بأن الواقع السياسي يفرض نفسه بقوة على هذه المؤسسات من خلال نشاطات الأحزاب والفصائل، ومن خلال الإجراءات الاحتلالية التي تقيد عمل هذه المؤسسات في العديد من المناطق وتراقبه عن كثب. وقد أدت الخصوصية السياسية الفلسطينية إلى تعظيم دور هذه المؤسسات وتنويع أنشطتها الموجهة للمجتمع المحلي أو الوطني، وتكثيف تفاعلها مع محيطها الاجتماعي، ومع المؤسسات الأخرى الشبيهة، وهو ما منحها أرصدة إضافية في التأثير الإيجابي على محيطها الاجتماعي.

فعلاوة على ما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات مباشرة للمجتمعات المحلية أو على المستوى الوطني، إلا أنها أيضا تؤثر إيجابا في محيطها الاجتماعي بقدر ما تقدمه من أنشطة تفاعلية جماعية تهدف إلى دمج الشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية وطائفية وسياسية متنوعة. وبقدر ما تؤكد على القيم والمعايير المجتمعية الإيجابية، والممارسات الديمقراطية، ورفع مستوى التشاركية بين الشباب على أسس من الاحترام المتبادل والقبول بالآخر والتسامح.

لذلك ينظر إلى المؤسسات الشبابية كفاعل اجتماعي مساهم في تعزيز اندماج الشباب فيما بينهم، وفي تعزيز تواصلهم مع مجتمعاتهم المحلية، وهو ما سيساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي بشكل عام. تستند هذه النظرة إلى مساهمة أنشطة هذه المؤسسات في تنشئة الشباب من خلال دمجهم في أنشطة جماعية تستهدفهم أو تستهدف مجتمعاتهم المحلية. ومن خلال هذه الأنشطة تساهم هذه المؤسسات في تشكيل قيم الشباب الثقافية والأخلاقية، وممارساتهم الاجتماعية، وتوجهاتهم الفكرية. في هذا الإطار تقوم المؤسسة بفعل تربوي تكميلي لدور المدرسة، لكنه فعل تربوي غير منظم وغير موجه على المستوى الوطني والرسمي، فهو متفاوت من مؤسسة إلى أخرى.

في هذا السياق لا بد من تحليل طبيعة العلاقة بين المؤسسات الشبابية والمجتمع المحلي لفهم الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تعزيز الاندماج والتماسك المجتمعي. فرغم الاستقلالية الشكلانية التي تظهر بها هذه المؤسسات، إلا أنها تتأثر وتؤثر في البيئة المجتمعية المحيطة بها بشكل كبير. وتتفاوت درجة تفاعل هذه المؤسسات مع محيطها المجتمعي بحيث تتراوح من مؤسسات خاضعة تماما لمجتمعاتها المحلية وممارساتها وقيمها وانقساماتها، إلى مؤسسات شبه مستقلة قادرة على توفير مساحات تفاعلية اجتماعية وفنية وثقافية وسياسية تعزز الشخصية المستقلة لدى الشباب، والروح النقدية اتجاه بعض القيم والعادات والسلوكيات الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم المحلية. وذلك مرتبط بجملة من العوامل المؤثرة، مثل؛ طبيعة المؤسسة (نادي أم مؤسسة حديثة)، ونوع التجمع السكاني الذي تعمل به المؤسسة، ودرجة الانقسام الاجتماعي والسياسي في المجتمع المحيط، وطبيعة القيم والتوجهات والممارسات التي يتبناها قادة ومسئولي هذه المؤسسات والذين يحددون أهدافها ورسالتها وتوجهاتها المجتمعية.

ومن خلال الحالات الدراسية والمقابلات، يلاحظ ما يلي:

- **الأندية هي الأكثر اندماجا في مجتمعاتها المحلية والأكثر عرضة لإعادة إنتاج قيمها وانقساماتها**

يلاحظ من الحالات الدراسية أن الأندية هي أكثر اندماجا وتواصلا مع مجتمعاتها المحلية، فهي تنبثق غالبا من قلب هذه المجتمعات، من خلال مبادرات محلية

تتلمس احتياجات الشباب في مجتمعهم المحلي وتحوز على ثقة هذا المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة التي توفرها لأبنائهم. إلا أن درجة الاندماج العالية التي تتمتع بها الأندية، هي سيف ذو حدين. فمن جهة، تستطيع هذه المؤسسات أن تؤثر في مجتمعاتها المحلية من خلال المساهمة في حل بعض النزاعات، ومن خلال تقديم بعض الخدمات والقيام ببعض الأنشطة، خاصة الأنشطة التعاونية والتطوعية. بالإضافة إلى تعزيز قيم التضامن والتعاون لدى أعضائها وتجاوز الانقسامات البنيوية المتعددة الأوجه التي تسود المجتمع المحلي. ولا شك بأن هذه الأندية، وبسبب الظروف السياسية غير المستقرة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية قد لعبت أدوارا مهمة واستثنائية في تعزيز صمود الأهالي خلال الحصار والاجتياحات التي طالت كافة التجمعات السكانية خلال الانتفاضة الأولى والثانية. فالعديد من هذه الأندية، وبسبب قدرتها السريعة على تجميع الأعضاء وتوجيههم، لعبت دورا مهما في توفير التموين للأهالي والتضامن مع الجرحى وعائلات الأسرى، وتحولت بعض هذه الأندية إلى مقار للاجتماعات السياسية وللمؤازرة الاجتماعية بحيث استخدمت ساحاتها وقاعاتها لتقديم العزاء أو استقبال القيادات السياسية والمحاضرين وغيرهم.

ولكن من جهة أخرى، إن درجة الاندماج العالية التي تتمتع بها الأندية كان له آثارا سلبية في الكثير من الأحيان. فقد تحول هذا الاندماج والتواصل مع المجتمع المحلي إلى علاقة خضوع له بكل ما يحمله ذلك من نتائج سلبية على الأندية وأعضائها. وفقدت العديد من هذه الأندية، خاصة في القرى والمخيمات، استقلاليتها الاجتماعية والثقافية والسياسية وأصبحت انعكاسا سلبيا للتركيبة المجتمعية وانقساماتها، وامتدادا للمنظومة القيمية السائدة فيها. فالعديد من هذه الأندية انغلقت على نفسها بسبب سيطرة العائلة أو التحالف العائلي، أو بسبب سيطرة هذا الفصيل السياسي أو ذاك، وهو ما أضعف المؤسسة ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي وحولها على العكس من ذلك إلى مؤسسات تعزز الانقسامات المجتمعية وتغذي الروح الفئوية السياسية أو الطائفية أو العائلية. بذلك تعزز هذه الأندية رأسمالا اجتماعيا استلابيا لدى الشباب ولدى مجتمعاتهم المحلية.

بينما لعبت المؤسسات الشبابية الحديثة منذ نشأتها وبحكم أجنداتها وأهدافها، أدوارا مجتمعية أكثر انسجاما واستقرارا رغم أنها أقل اندماجا في مجتمعاتها المحلية. إن طبيعة هذه المؤسسات من حيث كونها ليست مؤسسات قاعدية، وكونها تتبنى أساسا برامج وأنشطة ذات طبيعة تثقيفية وتوعوية، وتعمل على المستوى الوطني في غالب الأحيان وليس على المستوى المحلي، قد منحها قدرة أكبر على الاستقلالية عن الانقسامات المجتمعية المختلفة وعن ضغوطات منظومة القيم والممارسات السائدة فيه. ولكن لا أحد يعرف حتى الآن ما مدى فاعلية تأثيرها في المجتمع المحلي أو على المستوى الوطني بسبب صعوبة قياس هذه الفاعلية خاصة أنها تعمل بمجالات توعوية وتدريبية.

- **تأثير التجمع السكاني، مدينة أو قرية أو مخيم**

تلعب المؤسسات الشبابية أدوارا متفاوتة في تعزيز التماسك الاجتماعي تبعا لطبيعة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها هذه المؤسسات. فيلاحظ أن المؤسسات الشبابية المتواجدة في القرى والمخيمات، وغالبتها أندية ومراكز شبابية، تتأثر بشكل كبير بالنسيج الاجتماعي المحيط بها حيث هامش الاستقلالية عنه قليل نسبيا. كما يلاحظ أنها تتأثر بالتوازنات السياسية والجهوية المحيطة بها، وهو ما يؤثر سلبا على قدرة هذه المؤسسات في تعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج الشباب في مجتمعاتهم على أسس وطنية مدنية حداثية. فطبيعة النسيج الاجتماعي الريفي، وما تسوده من قيم اللاخصوصية، وتداخل ما بين المجالين العام والخاص، وسيادة الانتماءات السياسية والعائلية والجهوية، والعلاقات الاجتماعية الشخصية، يولد ضغوطات أكثر على المؤسسات الشبابية لتتحول أحيانا إلى امتداد للنسيج الاجتماعي وجزءا من بنيته الاجتماعية. في هذا السياق تلعب المؤسسات الشبابية أدوارا هاما في خلق وتعزيز الرأسمال الترابطي المتمثل في العلاقات التضامنية بين أفراد العائلة أو الحمولة والجيران. لكن بالمقابل، تساهم هذه المؤسسات في هدر الرأسمال الاجتماعي التجسيري كونها تعيد إنتاج القيم وأنماط التنشئة السائدة محليا، وتعزز الانقسامات العائلية والجهوية فيه.

ويلاحظ في المخيمات كذلك التأثير الكبير للانقسامات السياسية والجهوية على مجمل عمل المؤسسات فيه. خاصة الأندية فيها تتمتع بحضور مؤثر في مجتمعاتها، وتقوم بدور كبير مكمل لدور اللجان الشعبية في تمثيل أهالي المخيم وتقديم الخدمات لهم. وبالرغم من أن هذه هي السمة الغالبة على أندية المخيمات، إلا أنه يلاحظ ظهور أندية في المخيمات تخدم المخيم ككل واستطاعت أن تتعالى على التجاذبات والاستقطاب السياسي والجهوي المحلي. فمثلا مؤسسة إبداع في مخيم الدهيشة، استطاعت أن تتجاوز الخلافات الداخلية التي كانت تعيق عملها والمرتبطة بالانقسامات في المخيم لتتحول إلى مؤسسة عامة تقدم خدماتها لجميع أهالي المخيم، وتدمج في أنشطتها كافة الشباب دون تمييز.

ولا شك بأن أهمية فهم مدى مساهمة هذه المؤسسات في تعزيز رأس المال الاجتماعي لا يقتصر على الأرصدة أو الموارد التي تنقله أو تخلقه لدى أعضائها أو مستهدفيها، بل ينبغي أن ينظر إلى ما تفرضه هذه المؤسسات على سلوك هؤلاء من قيود وكوابح تمنعهم من تكوين هذا الرصيد أصلاً، أو من سوء استخدامه إذا وجد، وخاصة أنها تقوم بأدوار متفاوتة حسب المستهدفين، في إطار موروث ثقافي، وبنى اجتماعية شديدة التعقيد. فتقوم بعض هذه المؤسسات بتعزيز الانقسامات العائلية والسياسية داخل المجتمع المحلي وإعادة إنتاجها من خلال التمييز بين الأعضاء تبعا لانتماءاتهم العائلية أو السياسية أو الدينية، أو الجهوية. كما يتم في غالب الأحيان إقصاء العنصر النسوي في هذه المؤسسات، إن سمح لهن الالتحاق بها أصلا، فالشابات في غالبية القرى معزولات بشكل كلي عن هذه المؤسسات وما توفره من مصادر، وهي بذلك تقوم بهدر الرأسمال الاجتماعي لشريحة أساسية في المجتمع.

ففي إحدى الحالات الدراسية القروية أفاد مسئول النادي أنه يمنع أي نشاط مشترك للجنسين، وتقتصر أنشطة النادي على الشباب فقط، والإمكانية الوحيدة لمشاركة النساء تكون عندما ينظم النادي احتفالا عاما، وهذا نادر، وتقتصر حينها مشاركة النساء على المشاهدة من أماكن مفصولة عن الرجال. ورغم الإقبال الكبير على

متابعة تعليم الفتيات في الجامعات المحلية إلا أن ذلك لم ينعكس على فرص مشاركة في الأنشطة المجتمعية داخل القرية، وتوضع قيود على عملهن في الجمعية الخيرية النسوية. أما من يشاركن في أنشطة الجمعية (وهن نخبة من زوجات أشخاص مهمين، وكبيرات في السن) فإن ذلك يتم تحت وصاية ورقابة رجال القرية.

وأفاد المسئول ذاته أن وسم النادي بأنه تابع لقوة سياسية معينة، وتهيمن عليه حمولة معينة في القرية أضعف من إقبال الشباب عليه. رغم حرص القائمين على النادي على تنويع قيادته، وتسليم رئاسة النادي إلى شخص مستقل، وينتمي إلى حمولة أخرى. ومن الواضح أن الإجراءات التي تحدث عنها المسئول ليست كافية لتبديد النظرة السلبية للنادي بين شباب القرية من مؤيدي القوى السياسية أو أبناء العائلات الأخرى. لذا فإن النادي بقي مقتصرا في نشاطه على نسبة قليلة من أشبال وشباب القرية. بينما بقي معظم شباب القرية يقضون أوقات فراغهم الطويلة بطرق غير مثمرة (المقاهي، وتسكع في الطرقات، وافتعال المشاكل حسب تعبير مسئول النادي).

في المقابل مثلت حالة ريفية أخرى نمطا مغايرا، حيث شكل النادي فضاءا للتنافس الفصائلي والعائلي في القرية، وهذا أدى إلى تجنيد الأنصار لعضوية النادي، والتنافس فيما بينهم على المشاركة في أنشطته ودعمه عشية الانتخابات. لكن توقف هذا الزخم بعد انتهاء موسم الانتخابات. وهذا دفع العديد من نشطاء القرية إلى البحث عن توافقات حزبية في قيادة النادي (والمؤسسات الأخرى)، لعل وعسى أن يشكل ذلك حافزا للفصائل والعائلات للتنافس على تنشيط النادي.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الأندية والمراكز الشبابية في المدن بشكل عام، أقل تأثرا بانقسامات المجتمع المحلي، وتتمتع باستقلالية أعلى نسبيا في التعامل مع محيطها الاجتماعي. ولكن هذا لا يعني أن مؤسسات المدينة معزولة تماما عن الواقع الاجتماعي المحيط بها. بل يمكننا توزيعها على عدة أنماط من حيث علاقتها

مع مجتمعاتها المحلية. فهناك نمط من المؤسسات تعتبر أكثر انفتاحا على علاقاتها مع المجتمع المحلي وهي تغذي أعضائها بروح العمل والتضامن على المستوى الوطني ككل، كما تغذي فيهم روح التسامح الطائفي والمساواة بين الجنسين. وهذا حال العديد من المؤسسات والأندية الكبيرة في المدن التي تتميز عن غيرها بمؤسساتها الشبابية المختلطة (ذكور وإناث) والتي تضم أعضاء مسلمين ومسيحيين.

بالمقابل نجد نمطا آخر من الأندية التي تتميز بالانغلاق على طائفة معينة أو حزب سياسي معين وتعبئ أعضاءها على هذه الانتماءات التجزيئية في المجتمع، والانكفاء على العلاقات العائلية أو الجهوية وهو ما يتعارض مع إمكانية خلق وتعزيز الرأسمال التجسيري وقيم المواطنة والانتماء الوطني. إلا أن هذين النمطين من المؤسسات ليس السائدين بل هناك نمط سائد ثالث يجمع في آن واحد سمات من كلا النمطين. وأندية هذا النمط تنفتح أو تنغلق على قيم المواطنة والتضامن الوطني والمحلي، وتتواصل مع مجتمعاتها المحلية حسب درجة وعي قياداتها المؤسسية، وحسب الظروف المحيطة بها، وتحديدا درجة الانقسام والاستقطاب السياسي والاجتماعي في المجتمع.

- **تأثير درجة الانقسام والاستقطاب الاجتماعي والسياسي في المجتمع المحلي**

يتأثر دور الأندية والمؤسسات الشبابية بدرجة حدة الانقسام والاستقطاب الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع المحلي أو على المستوى الوطني. ولا شك بأن الفصائل والأحزاب لعبت دورا هاما في بناء هذه الأندية وتعزيز دورها في خلق رأسمال اجتماعي تمكيني، خلال سنوات السبعينات والثمانينات، من حيث تعزيز الروح الوطنية والانتماء للأهداف السياسية التي تنادي بها هذه الأحزاب. إلا أنها لعبت دورا سلبيا في بعض الأحيان، بسبب انغلاقها على ذاتها، ومصادرتها المؤسسة ككل لصالح هذا الفصيل أو ذاك في ظل غياب الممارسات الديمقراطية الداخلية، وغياب روح التسامح، وهو ما ساهم في إقحام الشباب منذ الصغر في تجارب وممارسات غير ديمقراطية، وفي تنشئتهم على قيم التعصب الحزبي وعدم

التسامح مع الآخر, وقد كان لذلك آثارا سلبية على أعضاء هذه المؤسسات، وعلى دورها المجتمعي الذي تراجع بسبب تفشي روح الإحباط بين قسم كبير من الشباب ذوي الكفاءات والفاعلية.

ساهمت السياسات الرسمية، وخاصة قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية وما شمله من تعليمات، في تصويب أوضاع المؤسسات الشبابية عامة وخاصة فيما يتعلق بضرورة إجراء انتخابات لاختيار الهيئات القيادية فيها وتعزيز الممارسة الديمقراطية والمأسسة وتطوير العلاقة الرقابية بين الهيئات العامة والمجالس الإدارية. كما أن تراجع حدة الاستقطاب السياسي في بعض المناطق وفي بعض التجمعات السكانية، وتراجع قوة الفصائل وسيطرتها على العديد من المؤسسات في ظل توفر التمويل المستقل عنها، قد انعكس إيجابا على الممارسات الديمقراطية في بعض المؤسسات الشبابية، إذ سمح بهامش أوسع من التسامح وتعايش مختلف ألوان الطيف السياسي فيها. ولا شك بأن خوض الشباب لتجارب انتخابية في ظل أجواء ديمقراطية، والتفاعل فيما بينهم في إطار التعددية الفكرية والسياسية والأيديولوجية يشكل قاعدة أساسية لتنشئة جيل أكثر تسامحا مع الآخر، ولتعزيز روح التضامن والتماسك الاجتماعي، وهو أحوج ما يكون له المجتمع الفلسطيني بسبب ما فرض عليه من تشرذم اجتماعي وجغرافي، وما تشهده الساحة السياسية الفلسطينية من انقسامات فصائلية وعائلية وجهوية.

وقد ترددت العديد من الأندية، وخاصة تلك التي كانت تعرف نفسها كأندية كشفية تقوم فيها القيادة على أسس الاستحقاق والأقدمية والعمر والرتبة الكشفية، مثل سرية رام الله الأولى وغيرها من الأندية، من الخوض في تجربة الانتخابات بسبب مخاوف بعض القائمين عليها مما سيترتب على هذه التجربة من نتائج سلبية قد تهدد الوحدة والانتماء العالي لدى أعضاء المؤسسة. ولكن بعد نقاشات طويلة أجريت هذه الانتخابات واكتشفت قيادتها أن الشباب هم أكثر وعيا والتزاما مما كانوا يتوقعون، وتحولت العملية الانتخابية إلى نشاط فاعل استقطب الأهالي والأعضاء من مختلف الأعمار في سياق تفاعلي ديمقراطي عام.

- **درجة وعي قيادات المؤسسات الشبابية لدورهم المجتمعي:**

يعتبر وعي قيادات المؤسسات الشبابية، ودرجة التزامهم بأدوار اجتماعية بناءة، ومستوى الخبرة لديهم في التعامل مع الشباب وتلمس احتياجاتهم ورغباتهم، من العوامل الهامة في التأثير على مدى فاعلية دور هذه المؤسسات في تعزيز الرأسمال الاجتماعي لدى الشباب، ومدى فاعلية الدور الذي يلعبه هؤلاء من خلال مؤسساتهم في ترسيخ التماسك الاجتماعي والتضامن والتسامح. فإذا كانت قيادة المؤسسة منغلقة على ذاتها، ومتعصبة لفصيل سياسي أو للعائلة أو للطائفة فإن ذلك سيعكس نفسه على توجهات وممارسات الأعضاء، وعلى كافة مناحي حياة المؤسسة ونشاطاتها ودورها المجتمعي. وهو غالا ما يؤدي إلى ضعف المؤسسة وتراجع أنشطتها. بينما يلاحظ أن المؤسسات الشبابية التي يقودها مستقلون سياسيا، هي أكثر المؤسسات نجاحا في تنويع وتوسيع برامجها وأنشطتها، وهي بالتالي الأكثر حضورا في مجتمعها المحلي.

في هذا السياق أكد العديد من مسؤولي الأندية والمؤسسات الشبابية أهمية الحفاظ على استقلالية المؤسسة لأنه كما قال أحدهم: "إذا لم نحافظ على استقلالية مؤسستنا فإننا سنغرق في نزاعات وانقسامات المجتمع المحلي، وهي نزاعات ذات أوجه متعددة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو عائلي أو طائفي. إن سر التقدير والاحترام والقوة التي يحظى بها نادينا، والتفاف الجمهور الواسع حولنا، يكمن في تجنبنا للانقسامات المحلية، ودورنا هو في تعزيز وحدة المجتمع المحلي من خلال انفتاح النادي على الجميع، ودمج كافة الأعضاء في أنشطتنا دون تمييز".

وعلى صعيد آخر، يلاحظ أن خبرة قيادة المؤسسات الشبابية في التعامل مع الشباب وفي الإدارة المؤسسية لها تأثير كبير في التأثير على كافة مناحي حياة المؤسسة. فضحالة خبرة مسؤولي المؤسسة تؤدي إلى تسرب الشباب منها، أو تغذي النزاعات والانقسامات والشللية فيها. لذلك تلعب درجة وعي إدارة المؤسسات الشبابية وتوجهاتها دورا هاما في تحديد مدى مساهمة المؤسسة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي لدى الشباب، كونها أكثر التصاقا بالمؤسسة مقارنة مع

الهيئات الإدارية في باقي مؤسسات المجتمع المدني والتي يكون للمدير التنفيذي فيها الدور الأهم في توجيه المؤسسة وليس المجالس الإدارية أو الأمناء[19].

وتشكل قيادة المؤسسات الشبابية، والأعضاء الكبار في السن، بسلوكياتهم وقيمهم، نماذجا تربوية ذات تأثير كبير على سلوكيات وقيم الشباب الصغار. فالاختلاط بين جيلين من الشباب في المؤسسات الشبابية له آثارا إيجابية وأحيانا سلبية. وهذا يعتمد على سلوكيات القادة والشباب الكبار، الذين يمثلون القدوة التي يحتذى بها في المؤسسة، ومدى التزامهم بالسلوكيات والممارسات الأخلاقية والاجتماعية اللائقة داخل أسوار المؤسسة. ومدى ممارستهم للأفعال التشاركية الجمعية دون تمييز، وتقيدهم بالممارسات الديمقراطية بعيدا عن الكولسات الفئوية والشللية، وتعاملهم بحزم في معالجة كل أشكال التعصب، والتمييز، والخروج عن قوانين المؤسسة وقواعد السلوك العامة. ولا شك بأن عدم التزام قادة المؤسسات بذلك سيعزل المؤسسة عن محيطها المجتمعي، ويعزز الإحباط والانقسام والمظاهر السلوكية السلبية بين الأعضاء أو المستهدفين.

---

[19] تعتمد الأندية على مجالس إدارية تسير وتوجه كافة أنشطة وبرامج أنديتها بشكل يومي وطوعي، ومعظم هذه المجالس أصبحت منتخبة ويجتمع مجلس الإدارة أسبوعيا ويدير شؤون المؤسسة اليومية ويتخذ القرارات ذات العلاقة بالسياسات العامة للنادي وينفذها المدير التنفيذي وباقي الموظفين. بجانب مجلس الإدارة تتشكل لجان ذات تخصصات محددة كاللجان الرياضية والفنية والثقافية وتنفذ النشاطات الخاصة بمجالها. يعمل كافة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان كمتطوعين. وتتشكل قاعدة هذه النوادي من هيئات عامة وهم الأعضاء الذين من المفترض أن يشكلوا الفئة المستهدفة أساسا لنشاطات النادي وبرامجه وهي قاعدة عريضة، حيث يبلغ عددها المئات. أما بالنسبة للمؤسسات الشبابية الحديثة، فتركيبتها الإدارية أشبه ما تكون بالمؤسسات غير الحكومية الحديثة، حيث تتشكل الهيئة العليا من مجلس أمناء يضع السياسة العامة للمؤسسة ويجتمع مرة أو مرتين خلال العام ويديرها مجلس إدارة أو لجنة إدارية تشرف على الأعمال الإدارية اليومية. أحيانا ينتخب مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة ويعين مجلس الأمناء تعيينا وغالبا ما يكونوا من الشخصيات الاعتبارية الهامة ومعظمهم من المؤسسين. تتشكل في هذه المؤسسات لجان متخصصة لتنفيذ بعض البرامج ينسقها موظف بأجر، كما أن بعض أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان الإدارية يتقاضون أجورا أو مكافآت بسبب تفرغهم للعمل في المؤسسة. ولا توجد في هذه المؤسسات نظم للعضوية كالنوادي، وغالبا هيئتها العامة قليلة العدد، وتنتخب الهيئة العامة مجلس الإدارة الذي يسير أعمال المؤسسة خلال سنتين. ولمزيد من التفاصيل حول تركيبة إدارة المؤسسات الشبابية الفلسطينية أنظر دراسة مجدي المالكي وآخرون، 2007.

- **ضعف مشاركة الشباب في قيادة مؤسساتهم الشبابية**

يلاحظ من الحالات الدراسية ومن مقابلات الشباب المشاركة في المجموعات المركزة ومن الدراسات المسحية السابقة أن فئة الشباب في أعمار ما بين 18–29 مغيبة إلى حد كبير عن قيادة المؤسسات الشبابية. فغالبية الأندية تعتمد في القيادة والتوجيه أساسا على فئات السن متوسطة الأعمار 30–50 عام. أما المؤسسات الشبابية الحديثة، فهذه الفئة هي الأكثر تمثيلا في مجالسها الإدارية، لكن ليس في مجالس أمناءها. فعلى سبيل المثال، معظم أعضاء مجلس الإدارة في مؤسسة شارك هم من هذه الفئة العمرية (18–29 عام) ولكن لا يوجد أحد في هذه الفئة في مجلس الأمناء، وهو ما يعني أن السياسات العامة يرسمها أعضاء مجلس الأمناء وهم ليسو من الشباب ويتحول مجلس الإدارة إلى هيئة تنفيذية تقرر في القضايا التفصيلية الخاصة بسير عمل المؤسسة ما بين اجتماعي مجلس الأمناء (المالكي، ولدادوة، وشلبي2007).

وبالنسبة إلى مؤهلات أعضاء مجالس الإدارة في هذه المؤسسات الشبابية المبحوثة، يلاحظ أن معظم الشباب المشاركين في المواقع القيادية في المؤسسات الشبابية الحديثة هم من حملة الشهادات الجامعية، بينما هؤلاء أقل تواجدا في الهيئات القيادية للأندية. ويعود سبب ذلك إلى طبيعة عمل المؤسسات الحديثة التي تعتمد المهنية وأسلوب العمل في المؤسسات غير الحكومية، بينما حافظت معظم الأندية على شعبويتها في تقديم الخدمات وفي أنشطتها وبرامجها وفي طبيعة أعضاء هيئاتها العامة ومجالسها الإدارية.

وفيما يتعلق بخبرات أعضاء الهيئة الإدارية، فتلك الخبرات مكتسبة من التجربة ومن احتكاكهم بقيادات المؤسسات الكبيرة في المحافظة وخارجها أو من خلال خبراتهم في العمل بالمؤسسات الحكومية التي عملوا أو يعملون بها، أيضاً فان قسم منهم اكتسب تلك الخبرات عبر مجموعة من التدريبات أو من دراسته الجامعية.

وهناك أسباب عديدة تتعلق بمدى ضعف أو قوة مشاركة الشباب في صنع القرارات الخاصة بالمؤسسة، أهمها: عدم ثقة المسئولين في المؤسسات الشبابية بإمكانيات

الشباب القيادية وكفاءاتهم وقدراتهم لتحمل مسؤوليات المؤسسة أو النادي. وهذا ينطبق على الشباب الذكور ولكن بشكل أكبر ينطبق على الشابات. وعدم الثقة بإمكانيات الشباب بشكل عام والإناث منهم بشكل خاص تعكس الثقافة البطريركية الأبوية والذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تفترض بكبار السن، وبالرجال منهم الحكمة والخبرة وبالتالي تفرض على الأصغر سنا وعلى الإناث الإطاعة والتنفيذ. كذلك عدم ثقة المجتمع المحلي بإمكانيات الشباب وهو ما يؤدي إلى الضغط غير المباشر على المسئولين في هذه المؤسسات لجهة استمرار الفئات العمرية المتوسطة في القيادة للحفاظ على التواصل مع المجتمع المحلي والحفاظ على ثقة المجتمع بالمؤسسة. ولا شك بأن مدى نجاح أية مؤسسة شبابية يتوقف على مدى قبول المجتمع المحلي بها ومدى دعمه لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الثقة بالقائمين على هذه المؤسسة من الناحية الإدارية والمهنية والأخلاقية أيضا، وخاصة إذا كانت هذه المؤسسة الشبابية تقوم بنشاطات أو برامج اجتماعية مختلطة بين الجنسين أو للأطفال.

يضاف إلى ما سبق انقطاع الشباب عن مؤسساتهم بسبب انشغالهم في العمل بعد إنهاء تعليمهم، أو انشغالهم بالدراسة، والذي يتطلب أحيانا السفر إلى الخارج، وهو ما يفقد هذه المؤسسات العديد من كوادرها المدربة والتي تعرف بتفاصيل عمل المؤسسة وأنشطتها، ويمنعها من الوصول إلى المناصب القيادية.

لا تقتصر عملية التهميش في الهيئات القيادية على عامل السن أو النوع الاجتماعي، بل هناك عوامل عديدة تساهم بشكل واعي أو غير واعي في تهميش الشباب، من أهمها الخبرة والأقدمية في المؤسسة، ودرجة التعليم، وهي عوامل تكون في الغالب لصالح الفئات الأكبر سنا في المؤسسة. كذلك تلعب العلاقات الحزبية والسياسية، دورا هاما في تهميش الشباب والشابات. فما زال للعامل السياسي دورا كبيرا في التأثير على مكانة هذا العضو أو ذاك في المؤسسات الشبابية في بعض المناطق. فقد أشار بعض ممثلي المؤسسات الشبابية المبحوثة إلى ظاهرة انغلاق قيادة بعض المؤسسات الشبابية على نفسها، لأسباب سياسية أو

مصلحية خاصة، لتأخذ طابع الغيتو من حيث الإدارة والقيادة، وتتحول المؤسسة بذلك إلى "شركة خاصة" تحت غطاء سياسي حزبي ضيق.

كما أن درجة التسييس العالية لدى الشباب الفلسطيني يؤدي أحيانا إلى انغلاق المؤسسة على فصيل سياسي ومؤيديه ويمنع الشباب من الفصائل الأخرى من القيام بدورهم القيادي في المؤسسة والمشاركة في اتخاذ القرارات. وقد برزت هذه الظاهرة في المؤسسات الشبابية في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، رغم إشارة العديد من مسئولي المؤسسات الشبابية المبحوثة إلى وجود مثل هذه الظاهرة في بعض مؤسسات الضفة الغربية أيضا .

كما تلعب العلاقات العائلية والاجتماعية بشكل عام دورا هاما في إقصاء بعض الشباب من المناصب القيادية. ففي كثير من الأحيان تلجأ المؤسسة الشبابية لتنصيب أعضاء مجالس إدارتها من ممثلي العائلات المتنفذة وذوي النفوذ المجتمعي والسياسي لحماية المؤسسة وتدعيمها والحصول على ثقة المجتمع المحلي والاستفادة من شبكة علاقات هؤلاء الأعضاء لتجنيد التمويل لبرامجها وبالتالي يتم تجنب الشباب.

وتشير بعض الحالات الدراسية وبعض إفادات الشباب أن هناك غياب للآليات التي تمكن من خلالها وصول الشباب إلى المواقع القيادية، خاصة منح الفرص للجيل الجديد من المشاركة في دوائر اتخاذ القرارات في مؤسساتهم. ويلاحظ أن غالبية الأندية والمؤسسات الشبابية المبحوثة لا تساعد في تأهيل الشباب على القيادة وتسلم المناصب القيادية في المستقبل. فلا توجد مثلا سياسة واضحة لمشاركة الشباب في مجالس الإدارة بغرض تدريبهم بالممارسة. كما لا تتوفر أنشطة تساعد في تطوير القدرة القيادية للشباب. وإن توفرت مثل هذه الأنشطة فهي في غالب الأحوال تقتصر على محاضرات من قبل بعض الخبراء في المجال ولا يتم متابعة الموضوع على مستوى الممارسة ويبقى نظريا. فغالبية الأندية تتعامل مع تطوير قدرات الشباب في مجال القيادة على أنه تحصيل حاصل أي من خلال الخبرة التي

يكتسبها العضو خلال مشاركته في نشاطات النادي، وخاصة في لجانه الفاعلة. هذا يؤكد عفوية بناء قدرات الشباب القيادية في الأندية، وهي عملية تعتمد أساسا على مدى مشاركة الشاب في أنشطة المؤسسة ومدى تفرغه لذلك، وعلى سماته الشخصية وعلاقاته مع الأعضاء الآخرين ومع المسئولين.

أما بالنسبة للمؤسسات الشبابية الحديثة فيبدو أنها أكثر اهتماما بتطوير قدرات الشباب القيادية حيث يشكل ذلك أحد أهدافها الرئيسية ويعبر عن توجهاتها الفلسفية التي تبرر وجودها وتميزها عن الأندية والمؤسسات الشبابية التقليدية. لذلك يلاحظ أن لدى هذه المؤسسات نشاطات عديدة في مجال تمكين الشباب وتطوير قدراتهم القيادية من خلال برامج التدريب التي تستهدف قطاعات واسعة من الشباب من فئات عمرية متعددة. فمثلا، قامت دائرة تنمية الشباب في القدس بنشاطات عديدة لتمكين الشباب وتطوير قدراتهم القيادية، مثل برنامج "تحدى ذاتك". أما مؤسسة جذور، فقد نفذت عدة برامج في هذا المجال، مثل تشكيل البرلمان الطلابي، وهو عبارة عن هيئات منتخبة (مجالس طلابية) في مدارس القدس للصف الثامن والتاسع في المدارس الخاصة والأوقاف. كذلك، ينفذ منتدى شارك الشبابي العديد من البرامج لتعزيز دور الشباب في العملية التنموية وفي العمل السياسي وفي تطوير قدراتهم المهنية، وهي برامج بمجملها تنفذ من قبل شباب في الفئة العمرية 18–29 وتستهدف هذه الفئة العمرية في كافة الأراضي الفلسطينية. كذلك الحال بالنسبة لبعض مؤسسات منطقة جنين ونابلس والخليل المبحوثة، حيث يلاحظ أن لديهم أيضا برامج تدريبية في التخطيط الاستراتيجي وإدارة المؤسسات وفي قواعد القيادة السياسية الناجحة، وهي برامج بمجملها تستهدف الأعضاء في هذه المؤسسات. ولكن تبقى المشكلة ليس في توفر الكفاءات والبرامج التي تستهدف تطوير قدرات الشباب القيادية، بل في ندرة الفرص المتوفرة لهم وفي إمكانية الوصول إلى المناصب الإدارية العليا لتطبيق مهاراتهم المتعلمة وممارسة دورهم القيادي.

ومهما تكن أسباب ضعف أو قوة مشاركة الفئات الشبابية في قيادة مؤسساتها، إلا أن النتيجة هي واحدة من حيث كون أن غالبية المؤسسات الشبابية وخاصة الأندية

منها، تحرم الشباب من تطوير قدراتهم القيادية وتنمية روح الشعور بالمسؤولية لديهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتعزيز تواصلهم مع مجتمعاتهم المحلية واهتمامهم في قضايا الشأن العام وتطوير شخصياتهم المستقلة وهي بمجملها سمات وخبرات لا يمكن تطويرها في إطار العائلة أو المدرسة. في هذا السياق يمكن اعتبار العراقيل الموضوعية والذاتية التي تدفع المؤسسات الشبابية من حرمان الشباب من تسلم مقاليد القيادة في مؤسساتهم هي عوامل تهدر الرأسمال الاجتماعي وتقلص من فرص تمكين الشباب خلال سنواتهم العمرية الأهم في تطوير شخصيتهم.

- **ضعف علاقة الأهالي بالمؤسسات الشبابية**

أشار بعض مسئولي المؤسسات الشبابية وخاصة الأندية منها، إلى أهمية الدور الذي يلعبه أهالي الشباب في تعزيز قدرات المؤسسات الشبابية على توليد رأس مال اجتماعي تمكيني لأبنائهم. وينطلق هذا الدور من مدى وعي الأهالي لأهمية دور المؤسسات الشبابية مجتمعيا، ومن نظرتهم وتوقعاتهم منها. ويلاحظ بشكل عام ضعف تعاون الأهالي مع المؤسسات الشبابية لما فيه خدمة أبنائهم، فكما أفاد أحد المسئولين:

"بعض الأهالي ينظرون إلى الأندية والمؤسسات الشبابية كأمكنة للهو والتسلية وقضاء أوقات الفراغ. وينظرون للأندية تحديدا كمكان لإبعادهم عن الشوارع، وهي النظرة السائدة مجتمعيا للأسف، وهي نظرة لا تساعدنا في تعزيز روح الانضباط لدى الشباب وتطوير قدراتهم، وتنمية سلوكياتهم. ويرى البعض الآخر من الأهالي في هذه المؤسسات مكانا لتطوير المواهب والمهارات وصقل الشخصية من خلال أنشطة لا تقوم بها المدرسة، ولكنها للأسف نظرة الأقلية من الأهالي. لذلك نجد تفاوت في تعاون الأهالي معنا وفي متابعة سلوكيات أبنائهم داخل النادي".

ولا شك بأن لكلا النظرتين تأثير على مدى تفاعل وتواصل الأهالي مع المؤسسات الشبابية. فالنظرة الأولى سلبية وتلقي بالمسؤولية التربوية كاملة على المؤسسة،

وبالتالي لا تساهم في دمج المؤسسات الشبابية في مجتمعاتها المحلية، وتعزز روح الإحباط واللامبالاة لدى المؤسسات، وتدفعها للعمل بحدودها الدنيا. بينما النظرة الثانية تحفز المؤسسات على تكثيف وتنويع أنشطتها، وتعزز من اندماجها المجتمعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لاندفاع الشباب أنفسهم وإقبالهم على الأنشطة المختلفة، ونظرتهم للمؤسسة التي ينتمون لها، دور هام في تفعيل المؤسسة أو تراجع فعلها إلى حدوده الدنيا، وفي تحديد مدى استفادة الشباب من الأنشطة المتاحة. ولا تنفصل نظرة الشباب للمؤسسة عن نظرة أهاليهم لها، بل هي متأثرة بها إلى حد بعيد. فبعض الشباب يرى في مؤسساتهم مكانا للهو والتسلية ويعتبرها مقاهي للصغار. بينما يرى البعض الآخر فيها مكانا لتنمية الذات والتواصل مع الآخرين والتعلم. ويتوقف مدى استفادة الشباب من مؤسساتهم على قدرات القادة والمسئولين على دمجهم في أنشطة وبرامج مفيدة تحاكي رغباتهم وتوقعاتهم.

- **العلاقة بين المؤسسات الشبابية والمدارس: تواصل ضعيف وملتبس**

يتوقع من المؤسسات الشبابية أن تكون على علاقة قوية مع المدارس بسبب ما تقوم به من أدوار في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني والرأسمال البشري من خلال ما تقدمه للشباب من أنشطة فنية وثقافية وتعليمية أحيانا وتدريبية وتوعوية تكمل ما تقوم به المدارس. ولكن يلاحظ أن السمة الغالبة على هذه العلاقة هي سمة الضعف خاصة بالنسبة للأندية في المدن، رغم اعتراف بعض مدراء المدارس وبعض مسئولي الأندية بأهمية تعزيز العلاقة بينهما. فهناك غياب شبه تام للتنسيق المقنن بين المدارس (بما فيها المدارس الخاصة) والأندية في المدن فيما يتعلق بالأنشطة اللاصفية، والتربوية التي توفرها الأندية، وفي مجال تقديم خدمات تعليمية مساندة التي تقدمها بعض المؤسسات لأعضائها. وقد فسر أحد مسئولي المؤسسات ذلك بقوله:

"إن غياب العلاقة بين النادي والمدارس يعود إلى صعوبة ذلك من الناحية الفنية والتقنية، كون شبابنا يأتون من عدد كبير من المدارس، فبعضهم يأتي من مدارس

خاصة، وبعضهم يأتي من مدارس حكومية وهناك تفاوت في مدى تجاوب هذه المدارس مع ضرورات التنسيق والمتابعة لصالح شبابنا. لذلك نكتفي بالتنسيق مع أهالي الأعضاء، عند بروز بعض المشاكل. كما أن العديد من مدراء المدارس غير مقتنعون بضرورة متابعة الطلبة مع الأندية، بسبب نظرة بعضهم الدونية للأندية، وبسبب عدم اقتناعهم بأهمية متابعة دور المدرسة التربوي والتعليمي خارج أسوارها، أو بسبب عدم توفر الإمكانية لذلك".

ولا شك بأن ضعف العلاقة بين الأندية والمدارس هو ناتج، كما تشير دراسة معهد ماس (2010)، عن انغلاق المدارس على مجتمعها المحلي حيث "تدار المدرسة بوصفها "مغلقة"، أي أن علاقاتها مع الخارج مقننة، وتخضع لرقابة مؤسسات رسمية وشروطها" (هلال، ولدادوة، وأبو رمضان 2010). بينما تمتاز الأندية بهامش واسع من حرية العمل والانفتاح على المجتمع المحلي وهو ما يلقي عليها مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بهذا الوضع السلبي. فالأندية غالبا ما تتقاعس عن التنسيق مع المدارس رغم اعترافها بأهمية ذلك. ويعود هذا إلى إهمالها وعدم وعيها لدورها التربوي الذي تعتبره تحصيلا حاصلا لمجمل نشاطاتها، ولم تضعه ضمن أولوياتها وأهدافها إلا نظريا. وبالتالي تلقي بالمسؤولية التربوية على الأهالي والمدارس، لتحصر دورها في التعامل مع لإشكالات التي تبرز مع بعض الأعضاء، أو بتقديم بعض الأنشطة التعليمية المنهجية بشكل موسمي وارتجالي، وهو ما يضعف دورها في توليد رأسمال اجتماعي وثقافي تمكيني.

ولا شك بأن طبيعة العلاقات الاجتماعية، وصغر حجم القرى قد ساهما في توطيد العلاقة بين الأندية والمدارس في القرى. ففي غالب الأحيان تقوم الأندية في القرى بأنشطة تعليمية وتربوية تكمل دور المدارس. كما تقوم الأندية بالتنسيق مع المدارس والمجالس المحلية للقيام ببعض الأنشطة الجماعية ومتابعة شؤون بعض الطلبة الشباب.

بالمقابل يلاحظ أن المؤسسات الشبابية الحديثة هي أكثر تواصلا مع المدارس، كون استهدافهم هو جزء من أهدافها ومن برامجها الممولة. كما أن طبيعة برامج هذه المؤسسات ودرجة مأسستها تلائم متطلبات العمل مع المدارس واحتياجاتها، والتي تتسم بالرسمية والبيروقراطية العالية، وهو ما يسهل إمكانيات التواصل فيما بينهما.

- **العلاقة بين المؤسسات الشبابية والبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية: علاقات موسمية ولكن وطيدة**

تعتبر المؤسسات الشبابية، وخاصة الأندية أذرعا للبلديات والمجالس المحلية واللجان الشعبية في المخيمات. فالعلاقة فيما بينها وطيدة. وتتفاوت حيثيات هذه العلاقة وكثافتها بين المدينة والقرية والمخيم. فالبلديات في المدينة، وخاصة المدن الكبرى، ترى في الأندية الشبابية أذرعا جماهيرية شعبية تساعدها في تنظيم العديد من الفعاليات كالاحتفالات الدينية، وحملات العمل التطوعي، وتنظيم بعض الأنشطة الرياضية العامة (ماراثون الركض)، وغيرها من الفعاليات التواصلية مع سكان المدينة. بالمقابل تقدم البلدية الدعم المالي والمعنوي للأندية بشكل سنوي، حيث تقدم لها المباني والمرافق وتساهم في تحمل بعض تكاليف أنشطتها، بالإضافة إلى بعض مصاريفها الجارية. ويعتبر بعض المسؤولين في الأندية أن *"لولا هذا الدعم لما استطاعت كل الأندية أن تستمر في نشاطها، فهو دعم يغطي مصاريفها الأساسية تقريبا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكاليف الأرض والمبنى والمرافق الأخرى"*. ولا شك بأن هذا الدعم هو هام وأساسي للمحافظة على استقلالية الأندية وتكثيف علاقاتها مع المجتمع المحلي. ولكن هذا الدعم غير كافي لتنويع الأنشطة ولا بد من لجوئها إلى الجهات المانحة لتمويل بعضها. ولا تستطيع البلديات تمويل كافة أنشطة الأندية بسبب العدد الكبير من الأندية وارتفاع تكاليف بعض هذه الأنشطة الباهظة والتي تتطلب أحيانا تآلف عدة ممولين، مثل مهرجان الرقص المعاصر الذي تقوم به سرية رام الله الأولى سنويا والذي يجمع ما يزيد عن عشرة ممولين وسفارات أجنبية داعمة.

أما المجالس المحلية في القرى فهي أكثر إلتصاقا وتواصلا مع الأندية، وتعطيها الأولوية في التنسيق لإنجاز بعض الفعاليات، رغم إمكاناتها ومواردها المحدودة.

فالأندية في القرى تعتبر امتدادا للمجالس المحلية التي تستخدم أحيانا مرافقها في بعض المناسبات، ويشتركان في العديد من الحملات لمساعدة الأهالي وفي تنفيذ بعض المشاريع الحيوية في القرية. كذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين الأندية واللجان الشعبية في المخيمات.

أما بالنسبة للعلاقة بين المؤسسات الشبابية الحديثة والبلديات والمجالس المحلية، فالعلاقة تتسم بالظرفية تبعا للمشاريع والبرامج التي تطرحها هذه المؤسسات والتي تحتاج لتنسيق مع البلديات والمجالس في تنفيذها. وغالبا لا تتلقى هذه المؤسسات دعم من البلديات أو المجالس المحلية لاعتمادها أساسا على الدعم الخارجي والمشاريع الممولة.

- **العلاقة مع مؤسسات القطاع الخاص، علاقة تمويل**

يلاحظ ازدياد دور القطاع الخاص، وخاصة الشركات الوطنية الكبيرة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في دعم وتمويل بعض أنشطة الأندية والمؤسسات الشبابية الحديثة. تركز هذه المؤسسات أساسا على تمويل بعض الأنشطة والمشاريع ذات البعد الدعائي، كالمهرجانات، ورعاية المباريات وبعض الاحتفالات والفعاليات الرياضية والاجتماعية والفنية، مع الاشتراط بوجود إعلانات للشركة خلال الفعالية. لذلك لا يعتبر هذا الدعم مجانيا، كما أنه مقيد بشروط ويتسم بعدم الاستدامة، ولكنه يبقى دعم مهم للمؤسسات الشبابية وذو طابع وطني.

وغالبا ما تتوجه هذه الشركات لدعم الأندية والمراكز الشبابية الكبرى في المدن الرئيسية. ويتوقف مدى نجاح هذه المؤسسات في توفير الدعم على شبكة العلاقات الاجتماعية للقائمين عليها؛ ويراعى ذلك في ترشيح شخصيات ذات نفوذ اجتماعي واقتصادي لعضوية مجالسها الإدارية، أو في تعيينهم في بعض لجانها المتخصصة. وهو ما يؤدي، كما ذكرنا سابقا، إلى إقصاء بعض الشباب عن المواقع القيادية في مؤسساتهم الشبابية لصالح ذوي النفوذ الاجتماعي أو الاقتصادي.

- **مرافق المؤسسات الشبابية: مساحات للترفيه وللتفاعل الاجتماعي بيئة غير صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة**

توفر العديد من المؤسسات الشبابية لمجتمعاتها المحلية مرافقا هامة، كالصالات والمسابح الرياضية والمنتزهات والفنادق، للترفيه ولممارسة هواياتهم، خاصة الرياضية والفنية منها. كما توفر هذه المرافق بيئة هامة لتفاعل الأهالي والمستخدمين والزوار الذين يجدون في هذه الأندية أجواء عائلية ومكانا آمنا لهم ولأبنائهم. وتوفر الأندية خدماتها هذه بأسعار زهيدة نسبيا، وهي تشكل في الوقت ذاته مصدر دخل هام لهذه المؤسسات.

ولكن من الملاحظات التي تثير الاستغراب عند زيارتنا لمرافق العديد من الأندية الكبرى، أنها غير صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم ملاءمتها لاستخداماتهم. وهو ما يعتبر إقصاء لمجموعة كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال والشباب. وقد يعود ذلك إلى طبيعة المباني الممنوحة لهذه المؤسسات والتي تتميز في غالبها بالقدم. فغالبا ما تكون هذه المباني، إما مدارس قديمة وإما منازل لبعض العائلات في المهجر. وكما هو معروف، فإن إعادة تأهيل هذه المباني ليست بالعملية السهلة وتكاليفها عالية. وبالرغم من ذلك فهناك قصور من قبل القائمين على هذه المؤسسات في الاستجابة لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة من الشباب، لأن معظم هذه المؤسسات لم تأخذ هذه الاحتياجات والمتطلبات بالحسبان عند تجديدها أو توسيع بعض مرافقها.

- **الأندية: بيئة غير صديقة للإناث**

تؤثر الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع سلبا على مشاركة الآنسات في المؤسسات الشبابية بشكل عام، والأندية بشكل خاص[20]. ولا تبذل المؤسسات الشبابية جهودا كافية لتجاوز الآثار السلبية التي تفرضها هذه الثقافة. فإقبال الإناث على المؤسسات الشبابية وعلى المشاركة في أنشطتها، أقل بكثير من إقبال الشباب

[20] بالنسبة للمؤسسات الحديثة، وبسبب طبيعة أنشطتها التي تستهدف تمكين الشباب من الجنسين، تبدو المشكلة فيها أقل بروزا، ومجالات التمييز والتهميش أقل مساحة.

الذكور. ولا شك بأن الثقافة الذكورية التمييزية والإقصائية تعكس نفسها على توجهات القائمين على المؤسسات الشبابية وعلى طبيعة الأنشطة المختلفة فيها. فالعديد من الفرق الرياضية هي فرق ذكورية فقط. ويلاحظ اهتماما وتشجيعا أكبر للأنشطة التي تقتصر على الشباب الذكور من قبل الهيئات القيادية مقارنة بالأنشطة النسائية. فمثلا الفرق الرياضية التي تقتصر على الذكور تتلقى تشجيعا أكبر من تلك التي تقتصر على الإناث إن وجدت.

من ناحية ثانية يلاحظ أن تقسيم العمل في المؤسسات الشبابية يتماثل مع تقسيم العمل السائد مجتمعيا. أي أن دمج الفتيات في المؤسسات يتم على ذات الأسس التمييزية التي تفرضها الثقافة الذكورية السائدة. فمثلا يوكل للفتيات مهام تتعلق برعاية أطفال المؤسسة، وأعمال السكرتاريا، والاهتمام بالأنشطة الاجتماعية وبعض الأنشطة الصحية أو التعليمية المساندة. بينما الشباب يوكل إليهم أنشطة ذات علاقة بالتمويل، وإقامة علاقات مع المؤسسات الأخرى، وبتجهيز المرافق والأبنية، وبالتنسيق مع المجالس المحلية ومع السلطات ذات العلاقة وغيرها من الأنشطة التي تعتبر ذات أبعاد استراتيجية وهامة للمؤسسة ومستقبلها، وهو تقسيم عمل يعكس ويعزز ما هو سائد مجتمعيا.

كذلك يلاحظ أن تمثيل الإناث في الهيئات القيادية العليا للمؤسسات الشبابية هو ضعيف ولا يقارن مع التمثيل النسبي لحجم مشاركتهن في الهيئة العامة، في حالة كانت هذه المؤسسات مختلطة. فمثلا تمثيل الآنسات في إحدى الأندية المرموقة في مدينة رام الله لم يتجاوز العضوة الواحدة من مجموع تسعة أعضاء منذ عدة عقود، رغم أن حجم الآنسات في الهيئة العامة يقارب 40% من مجمل الأعضاء. بينما يلاحظ تواجد أكبر للإناث في بعض اللجان الوسيطة وخاصة اللجنة الاجتماعية، والفنية، والثقافية.

وتتجنب بعض المؤسسات الشبابية القيام بأنشطة تعتبرها استفزازية للمجتمع المحلي وأخلاقياته، وخاصة في المجالات الفنية أو بعض المجالات الرياضية. كما

تفرض بعض المؤسسات المختلطة قواعد سلوكيات وممارسات صارمة على أعضائها من الجنسين لتجنب أي أحداث قد تنعكس سلبيا على سمعة المؤسسة. قد تصل هذه القواعد إلى حد نفور الشباب منها والتسرب من المؤسسة باعتبارها قوة تسلطية محافظة.

وبشكل عام، يلاحظ أن ممارسات وتوجهات المؤسسات الشبابية اتجاه الآنسات المشاركات يخضع بشكل كبير إلى ما تتوقعه هذه المؤسسات من معايير يتميز بها المجتمع المحلي، أي إلى ما هو متوقع أن يكون مقبولا أو مرفوضا مجتمعيا. ولكن هذه التوقعات ليست بالضرورة صحيحة، بل قد تعكس رؤية القائمين على المؤسسة وليست المجتمع نفسه. لذلك أشار أحد المشاركين في المجموعات المركزة إلى هذا بقوله:

"قد تكون المجتمعات المحلية أحيانا أكثر انفتاحا من المؤسسات الشبابية والقائمين عليها، فيرسلون بناتهم ليمارسوا فيها أنشطة مفيدة لهن، ولكن تقوم هذه المؤسسات بتهميشهن. إما لأنهن لا يجدن ما هو ملائم لهن، أو لأن المؤسسة لا تراعي ظروفهن المنزلية والعائلية فتبرمج بعض الأنشطة في أوقات مسائية متأخرة. وأحيانا يتم تهميشهن ي بعض البرامج التي تتطلب مثلا السفر إلى الخارج، أو العمل مع مؤسسات وهيئات رسمية لاعتقاد القائمين على المؤسسة بأنهن غير كفوءات وغير مؤهلات لهذه الأعمال أو لأنها غير مناسبة لهن مجتمعيا ".

4-3 دور المؤسسات الشبابية في تمكين الرأسمال البشري

تساهم المؤسسات الشبابية بنمطيها في تمكين الرأسمال البشري لدى الشباب من خلال برامجها وأنشطتها التربوية، والتعليمية، والثقافية، والصحية، والتوعوية. ولا شك بأن هذه المؤسسات تقوم بدور هام تكميلي لدور المدارس والجامعات في هذا المجال. ولكن مساهمتها تبقى أقل مما هو ممكن أو متوقع لما تتمتع به من حضور مجتمعي وتقبل في كافة أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

تقوم المؤسسات الشبابية الحديثة بدور هام في تمكين الشباب من خلال برامجها التدريبية في المجالات المتعددة الفنية والثقافية والمهنية والإدارية والنفسية وغيرها. وهي غالبا ما تكسبهم مهارات هامة، ومتلائمة مع متطلبات سوق العمل، لا تتيحها لهم المدارس أو الجامعات. إلا أن مأخذ الشباب على هذه البرامج هو عدم استدامتها بسبب ارتباطها مع التمويل الأجنبي غير المستدام. وكذلك غياب المتابعة للشباب بعد إنهاءهم الدورات المختلفة، وعدم استمرار هذه المؤسسات في التواصل مع طلبتها لتقييم درجة الفائدة العملية لبرامجهم والمساعدة في إيجاد فرص عمل لهم.

كذلك تساهم هذه المؤسسات في تطوير رأس المال الثقافي لدى الشباب من خلال المهارات الفنية بأنواعها التي تمنحها لهم هذه المؤسسات، والتي وتساهم في تطوير مواهبهم الفنية، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار. ويلاحظ أن غالبية هذه المؤسسات تقدم برامجها وأنشطتها مقابل رسوم اشتراك شبه رمزية كونها ممولة أصلا. كما أن بعضها، مثل معهد إدوارد سعيد للموسيقى والكمنجاتي، تقدم منحا دراسية للطلبة المتفوقين والذين ليس بمقدورهم تحمل تكلفة الدراسة بها المرتفعة نسبيا. لذلك ما تقدمه هذه المؤسسات، هو متاح تقريبا لجميع الشباب، بدون استثناءات أو تمييز على أسس طبقية أو اجتماعية.

أما بالنسبة لمساهمة الأندية في تمكين الرأسمال البشري، فيعتمد ذلك على حجمها والإمكانات المتاحة لها. فالأندية الكبيرة منها، والمتعددة البرامج والأنشطة، تساهم في تمكين الرأسمال البشري من خلال أنشطتها الفنية والثقافية والتعليمية والصحية. فمعظمها لديه فرق فنية متميزة، وكذلك مدارس لتعليم الرقص أو الموسيقى أو الغناء.

كذلك تساهم هذه الأندية بتعزيز الرأسمال الثقافي من خلال الندوات والمحاضرات التي تعقدها. والمسابقات الشعرية أو الأدبية أو المعلوماتية العامة التي تعقد أحيانا بين الأعضاء أو بين بعض المؤسسات. ولكن يلاحظ أن إقبال الشباب على هذه المحاضرات أضعف بكثير من إقبالهم على الأنشطة الفنية أو الرياضية. ويلاحظ أن العديد من الأندية قد أغلقت المكتبات المتوفرة لديها بسبب ضعف الإقبال عليها أيضا. بالمقابل

اتجهت هذه الأندية إلى إنشاء مختبرات حاسوب وتنفذ عدة دورات تدريبية سنويا على برامج الحاسوب والانترنيت،مستجيبة بذلك لرغبات غالبية الشباب.

يلاحظ كذلك أن العديد من هذه الأندية تقدم برامج تعليمية مساندة لأعضائها، خاصة في مجالات الرياضيات والفيزياء واللغة الانكليزية أو الفرنسية، إلا أنه يلاحظ أن هذه الدورات التعليمية غير منظمة وموسمية وتعتمد على مدى حاجة الشباب لها في فترات الامتحانات، ومدى التزامهم وانضباطهم بها، لذلك غالبا ما تتوقف بعد فترات قصيرة. كما أن بعض هذه الأندية يقدم منحا أو مساعدات لطلبتها في الجامعات، ويقيم حفلات تكريمية، ويقدم جوائز تشجيعية للطلبة المتفوقين. وبعضها يقدم دورات تدريبية في مجال الإعلام الاجتماعي، والإخراج التلفزيوني، ويمتلك ما يلزم من أجهزة ومعدات متطورة نسبيا لذلك كمؤسسة شباب البيرة.

وتقدم العديد من هذه الأندية خدمات صحية لمجتمعاتها المحلية من خلال عياداتها الخاصة، مثل مؤسسة إبداع في مخيم الدهيشة، أو من خلال المساعدة في تغطية تكاليف بعض العلاجات. كذلك بعض الأندية لديها نادي صحي لممارسة الأنشطة الرياضية الصحية بإشراف متخصصين، كسرية رام الله الأولى.

أما بالنسبة للأندية الصغيرة فتقتصر مساهماتها في تمكين الرأسمال البشري على نشاطاتها الثقافية، كالندوات، وعلى تعليم الرقص التراثي الشعبي وخاصة الدبكة. كما أن بعض هذه الأندية أنشأ متحف للمقتنيات التراثية وينفذ مهرجانات تراثية سنوية. وبعضها ينفذ دورات تعلم الخياطة والنسيج لخدمة الفتيات ولإدماجهن في سوق العمل. بالإضافة إلى البرامج التعليمية المساندة.

إن أهمية مساهمة هذه المؤسسات الشبابية في تمكين الرأسمال البشري واضحة، إلا أن مشكلتها الأساسية تكمن في مدى قدرتها على الاستمرارية بسبب ارتباطها بالتمويل الخارجي، وبسبب التغير في رغبات وحاجات الشباب ومدى قدرة المؤسسات على الاستجابة لها.

4-4 دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الثقة والتضامن

يشكل عنصر الثقة، شرطا ضروريا للتكامل الاجتماعي والتعاون والانسجام، والرضا في الحياة الشخصية وصولاً إلى الاستقرار والتطور الديمقراطي. ويلعب عنصر الثقة دورا أساسيا في ترسيخ الحياة الجمعية المستقرة، وتعزيز الرأسمال الاجتماعي باعتباره يعبر عن العلاقة التي تتجاوز حدود حسابات المصلحة الذاتية الضيقة. وتستطيع الثقة كميكانيزم سوسيولوجي التأثير على سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير، حيث يعمل هذا الميكانيزم كصلة معنوية فيما بين دوافعنا، ومعتقداتنا، والأهداف المطلوب إحرازها في إطار الشرط الاجتماعي . لذلك يعتبر عنصر الثقة أحد أهم تركيبات قوى المجتمع، وأنه بدون الثقة العامة فيما بين الناس وبعضهم البعض يتحلل المجتمع أو يفقد تكامله.

والوجه الآخر لعنصر الثقة هو الارتياب، الذي يفصل الذات عن الآخرين، ويثير الشك فيما بينهم، ويطرح الحيرة والتساؤل حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع ويقلص إمكانات الفعل الجمعي.

ولا شك بأن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة وغير المستقرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تساهم في تعزيز عنصر الثقة بين مكونات المجتمع الفلسطيني المختلفة. فالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية العسكرية والبوليسية، والانقسامات السياسية الحادة بين الفصائل الفلسطينية، والتشرذم الاجتماعي والجغرافي الذي فرض على المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها شرائح اجتماعية واسعة وخاصة الشباب، وضعف أداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات التنمية والقضاء والتعليم والأمن وغيره، وما تكون لدى الجمهور الواسع من صورة نمطية عن استشراء الفساد والمحسوبية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وانسحاب المواطنين إلى داخل العائلة أو الحمولة بسبب فقدان الشعور بالأمن والأمان، كلها عوامل تساهم في ضعف عنصر الثقة في المجتمع، وبالتالي ضعف إمكانات نمو رأس المال الاجتماعي. وإحدى المؤشرات الهامة على ذلك سيادة العلاقات القرابية والجهوية التقليدية في المجتمع

الفلسطيني وتراجع العلاقات المدنية الحديثة في الحياة اليومية لأفراد المجتمع. فمستوى الانتماءات الأفقية التقليدية الموروثة من خلال العلاقات الإجبارية العائلية والجهوية أصبحت ذات قوة مميزة في الفضاء الاجتماعي الفلسطيني في ظل تراجع الحياة الحزبية الديمقراطية، وتراجع حدة المواجهة المباشرة مع الاحتلال لصالح تنامي حدة الصراعات الداخلية الفصائلية (خاصة بين فتح وحماس).

ويلاحظ في المجتمع الفلسطيني أن معامل الثقة داخل الانتماءات التقليدية العائلية والجهوية يمتاز بدرجة عالية من الفاعلية والتأثير، وله دور هام في استمرار تماسك المجتمع الفلسطيني رغم الظروف الصعبة التي يعاني منها، فهو يقوم بدور وقائي للحفاظ على الحدود الدنيا من تماسك المجتمع في مواجهة التهديدات السياسية والاقتصادية المحيطة، لكنه يبقى مجرد معامل ثقة خاص يقتصر على أفراد الأسرة أو العائلة أو الحي أو المنطقة، وليس له مردود اجتماعي واسع في العملية التنموية.

في مقابل ذلك نجد أن مستوى الانتماءات المدنية الحديثة ذات البعد الاختياري، والمتمثلة جزئيا في منظمات المجتمع المدني، ما تزال تشغل حيز ضعيف في الفضاء الاجتماعي الفلسطيني، وتكاد تقتصر على شرائح من الطبقة الوسطى، وهذا لا يسمح بنمو وانتشار الثقة الاجتماعية في دوائر واسعة. فمعامل الثقة داخل الانتماءات الحديثة قد لا يرتفع لدرجة الثقة العائلية، ولكن مردوده الاجتماعي كبير وواسع، وهو بذلك يفترض أن يلعب دورا مؤثرا في مسيرة التنمية. في هذا السياق تحتل المؤسسات الشبابية الفلسطينية، وما تقوم به من أنشطة مجتمعية تستهدف الفئات الشبابية التي تمثل أكثر من نصف المجتمع، مكانة مميزة في مجال تعزيز أو إهدار الثقة بين أفراد المجتمع كعنصر أساسي من عناصر الرأسمال الاجتماعي.

تشير معطيات هذا البحث الميدانية الكيفية إلى أهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الشبابية في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبمؤسساتهم وبمجتمعاتهم المحلية وبالآخر بشكل عام. ذلك على الرغم من بروز العديد من الانتقادات التي وجهت لبعض المؤسسات المتأثرة بالانقسامات المجتمعية والسياسية وبالثقافة التقليدية المحيطة بها بدرجة كبيرة،

أو المتعلقة ببعض المظاهر السلبية البارزة في بعض المؤسسات. فبالإجمال ما توفره هذه المؤسسات من بيئة تفاعلية مع الزملاء في إطار روح الفريق، ومع المجتمع المحلي ومع المؤسسات الأخرى عبر الشبكات المؤسساتية والأنشطة المشتركة، تساهم في تعزيز معرفة الشباب بالآخر دون توجيهات من العائلة أو قيود من المدرسة. فهذه البيئة تقحم الشباب من الفئات العمرية المختلفة، في بوتقة تجارب تفاعلية وتواصلية جديدة، وفي شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية خارج أطر العائلة والقرابة والجيرة. تنشأ هذه التجارب والعلاقات بشكل حر ومنفرد، لا تقيده سوى القوانين والتوجيهات العامة التي تحكم المؤسسة. لذلك تعتبر هذه المؤسسات، وما توفره من مساحات للتفاعل والالتقاء والتواصل مع الآخرين، فرصة هامة للانفلات من قيود وتوجيهات وآراء الآباء والعائلة والمدرسة، وتدخلهم في تجربة حياة جديدة مبكرا، تساهم في تطوير قدراتهم وصقل شخصيتهم، وفي تنشئتهم على قيم وممارسات جديدة تعزز من الثقة.

إحدى أهم العوامل التي تساهم من خلالها المؤسسات في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبزملائهم وبالمؤسسة التي ينتمون لها هي الأنشطة الجماعية، الرياضية والفنية والكشفية والتعاونية، التي توفرها لهم هذه المؤسسات. ويلاحظ من إفادات بعض القائمين عليها؛ أن الفئات العمرية الصغيرة من الشباب 10–16 هي الأكثر اندفاعا وتحمسا للمشاركة في كافة نشاطات وبرامج المؤسسات الشبابية، وبالتالي هي الأكثر استفادة من المناخ العام التي توفره هذه المؤسسات والتي تنشئهم على العمل الجماعي والتعاون والتواصل مع الآخرين. بينما الفئات العمرية الأكبر هي أكثر انتقائية في مشاركتها، وغالبا ما تشارك في نشاط واحد ولا تكترث بالأنشطة الأخرى. وفي هذا السياق يرى بعض مسؤولي المؤسسات الشبابية أن الشباب الذين نشأوا في المؤسسة منذ الصغر هم أكثر انتماء للمؤسسة وأكثر ثقة بها وبالمؤسسات المشابهة، مقارنة الشباب الذين التحقوا بالمؤسسة في أعمار متقدمة.

ويلاحظ بشكل عام من مقابلات الشباب المشاركة في المجموعات المركزة، أن ثقتهم بمؤسساتهم (الأندية والمؤسسات الحديثة) عالية بشكل عام بسبب ما تقدمه هذه المؤسسات لهم. ولكن أفاد البعض بأن الثقة بالأندية هي أعلى من الثقة بالمؤسسات

الشبابية الحديثة. وفسر ذلك بقوله : تنشئ *الأندية جيل من الشباب المنتمي لها منذ الطفولة، بالتالي ترتفع درجة الانتماء لها،فنحن نعرفها جيدا ونعرف أنها رغم ملاحظاتنا العديدة على بعض الممارسات فيها، أنها جزءا من مجتمعنا الذي نعيش فيه، وقد كبرنا وهي موجودة بجانبنا ولعبنا في ملاعبها في طفولتنا ونشأنا فيها وسنرسل أبناءنا إليها".*

يلاحظ من ذلك أن اندماج الأندية مع محيطها الاجتماعي تاريخيا من خلال أنشطتها التقليدية، الرياضية والكشفية والفنية المعروفة، وما تقدمه هذه الأندية للأهالي وللأطفال والشباب خلال السنوات الطويلة يعزز من الثقة. كما أن معظم الأندية معروفة للشباب بسبب تجاربهم الشخصية معها أو من خلال أصدقائهم أو من خلال الأقارب وهو ما يعزز الثقة بها أكثر من المؤسسات الشبابية الحديثة التي لا يعرفونها مباشرة ويسمعون عنها.

ولكن هذه الثقة العالية نسبيا بالأندية لا تعني غياب تام للملاحظات والانتقادات التي وجهت من قبل المشاركين. فقد أشار الشباب المشاركين في المجموعات المركزة إلى العديد من السلبيات فيها. فمثلا أشار البعض إلى غياب الممارسات الديمقراطية في بعض الأندية، وعدم إتاحة الفرصة أمام الشباب الصغار للمشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في قيادة المؤسسة. كذلك أشار البعض إلى أن النزعة الأبوية في التعامل مع الشباب وعدم الثقة بقدراتهم والتمييز بين الأعضاء تبعا للعائلة أو النوع الاجتماعي يخلق أزمة ثقة في المؤسسة بين الأعضاء فيما بينهم، وكذلك بين الأعضاء والمؤسسة بشكل عام. كما أكد معظم المشاركين على أن سيطرة العائلية أو الفصائلية على بعض المؤسسات هو من العوامل الهامة التي تقلل من ثقة بعض الشباب الكفوء والنشيط بمؤسساتهم وتدفعهم للتسرب منها.

ونوه البعض إلى أن احتمال التسرب من النادي يزداد عند الدخول في مرحلة الرشد، لأن أنشطة الأندية أكثر ملاءمة للأطفال منها للكبار، باستثناء بعض النشاطات القليلة وخاصة الرياضية. وأشار البعض إلى أن تسرب الشباب من المؤسسات الشبابية

وفقدانهم للثقة بها يعود إلى إهمال هذه المؤسسات لهم وعدم توفير النشاطات الملائمة والتي تحاكي رغباتهم. فبعض هذه الأندية ركز نشاطاته على فئات عمرية معينة وأهمل الفئات العمرية الأخرى وخاصة فئات ما بين عمر 18–29 عام. فقد أفاد أحدهم أن " *الأندية تتحمل المسؤولية في إهمال الشباب لها وعدم الوثوف بها بسبب قلة الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات*". كما أفاد آخر أن "*العديد من الأندية لا تقوم بنشاطات مستمرة ودائمة ومتنوعة لجلب الشباب، كما أن بعضها لم يوجه نشاطاته إلى الأعضاء، بل إلى المجتمع ككل وأهمل الأعضاء أو جزء منهم، كما أن بعضها* لم يجدد في طبيعة نشاطاته كي يستقطب الشباب إليه، ولم يتكيف مع الحاجات الجديدة التي بدأت تبرز لدى الشباب بفعل الظروف المحلية أو العالمية".

بالمقابل يلاحظ من إجابات غالبية المشاركين في ورشات العمل، أنه رغم ثقتهم بالمؤسسات الشبابية الحديثة إلا أن لديهم شكوك وتساؤلات حول بعضها، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة مصادر تمويلها، والأجندات الخفية التي تقف وراء أهداف الممولين والتي قد تنعكس على توجهات المؤسسة ونشاطاتها. بينما الأندية تبقى في نظرهم "بمنأى عن اشتراطات التمويل الأجنبي بحكم أن مصادر تمويلها الأساسي هو المجتمع المحلي، أو تبرعات المهاجرين، أو السلطات المحلية، وتعتمد بشكل قليل على التمويل الأجنبي. كما أن طبيعة أنشطتها ومجالات عملها لا تثير شكوك حول أهدافها المعلنة والخفية".

ويلاحظ أيضا من مقابلات الشباب أن ممارسات وبرامج بعض المؤسسات الشبابية الحديثة تسيء إلى هذه المؤسسات، فمنها من يعمل في إطار برامج تطبيع مع المؤسسات الإسرائيلية ويشجع الشباب على المشاركة في هذه البرامج من خلال رحلات للالتقاء مع الشباب الإسرائيلي، أو التواصل معهم في إطار برامج تدريبية محددة الأهداف. وقد أثارت هذه المؤسسات علامات استفهام حول برامج المؤسسات الحديثة الأخرى مهما تكن أهمية هذه البرامج ودرجة الفائدة منها.

وعلى صعيد آخر، أشار البعض إلى أن من مؤشرات تراجع دور المؤسسات الشبابية في تعزيز ثقة الشباب بمجتمعهم المحلي، وتعزيز ثقة المجتمع بهم، هي ضعف دور

المؤسسات الشبابية في خدمة المجتمع المحلي بسبب تراجع الأنشطة التعاونية التطوعية التي كانت منتشرة في السبعينات والثمانينات. فمن أهم مظاهر تراجع دور هذه المؤسسات المجتمعي هو عزوف الشباب عن المشاركة في الأنشطة التطوعية المجتمعية. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة لخصها أحد المشاركين بقوله *"يعود السبب إلى إنتشار تقاليد وثقافة العلاقات المادية بين الناس بحيث أصبح كل عمل مرتبط بأجر تبعا للمثل الشعبي القائل "لا شئ ببلاش إلا العمى والطراش". وكذلك إلى عدم توفر الوعي لدى الشباب بأهمية النشاطات التطوعية التي تعزز تواصل الشباب مع مجتمعهم وترسخ انتماءهم الوطني"*.

ولا شك أن منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني تتغير بسرعة، وهي تزيد من صعوبة عمل المؤسسات الشبابية، حيث سادت القيم المادية على علاقات الأفراد, فأصبحت المصالح والمنافع الشخصية هي التي تحدد شكل العلاقات الاجتماعية وطبيعتها. وانعكس ذلك سلباً على فكر المواطن وممارساته اليومية, وأدى إلى الاستخفاف بأهمية تجويد العمل, وسادت اللامبالاة والاستهتار, وتوارت قيم التضامن والتعاون. كما سادت قيم الاستهلاك الترفي, فلم يعد الاستهلاك قيمة مقابلة لقيمة الإنتاج, بل أصبح وسيلة لتحقيق طموحات طبقية وتباهي اجتماعي، ولعبت وسائل الإعلام أدواراً مؤثرة في ترسيخ قيم الاستهلاك والتملك. كما شاع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية, وتعززت سلبية المواطنين وانصرافهم عن قضايا المجتمع ومشكلاته, وأصبح الانشغال بهموم الحياة الفردية والأسرية فقط هو الهم الأساسي لديهم، وتم إحلال النزعة الفردية محل النزعة الجماعية. ولا شك بأن في ظل مجمل هذه القيم وغياب تصور الناس لأنفسهم كشركاء في المجتمع، وأن ذلك المجتمع بما لديه من موارد وأرصدة هو ملك للمواطنين، يضعف اهتمام الأفراد بالشأن العام، ويضعف النزوع للعمل والتعاون الجماعي. وبالمحصلة تؤثر مجمل هذه القيم سلبا على سلوكيات الشباب، وتساهم في تآكل ثقتهم بمجتمعهم، مع استبقاء الحدود المنخفضة لهذا النوع من الثقة في دوائر العلاقات القرابية التقليدية. لذلك تظهر المؤسسات الشبابية، وتحديدا الأندية بنشاطاتها المختلفة، وخاصة الأنشطة التطوعية والتضامنية، كأنها أنشطة مخصصة فقط لتسلية الأطفال والشباب صغار السن، ينأى الكبار بأنفسهم عنها. ولا شك بأن الأسرة

والمدرسة والهيئات العامة الحكومية وغير الحكومية كلها مسؤولة عن هذه المظاهر، وعن انخفاض إقبال الشباب على الأعمال التعاونية التطوعية، وانخفاض درجة وعيهم بأهميتها وهو ما يؤثر سلبا على درجة انتماء وثقة الشباب بمجتمعهم، وعلى درجة ثقة مجتمعهم بهم.

ويلاحظ كذلك، أن المؤسسات الشبابية تسيء فهم أهداف وطبيعة النشاط التطوعي، وقد عبر أحد الشباب عن ذلك بقوله:" "أن المؤسسات الشبابية لا تفهم فلسفة العمل التطوعي وتتعامل مع المتطوعين من الشباب كأنهم يعملون لحسابها وعادة ما يتم استغلالهم، بينما جوهر العمل التعاوني يقوم على خدمة المجتمع من خلال هذه المؤسسات وليس خدمة المؤسسات نفسها".

وبالإجمال، إذا تأملنا آراء ومواقف الشباب، المشاركين في المجموعات المركزة، من المؤسسات الشبابية، وآليات عملها وأشكال مأسستها، نجد أنها تتراوح على متصل يبدأ بمن يشكك بأهمية دور هذه المؤسسات انطلاقا من تجاربه الخاصة، حيث لا يرون داخلها قيماً وأخلاقيات مغايرة عما هو سائد، بل يعتبرونها تعيد انتاج القيم والممارسات السائدة في مجتمعاتها المحلية بسبب خضوعها للعائلية والعلاقات التقليدية. وقد أكد هؤلاء على أن هذه المؤسسات، وخاصة الأندية والمراكز الشبابية في القرى وبشكل أقل في المدن والمخيمات، أصبحت تخضع للعلاقات العائلية وللاعتبارات القرابية وللقيم الأبوية والذكورية في قيادتها وتوجيهها، بحيث أصبحت السمة الغالبة التي ترسم خارطة الثقة وعدم الثقة بين أعضائها هي أيضا العلاقات التقليدية، التي تحدد أفق الثقة الاجتماعية وتخضعها لانضغاط نطاقها، وتقلص مجال تأثيرها الإيجابي. لذلك لم تستطع هذه الأندية والمراكز، حسب رأيهم، أن تؤسس تحولاً جديداً يخلق نمطاً مغايراً من الاستثمار في ترابطات أصلية تعزز الثقة في إطار دائرة واسعة، لأن طريقة عمل هذه الشبكات تظهر كملحق لأسلوب ومنطق الشبكات التقليدية بما تحمله من قيم وثقافة تقليدية، أكثر منها ككينونة فاعلة في تطوير وتعميم الثقة النشطة على المستوى الواسع.

وعلى الطرف الآخر من المتصل، نجد شبابا يرون في المؤسسات الشبابية أشكالا مؤسسية هامة تساهم في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبالآخرين كونها تمنحهم فرصا

لخوض تجارب مجتمعية خارج إطار العائلية والمدرسة، وتكسبهم مكانة ورمزا اجتماعيا مميزا. وبين هذان الطرفان انحازت آراء الأغلبية بالتأكيد إلى أهمية هذه المؤسسات في تعظيم عنصر الثقة لدى الشباب كعنصر أساسي من عناصر الرأسمال الاجتماعي، مع التحفظ على العديد من الممارسات والمظاهر السلبية المتفشية فيها والتي يجب تجاوزها.

4-5 المشاركة الشبابية الجماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية

تساهم شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية أو ما يعرف أحيانا ب "مجتمعات الانترنت"، إن أحسن استعمالها، في تعزيز رأس المال الاجتماعي. فالاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تراكم رأس المال الاجتماعي من خلال تعميق التشابك الاجتماعي، وتفعيل القيم الأخلاقية، وتعزيز العمل المشترك بين الأفراد أو الجماعات. وبفضل بروز وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت، مثل " الفيسبوك " و" دويتر" و "يوتيوب" وغيرها، نشأت المنتديات الالكترونية والجماعات الافتراضية والمُدوّنون، وغيرها من الشبكات الاجتماعية والسياسية بين الشباب في فلسطين أسوة بالمجتمعات العربية المجاورة. وكما أشرنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، أكدت العديد من الدراسات المسحية أن الشباب الفلسطيني هم أكثر الفئات الاجتماعية تفاعلا مع الشبكات الرقمية والانترنيت. فمعدلات استخدام الإنترنت وغيرها من وسائل المعلوماتية بتزايد مستمر ضمن مختلف الشرائح الشبابية.

ومن الملاحظ أن تلك الشبكات قد أدت في العديد من البلدان العربية المجاورة، وخاصة في مصر وتونس، إلى تعزيز التبادل والثقة والمشاركة الجماعية في الحياة العامة، كما ساهمت في زيادة حيوية البني الاجتماعية والسياسية وفاعليتها، ما أضاف زخماً معرفيا قوياً إلى الحياة السياسية والاجتماعية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تفاعل الشباب الفلسطيني على بعض شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديدا الفيس بوك، قد بدأ مبكرا نسبيا، أي قبل الثورات الشبابية في العالم

العربي. فقد وجد في الفضاء الافتراضي عدد كبير من المدونات الفلسطينية التي استخدمت هذا المنبر كآلية إعلامية. وقد كان لهذه المدونات دورا هاما في طرح القضايا المتعلقة بظروف الحياة في فلسطين تحت الاحتلال، وفي فضح الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وحشد الدعم المعنوي لهم، وكشف أثر الحصار وواقعه على قطاع غزة. كذلك برزت العديد من المدونات الفلسطينية التي استخدمت في نقاش الأوضاع الفلسطينية الداخلية، لا سيما الانقسام بين فتح وحماس وغيرها من القضايا الفلسطينية الداخلية (فطافطة، 2011).

وفي عام 2007، دخلت مجموعة من الفلسطينيين في اشتباك افتراضي مع الإسرائيليين على صفحات الموقع الإلكتروني "الفيسبوك عندما أقدم الموقع على إسقاط اسم فلسطين من قائمة البلدان التي يختارها المشاركون في الموقع عند تسجيل مشاركتهم (بعدما كان الاسم موجودًا أساسا)، وحُرم بالتالي آلاف الفلسطينيين من أعضاء الشبكة من تحديد فلسطين موقعًا لهم ضمن معلوماتهم التعريفية، وفجر ذلك جدلاً على مستوى عالمي في ساحة افتراضية حول القضية الفلسطينية نفسها طيلة عام تقريبا. وقد انتهى هذا الاشتباك بإعادة إدراج اسم فلسطين على القائمة.

ومنذ ثلاثة سنوات ظهرت مئات المجموعات والحملات على الفيسبوك في مجالات مختلفة ومتعددة، منها مجالات رياضية، وثقافية، وأدبية، وسياسية واجتماعية، وقضايا المرأة وغيرها. ونشطت مجموعات الفيسبوك في المجال السياسي بشكل ملحوظ بعد ثورة تونس ومصر، فظهر عشرات من المجموعات الافتراضية التي ضمت عشرات الآلاف من الأعضاء، أهمها: مجموعة " حملة التمثيل الوطني الفلسطيني" و" شبكة الشباب الفلسطيني" و"الشعب يريد إنهاء الانقسام ... الشعب يريد إنهاء الاحتلال" و" حملة الشباب الفلسطيني للتمثيل الديمقراطي" و"جمهورية فلسطين الإلكترونية"، ومجموعة " مليون توقيع لنعلن أن إسرائيل دولة إرهاب"، و"مجموعة مقاطعة إسرائيل وبضائعها"، ومجموعة " كسر حصار غزة الظالم"، ومجموعة "دعوة للحوار الفلسطيني الفلسطيني" و" يلا ننهي الاحتلال" و"الانتفاضة الثالثة".

يلاحظ أن السمة الغالبة لمعظم مضامين وأهداف هذه المجموعات هو غلبة القضايا والشؤون السياسية الداخلية أكثر منه الحقوقي أو الاجتماعي أو المطلبي. كما يلاحظ في العديد منها عدم الربط في شعاراتها بين التغيير الداخلي وضرورات تصعيد المقاومة، ويظهر حاليا أنها بدأت تغير من شعاراتها لتربط بين ما هو داخلي بالمقاومة. فمثلا مجموعة "الشعب يريد إنهاء الانقسام...وإنهاء الاحتلال" حددت هدفها الأساسي في البداية بإنهاء الانقسام وليس بإنهاء الاحتلال. وبعد نقاشات طويلة أضافت إلى شعارها "إنهاء الاحتلال". بينما حددت "حملة الشباب الفلسطيني للتمثيل الديمقراطي" أهدافها الرئيسية؛ بعقد انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، و وإدراج جميع أبناء الشعب الفلسطيني في تلك الانتخابات أينما تواجدوا – في الوطن، وفي الشتات وفي السجون وفي مخيمات اللاجئين، على أن تكون هذه الهيئة التمثيلية الجديدة انعكاسا لجميع قطاعات الشعب الفلسطيني، وبموجبها يتم إصلاح وإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تجسد إرادة الشعب الفلسطيني كله وبالتالي لم تذكر شيء عن المقاومة. كذلك ركزت "حملة التمثيل الوطني الفلسطيني" هدفها الرئيسي في انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد يمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني بكل أطيافه وأجياله في كافة مناطق تواجده، داخل الوطن المحتل في الأراضي المحتلة عام 48 وعام 67 وفي كافة مناطق الشتات ولم تذكر شيء أيضا عن المقاومة. ويلاحظ بشكل عام أن الهدف المشترك بين غالبيتها هو خلق منبر لتبادل الأفكار والأطروحات لتعظيم فرص العمل المشترك الهادف والمنسق لتجاوز الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني والقضية الفلسطينية بشكل عام

كذلك من السمات البارزة لهذه المجموعات والحملات، هو تركيزها على أن تكون منبرا حرا للشباب الفلسطيني، وتركيزها على ضرورة التشبيك مع الشباب الفلسطيني في الشتات خاصة، ومع الشباب العربي عامة. كما أن معظمها ركز على استقلالية مجموعاتها أو حملاتها عن الأحزاب والفصائل المختلفة. وهو ما يظهر مثلا في تعريف وأهداف "شبكة الشباب الفلسطيني" والذي جاء فيه ما يلي: "شبكة الشباب الفلسطيني هي تحالف مستقل, غير حزبي، أسسه مجموعة من الشبان والشابات الفلسطينيين في الشتات حول العالم نتيجة لاحتلال الوطن الأم. إن انتماءنا لفلسطين، وعزمنا على صون هويتنا

الفلسطينية، ورغبتنا في المشاركة في تحرير أرضنا وشعبنا، أمور دفعت بنا إلى بناء هذه الشبكة التي تصبو إلى إيصال صوت الشباب الفلسطيني وتعزيز دوره في بناء مستقبل أفضل له ولأبنائه من بعده. تتألف شبكة الشباب الفلسطيني من شبان وشابات تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، قادمون من 33 بلد مختلف في أوروبا والعالم العربي والأمريكيتين. وقد حددت هذه الشبكة أهدافها بما يلي: " إحدى أولى اهتماماتنا هي بناء منصة من خلالها يستطيع الشباب الفلسطيني مهما كانت خلفيته، ومهما كانت كفاءاته الالتقاء والتعارف والتعرف على الهويات الفلسطينية الموجودة. والهدف من وراء ذلك هو تمكين الشباب الفلسطيني من المعارف والخبرات اللازمة للتنظيم والتنسيق فيما بينهم تحت مظلة واحدة، في سبيل التوصل إلى حل عادل وعملي للمحنة التي يعيشها الفلسطينيون" (الموقع الكتروني لشبكة الشباب الفلسطيني).

ورغم تشديد معظم هذه المجموعات على استقلاليتها الحزبية، إلا أن ميول بعضها السياسي وارتباطاته الحزبية تظهر بشكل جلي من خلال شعاراتها وطبيعة النصوص المستخدمة. فمثلا مجموعة الانتفاضة الفلسطينية الثالثة التي ضمت نحو 100 ألف مشترك، برز توجهها الديني وقربها من حركة حماس من خلال الصور والشعارات الدينية المرفوعة. وهو ما يلاحظ كذلك في مجموعة " التحضيرات لثورة الكرامة " في قطاع غزة حيث يبرز ميولها الفتحاوي من الشعارات الفتحاوية التقليدية الواضحة التي تستخدمها.

وعلى الرغم من تعدد هذه الشبكات والحملات، وتنوع مضامينها، إلا أنه يمكننا تلمس أهميتها وملاحظة مدى فعاليتها في خلق شبكات شبابية منظمة نسبيا، وفي تعزيز التواصل والتماسك والثقة بين الشباب الفلسطيني. وهو ما يساهم في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني. كما ساهمت هذه الشبكات في توسيع الحيز العام المتاح فلسطينيا للتواصل وتبادل الآراء والنقاشات بحرية وصولا إلى تحركات وأفعال جمعية حقيقية، وهو ما تم فعلا في عدة مناسبات، كان أهمها المظاهرات والمسيرات المطالبة بإنهاء الانقسام في 15 آذار، والحراك الشبابي الواسع في ذكرى يوم النكبة.

وقد ناقش الشباب المشاركون في المجموعات المركزة، وبعضهم مشاركون نشطون في الشبكات والمجموعات الافتراضية، مدى مساهمة هذه الشبكات في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني في المجتمع الفلسطيني، وفي تنمية قدراتهم على التحرك الجماعي والتأثير على مجريات الأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية، من خلال تطوير أشكال متعددة من التواصل والتشبيك والتحرك الجماعي. ويمكن توضيح نتائج المقابلات والنقاشات مع الشباب المشاركين بما يلي:

أولا: أجمع غالبية المشاركون والمشاركات على أهمية شبكات الاتصال الاجتماعي، إن استخدمت بشكل إيجابي، في تنمية قدراتهم المعرفية، وتوسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية، والتواصل مع الآخرين، وتبادل الآراء حول قضايا تتعلق بحياتهم ومستقبلهم. بينما برز هناك انقساما بين آراء الشباب حول مدى قدرة هذه الشبكات على التأثير في الواقع، وخاصة ما هو متعلق بالواقع السياسي أو بعض القضايا الاجتماعية ذات علاقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. فقد أكدت الأغلبية المشاركة من أنهم يبنون آملا كبيرة على قدرة الشبكات الاجتماعية والمجموعات الافتراضية المتشكلة على أسس سياسية في إعادة الثقة لدى الشباب بأنفسهم، وبقدرتهم على التغيير أو التأثير على مجريات الأحداث السياسية، واستعادة دورهم في العمل السياسي من خلال خلق قوة جماعية ضاغطة على القيادة السياسية وعلى الفصائل والأحزاب المختلفة. وقد عبر عن ذلك أحد الشباب النشطاء المشاركين بقوله: *" إن التجاوب الذي وجدناه من الشباب مع الحملات التي أطلقناها كان مفاجئا لنا، فقد ألقى ذلك على عاتقنا مسؤوليات كبيرة لم نكن نتوقعها، لأنه أصبحنا مضطرين للتعامل مع آلاف الشباب الذين يؤمنون بحملاتنا، ويمنحونا الثقة وينتظرون منا الكثير، ويعلقون آملا كبيرة على ما بدأنا به. وقد شعرنا بمدى اهتمام الشباب، ومعظمهم من طلبة المدارس والجامعات، بقضايا الشأن العام وبالظروف السياسية السيئة التي نعيشها، وبمدى حاجتهم للتعبير عن آرائهم والتواصل فيما بينهم للبدء بعمل شيء على الأرض، وبمدى إيمانهم وثقتهم بقدرتهم على التغيير من خلال هذه الشبكات والحملات. ورغم أننا نزلنا بشكل متسرع نوعا ما على الميدان في 15 آذار إلا أننا التجاوب كان أكبر مما توقعناه".*

بالمقابل نلاحظ أن الأقلية عبرت عن عدم ثقتها أو إيمانها بجدوى هذه الشبكات. فأشار البعض إلى "أنه ينبغي الحذر من المبالغة في قدرة هذه الشبكات والحملات على التحول إلى واقع على الأرض، وإحراز إنجازات في المجال السياسي أو الاجتماعي لأن هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي تمنع ذلك في إطار الخصوصية السياسية الفلسطينية". ويلاحظ بروز تفاوت بين شباب المناطق المختلفة في الأراضي الفلسطينية. فمثلا أظهر شباب القدس ثقة أقل من شباب المناطق الأخرى بهذه الحملات بسبب ضعف تفاعل وتجاوب شباب القدس مع هذه الشبكات والحملات تحسبا للرقابة الإسرائيلية، وصعوبة تحويلها إلى تحركات حقيقية على الأرض. وقد تكون تلك من الأسباب التي أدت إلى بروز شبكات ذات طابع اجتماعي في القدس أكثر من غيرها من المناطق مثل؛ "مجموعة شباب من أجل القدس" التي تضم ما يزيد عن 3000 مشارك ليس لهم أي انتماء حزبي أو سياسي، ويركزون على رفض الممارسات الاجتماعية الخاطئة في القدس، كما يرفضون معاكسات البنات في الشوارع، وعلى أبواب المدارس، ويحاربون تعاطي المخدرات وانتشارها بشكل كبير في صفوف الشباب المقدسي، ويطالبون بأن تكون القدس رمزاً للثقافة والكرامة والحرية.

بالمقابل يلاحظ بروز ميول الشبكات الشبابية في شمال وجنوب الضفة الغربية للنزعة المناطقية حيث تعالج قضايا سياسية، وبالدرجة الثانية قضايا اجتماعية. بينما برز ميول شباب وسط الضفة وتحديدا رام الله، وشباب قطاع غزة إلى المجموعات الوطنية العامة والتشبيك مع الشباب الفلسطيني في الشتات وجميعها يغلب عليها الطابع السياسي.

ثانيا: عبر معظم الشباب المشاركين في المجموعات المركزة، عن تحقيق الحراك الشبابي، الذي تم بفضل التواصل الافتراضي، بعض الانجازات على أرض. وأهم تلك الانجازات كانت ما حدث من تحركات فعلية في العديد من المناسبات السياسية، آخرها كان ما حدث في ذكرى النكبة وذكرى النكسة. والنتيجة الأهم برأيهم هو اهتمام الرأي العام بتحركاتهم وسماع القيادة السياسية لهم أكثر من أول وهو ما يبدو، بالنسبة لغالبتهم، مؤشرات إيجابية على إمكانية استعادة دور الشباب في الحياة العامة وإمكانية التأثير على الواقع السياسي المعاش.

ثالثا: برزت فروق في آراء البنات المشاركات في المجموعات المركزة مقارنة بآراء الشباب. فقد أظهر بعضهن شكوكا في مدى نجاعة الشبكات الشبابية الافتراضية في تحقيق حراك شبابي واقعي وتحقيق إنجازات على الأرض بسبب تسلط الفصائلية عليها، وعدم القدرة على تحويل الحراك الافتراضي إلى حراك مؤثر على الأرض. كما كشفن عن العديد من المشاكل التي تحول دون إمكانية مشاركتهن بشكل واسع في الحراك الشبابي والحوارات، بسبب عدم قدرة قسم كبير منهن متابعة ما يحدث على الفيسبوك كونه غير متاحا لهن في المنزل وسائل الاتصالات اللازمة، وعدم قدرتهن على استخدامها في مقاهي الانترنيت كالشباب، وليس متاحا لهن المشاركة في الاجتماعات الشبابية التنسيقية لأسباب اجتماعية معروفة، وبذلك مشاركة غالبيتهن تبقى هامشية، ومحصورة في بعض الفتيات من منطقة رام الله أو في الفتيات الجامعيات أكثر من غيرهن.

رابعا: أكد كافة الشباب على أن الحراك الشبابي الافتراضي والواقعي كان نتيجة للإلهام الجماعي المستوحى من تجربة الشباب في تونس ومصر. ولكنهم أكدوا أيضا على أن الواقع الفلسطيني مختلف وبحاجة إلى ابتكار وسائل وطرح شعارات مختلفة، وعلى أن هناك العديد من التحديات التي يجب تجاوزها ، وأبدو وعيا وتفهما لهذه التحديات، وأهمها:

- ✧ تشرذم المجموعات الشبابية الافتراضية. فقد نشطت عشرات المجموعات على الفيسبوك تحديدا، وفرخت هذه المجموعات عشرات أخرى في فترة زمنية قصيرة. هذا من شأنه، إذا استمر، أن يعيق أي حراك شبابي على الأرض، كما من شأنه أن يعزز الشرذمة الاجتماعية بين الشباب وبالتالي سيساهم في تشكيل رأسمال اجتماعي استلابي وليس تمكيني.
- ✧ تباين الشعارات التي ترفعها هذه المجموعات. فقد برز عشرات الشعارات، والتحدي هو في قدرة هذه المجموعات على إيجاد قواسم مشتركة وشعارات تحظى بأوسع توافق وطني بين الشباب، وكذلك بين مكونات الشعب المتعددة. هذا التحدي ليس من السهل تجاوزه بسبب الشرذمة اجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع

الفلسطيني حاليا. ولكن بالمقابل هذه التباينات، والنقاشات بين الشباب حولها، قد يكون عاملا إيجابيا إذا ما نظر إلى مساهمته في بناء الوعي الجمعي للشباب الفلسطيني، وهو ما سيساعد على تعزيز الرأسمال التجسيري لدى الشباب.

- من التحديات الهامة التي طرحها الشباب هي كيفية مواجهة محاولات القمع والترهيب والرقابة والاحتواء من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة والقطاع ومن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. ويعتقد بعض الشباب أن المشكلة الأكبر تتمثل في تدخل الأحزاب الفلسطينية ومحاولات الاحتواء التي برزت منذ البداية.

أشار بعض المشاركين والمشاركات من رام الله ومن قطاع غزة، إلى العديد من المظاهر والممارسات السلبية التي برزت لدى القيادات الشابة، مثل النزعة النخبوية، والزعامتية والاستعلائية الرافضة للأحزاب ورموزها، وللمؤسسات القائمة، وللأجيال الكبيرة في السن. كما أشاروا إلى بعض مظاهر المبالغة في تقليد الشباب في ميدان التحرير من خلال بعض السلوكيات وفي رفع بعض الشعارات أو استخدام بعض الوسائل غير الملائمة فلسطينيا، مثلا حملة كتابة شعارات وطنية على ورقة النقد 200 شيكل وغيرها.

بالإجمال تساهم المؤسسات الشبابية والشبكات الافتراضية الشبابية الناشئة في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني لدى الشباب. ولكن ما زالت هذه المؤسسات والشبكات بحاجة لمزيد من الجهود ومن الدعم المالي والفني والمعنوي من الأطراف المجتمعية المختلفة لتجاوز بعض المظاهر السلبية في عملها.

5- خلاصة ومقترحات

لقد أثبتت التجارب الدولية للمنظرين التنمويين أن التفاوت الحضاري والتنموي بين المجتمعات ليس نتاجا فقط للتفاوت في الرأسمال المادي وفي الرأسمال البشري وفي الموارد الطبيعية وغيرها، بل هو أيضا نتاجا لشبكة واسعة ومعقدة من العلاقات الاجتماعية التي يحياها الأفراد، أو تتمتع بها الجماعات والمؤسّسات، والتي تحكمها مجموعة من القيم والمعايير والتوقعات، التي تساهم بمجملها في تعظيم قدرة الأفراد أو الجماعات على تحقيق أهدافهم، وإشباع حاجاتهم، من خلال موارد ومصادر نافعة يتمّ الحصول عليها بفضل تلك الشبكات.

في هذا الإطار، تعتبر الشبكات والجماعات التي تدمج الأفراد في مشاركة مجتمعية محلية من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، من العناصر الرئيسية لمفهوم الرأسمال الاجتماعي التمكيني، وهي الأكثر شيوعا في تعريفات هذا المفهوم، بجانب الفعل الجمعي، والتعاون، وتبادل المعلومات، والاتصال، والثقة بالآخرين. ومن المفترض أن تشكل المؤسسات الشبابية الفاعلة، وهي جزء من المجتمع المدني، إحدى الحاضنات الأساسية لهذه العناصر التي تساهم أنشطتها في خلق بيئة تساهم في تعزيز الرصيد الاجتماعي للشباب والمجتمع ككل.

من هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السليم والرشيد في قطاع الشباب مساهمة هامة للنهوض بالعملية التنموية في الأراضي الفلسطينية، كون فئة الشباب تشكل الفئة الاجتماعية الأكبر ديمغرافيا، والأكثر فاعلية ونشاطا في مجالات عديدة. ويعتبر هذا الاستثمار هو الأكثر استدامة، إذا وجه لبناء جيل قادر على مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية بإيجابية وبإبداع ومرونة. ولخلق جيل واع لقدراته وحقوقه، وملتزم بواجباته تجاه وطنه ومجتمعه ونفسه على قاعدة المواطنة والمساواة، ومشارك في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها.

ولا شك بأن الاهتمام بقطاع الشباب قد تزايد بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملموس، وتنامى عدد المؤسسات الشبابية وتنوعت المشاريع الخاصة بها، وتشكلت أطر ولجان شبابية جديدة نشطت في مجالات متعددة. وتعمل هذه المؤسسات الشبابية بأنماطها المتنوعة، في فضاء واسع من العلاقات والتوازنات الاجتماعية، وضمن منظومة معقدة من التوجهات القيمية والرغبات والتوقعات. ويشمل الفضاء الذي تتحرك بداخله هذه المؤسسات الأعضاء أنفسهم، وعائلاتهم والمجتمعات المحلية المحيطة بها، والهيئات الرسمية ذات العلاقة، كالبلديات والمجالس المحلية، والهيئات الرقابية والتنظيمية الحكومية، والمؤسسات المانحة. ولا شك بأن الواقع السياسي يفرض نفسه بقوة على هذه المؤسسات من خلال نشاطات الأحزاب والفصائل، ومن خلال الإجراءات الاحتلالية التي تقيد عمل هذه المؤسسات في العديد من المناطق وتراقبه عن كثب. وقد أدت الخصوصية السياسية الفلسطينية إلى تعظيم دور هذه المؤسسات وتنويع أنشطتها الموجهة للمجتمع المحلي أو الوطني، وتكثيف تفاعلها مع محيطها الاجتماعي، ومع المؤسسات الأخرى الشبيهة، وهو ما منحها أرصدة إضافية في التأثير الإيجابي على محيطها الاجتماعي.

في هذا السياق، تبرز أهمية المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية التي لعبت دورا حيويا في رفع مستوى الوعي السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والصحي للشباب، ومثلت إطارا مهما ومنظما للعمل السياسي إبان الاحتلال الإسرائيلي المباشر. فقد ساهمت الأطر التنظيمية الشبابية، التي كانت تشكل أذرعا لفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، بفعالية في العمل الوطني الكفاحي ضد الاحتلال. وأصبحت الأندية والمراكز الشبابية ولجان العمل التطوعي واللجان الشعبية أمكنة لتطور نشاطات هذه الأطر، والتي وجد فيها الشباب ما يمكن من خلاله التعبير عن قناعاتهم السياسية وواجباتهم الوطنية. أما بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، اتسع عمل المؤسسات الشبابية وتنوع، ليشمل برامج تركز على تنمية قدراتهم، وتطوير مهاراتهم في كافة المجالات التعليمية والمهنية والفنية والرياضية والثقافية والصحية. وبالتالي اتجهت العديد من هذه المؤسسات إلى أساليب عمل جديدة، وإلى تبني أهداف حديثة من حيث رؤيتها وتوجهها المجتمعي.

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف دور المؤسسات الشبابية بنمطيها، الأندية والمؤسسات الحديثة، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الافتراضية، في توليد رأسمال تمكيني (أو إعاقته) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال رصد مدى نجاحها في احتضان أنشطة الشباب (اتساع نشاطها ودرجة شموله)، وطبيعة هذه الأنشطة، وما تولده من شبكات علاقات وقيم وثقافة تعزز عناصر الرأسمال الاجتماعي التمكيني الأساسية. وكذلك من خلال الكشف عن مدى مساهمتها في تعزيز الفعل الجمعي لدى الشباب، والتماسك الاجتماعي، والثقة فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وفي تعزيز الرأسمال البشري، وفي تنمية الوعي الوطني وروح المواطنة لديهم. ودورها في توسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعية، وغيرها من قنوات الاتصال والتنسيق. وقد رصدت الدراسة ذلك آخذة بعين الاعتبار الفرص والإمكانات المتوفرة والتحديات والمعيقات المؤثرة في آفاق تعزيز دور هذه المؤسسات في هذا المجال. بالإضافة إلى دراسة التفاعل بين هذه المؤسسات والفواعل الاجتماعية المختلفة المؤثرة عليها في المجتمع الفلسطيني. كالمجتمع المحلي، والسلطات المحلية، والمدرسة والعائلة...ألخ.

وقد ركزت الدراسة على عناصر رأس المال الاجتماعي التمكيني التالية: مدى مشاركة الأفراد والمؤسسات في الأفعال الجماعية، ومدى انخراطهم في الشبكات الاجتماعية، ومدى مساهمة المؤسسات والشبكات في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهم وباتجاه مؤسساتهم، وطبيعة القيم والمعايير والسلوكيات التي ترعاها أو تعيد إنتاجها وخاصة تلك القيم والسلوكيات التي تساهم في تعزيز انتماءهم الوطني وتطوير شخصيتهم ومواهبهم وكفاءاتهم المعرفية وقدراتهم، والتي تعزز قيم المساواة والمواطنة والتكافل الاجتماعي والديمقراطية والعمل للصالح العام.

أظهر الجانب الكمي من البحث الميداني وفرة في البرامج والمشاريع الموجهة للشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أظهر تنوعا كبيرا في طبيعة هذه البرامج، وفي القضايا التي تركز عليها. فالصورة العامة تسمح لنا بالقول أن موضوع الشباب يحظى باهتمام خاص من قبل أوساط عديدة. فمن ناحية هناك استمرارية وحضور كبير

للأنشطة التقليدية للأندية الرياضية (الرياضية والكشفية والنشاطات الثقافية والترفيهية وفرق الرقص الشعبية). وفي الوقت نفسه تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تدفقا لأنشطة حديثة ضمن برامج ممولة، تشمل تنوعا كبيرا في أنشطتها، وتستهدف جوانب مختلفة من واقع الشباب. وتصمم هذه البرامج لتصل إلى فئات شبابية واسعة، خاصة المناطق التي تصنف أنها مهمشة (القرى على سبيل المثال).

وتتعاطى البرامج التي تستهدف الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مستويين: تعزيز فرص تمكين الشباب وفي الوقت نفسه تمكين مؤسساتهم (بما فيها الأندية). وقد يكون واقع الشباب الفلسطيني الذي لخصته دراسة لمنتدى شارك بأنه "طاقة الشباب قد تكون فرصة وقد تكون كارثة"، هاجسا لجهات دولية وأجنبية عديدة لزيادة التمويل المخصص لقضايا الشباب. إلى تطوير برامج متعددة المستويات، وتتعاطى مع مختلف جوانب اهتمامات الشباب، وأولوياتهم.

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة تركيز هذه البرامج على تطوير مهارات التواصل لدى الشباب، بما في ذلك مهارات استخدام أدوات التواصل الالكتروني، وكيفية تسويق خبراتهم، وتطوير مهاراتهم الإدارية، ومهارات المهنية في مجالات مختلفة، خاصة مجالات حديثة مثل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والتصوير وغيرها. وبعض هذه البرامج مصمم على درجة عالية من الكفاءة. وهي تتجاوز العمل مع النخب الشبابية، باتجاه تعميم هذه البرامج جغرافيا واجتماعيا (مناطق مختلفة، وفئات اجتماعية مختلفة، خاصة الفتيات والريفيين). ومن البديهي أن أثر هذه البرامج على خبرات الشباب ومهاراتهم سيكون إيجابي. وفي الوقت نفسه يرسي أساس لزيادة درجة تمكين الشباب وتفعيل دورهم الاجتماعي. فمن ناحية تصمم البرامج بحيث تدفع الشباب للعمل ضمن فريق، ومن ناحية أخرى تطور مهارت وخبرات تدفعهم لترجمتها في أنشطة مشتركة.

الإشكالية الأهم في هذا المجال تتمثل في أثر هذه البرامج على مستوى مضامين الهوية الجمعية للشباب الفلسطيني، فهي غير محملة بقيم تعزيز الجانب المقاوم في الهوية الفلسطينية، بمقدار ما تؤدي إلى خلق إنسان معولم، لديه مهارات التواصل في شروط

العولمة، دون أن تكون مدعمة، بالضرورة، بأرضية صلبة يقف عليها الشباب، والتي تتمثل في تنمية هويته الوطنية ذات البعد المقاوم. والتي تحدد له أولوياته وخياراته اللاحقة.

وقد بينت نتائج القسم الكمي معاناة المؤسسات الشبابية المبحوثة من مظاهر سلبية عديدة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب. وهذا التشخيص العام يأتي على أرضية الإقرار أن وجود هذه المؤسسات، والدور الذي تقوم به يحتل أهمية كبيرة. فهي الضلع الثالث في المؤسسات الاجتماعي التي تؤثر مباشرة في الشباب، وفي مصائرهم بالإضافة إلى العائلة والمؤسسة التعليمية. وبالتالي فإن الفكرة الموجهة للاستنتاج الرئيسي في هذا المجال تتمثل في أنها تقوم بدور مهم، ولكن تحتاج إلى تطويره في جوانب مختلفة. خاصة تطوير آلية قيامها بعملها، وتطوير مضامين برامجها وأنشطتها، وتطوير بناها وبيئتها العامة، وفي إعطاء حيز أكبر للشباب في قيادة وتوجيه مؤسساتهم, بحيث تصبح جاذبة بقوة للشباب كإطار لتفعيل طاقاتهم.

وفي هذا السياق تبين أن المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة خاصة في مجال الثقة والتضامن. بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى. وهذا مرتبط بطبيعة كل من النوعين. فالأندية تمثل مؤسسات قاعدية قائمة على العضوية الواسعة. في المقابل فإن المؤسسات الحديثة قائمة على التخصص والعمل المهني، وبالتالي تولد نزعة التعامل مع المستفيدين وفق قاعدة "الزبون– مقدم الخدمة". وبالتالي فإن كل نوع يطور جوانب معينة في واقع الشباب الفلسطيني. والمطلوب في هذا المجال تعزيز التعاون والتكامل بين النوعين، واستغلال الميزات النسبية لكل من النوعين. وهو ما نراه في تصميم العديد من البرامج الموجهة للشباب والتي تقاد من قبل مؤسسات حديثة، وتنفذ من خلال، أو في أطار المؤسسات التقليدية.

ويتأثر أداء المؤسسة الشبابية بالإطار المجتمعي العام الذي تعمل فيه (القرية أو المخيم أو الحي)، وبتقاطعاته الاجتماعية والثقافية. ويتأثر أيضا بالظروف العامة القائمة على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتأثر أدائها بعوامل ذاتية تتعلق بالبنية

الإدارية للمؤسسة/ وآليات العمل والمتابعة القائمة فيها. لكن كانت النتائج الكمية في هذا السياق مخيبة للتوقعات، فقد أكد مسئولي المؤسسات المبحوثة على المعيقات الموضوعية التي تحد من تعظيم أثر مؤسساتهم في هذا المجال، وأهملوا أثر العوامل الذاتية. وهذا ما جرى معالجته في القسم الكيفي من الدراسة.

وأظهرت الدراسة من خلال أدوات البحث الكيفي المختلفة، المقابلات والمجموعات المركزة والحالات الدراسية، أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الشبابية بنمطيها، الأندية والمؤسسات الحديثة، وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التجسيري لدى الشباب. وتبرز أهمية هذا الدور من خلال مساهمة هذه المؤسسات في تعزيز ورفع مستوى الفعل الجمعي والتعاون لدى الشباب الفلسطيني من خلال مشاركتهم في البرامج والأنشطة المختلفة التي تقدمها. فمهما تكن طبيعة هذه البرامج والأنشطة، والتحولات التي طرأت عليها، إلا أنها بالإجمال توفر مناخا ملائما لممارسة الأفعال الجمعية والأعمال المشتركة بين الشباب، وهي تعزز روحية الفريق من خلال دمجهم في فرق رياضية وكشفية ولجان فنية وثقافية وعمل تعاوني، والتي لها تأثير إيجابي كبير على تنمية قدراتهم في العمل الجمعي والتضامني.

كما أظهرت الدراسة دور المؤسسات الشبابية الهام في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال ما تتيحه هذه المؤسسات للشباب من أنشطة تواصلية مع مجتمعاتها المحلية. فالمؤسسات الشبابية بمجملها، كفاعل اجتماعي وحاضن لأنشطة متعددة، تساهم في تعزيز اندماج الشباب فيما بينهم، وفي تعزيز تواصلهم مع مجتمعاتهم المحلية. ولكن يلاحظ أن هذا الدور يتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها: طبيعة المؤسسة (نادي أم مؤسسة حديثة)، وطبيعة التجمع السكاني الذي تتواجد فيه (قرية أو مخيم أو مدينة)، ودرجة الانقسام والاستقطاب السياسي والاجتماعي في المجتمع المحلي، ودرجة وعي قيادة المؤسسة لدورها المجتمعي.

كذلك، تشير معطيات هذا البحث الميدانية إلى أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الشبابية في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبمؤسساتهم وبمجتمعاتهم المحلية وبالآخر بشكل

عام. ذلك على الرغم من بروز العديد من الانتقادات التي وجهت لبعض المؤسسات بسبب تأثرها بالانقسامات المجتمعية والسياسية، وبالثقافة التقليدية المحيطة بها بدرجة كبيرة، أو ببعض المظاهر السلبية المتعلقة بالتمييز بين الأعضاء على خلفية النوع الاجتماعي أو الدين أو الانتماء السياسي والتي تسود في بعض المؤسسات. فبالإجمال ما توفره هذه المؤسسات من بيئة تفاعلية مع الزملاء في إطار روح الفريق، وعلى أسس من المساواة، ومع المجتمع المحلي ومع المؤسسات الأخرى، عبر الشبكات المؤسساتية والأنشطة المشتركة، تساهم في تعزيز معرفة الشباب بالآخرين، دون توجيهات من العائلة أو قيود من المدرسة. فهذه البيئة تقحم الشباب من الفئات العمرية المختلفة، في بوتقة تجارب تفاعلية وتواصلية جديدة، توفر مساحات من التفاعل والالتقاء والتواصل مع الآخرين، تدخلهم في تجربة حياة جديدة مبكرا، وتساهم في تطوير قدراتهم وصقل شخصيتهم وتعزيز استقلاليتهم، وفي تنشئتهم على قيم وممارسات جديدة تعزز من الثقة.

وتظهر الدراسة بعض العوامل والمظاهر السلبية المؤثرة سلبا على دور ومساهمة هذه المؤسسات المجتمعية، والتي تعتبر عوامل معرقلة لدورها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، ويتمثل أهمها في: ضعف مشاركة الشباب في قيادة مؤسساتهم الشبابية، وضعف التواصل بين هذه المؤسسات والأهالي بسبب سوء فهمهم لدورها المجتمعي، وضعف العلاقة بين هذه المؤسسات والمدارس، وبروز بعض مظاهر التمييز والإقصاء المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وخضوع بعضها للانقسامات الاجتماعية والسياسية السائدة في مجتمعاتها المحلية، وتراجع إقبال الشباب على بعض الأنشطة المجتمعية كالأنشطة التعاونية التطوعية، والأنشطة الثقافية، وتزايد الاعتمادية على التمويل الخارجي والذي يسبب انقطاعا في بعض البرامج وعدم استدامتها، وارتباطها أحيانا بأجندة الممولين.

أما على صعيد شبكات التواصل الاجتماعي الافتراضية، تظهر الدراسة أهميتها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي التمكيني، على الرغم من تعددها وتنوع مضامينها، بسبب دورها الهام في خلق شبكات شبابية منظمة نسبيا، وفي تعزيز التواصل والتماسك والثقة

بين الشباب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده. وكذلك بسبب مساهمتها في تنمية وعي الشباب الوطني، وتعزيز قيمهم الديمقراطية وشعورهم بالمواطنة، وبأهمية دورهم في المساهمة في القضايا الوطنية العامة من خلال توسيعها للحيز العام المتاح فلسطينيا للتواصل وتبادل الآراء والنقاشات بحرية.

بالمقابل أظهرت الدراسة العديد من التحديات التي تواجه هذه الشبكات والتي قد يكون لها تأثير سلبي على دورها في تعزيز الرأسمال الاجتماعي، أهمها: تشرذم المجموعات الشبابية الافتراضية، وتباين الشعارات التي ترفعها هذه المجموعات، وبروز العديد من المظاهر والممارسات السلبية لدى القيادات الشابة، مثل النزعة النخبوية، والزعامتية والاستعلائية الرافضة للأحزاب ورموزها، وللمؤسسات القائمة، وللأجيال الكبيرة في السن.

مقترحات عامة

- يلاحظ بالإجمال أن المؤسسات الشبابية بنمطيها، تتيح فرصا وآفاقا رحبة أما الشباب لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم ومواهبهم في شتى المجالات، من خلال الأنشطة والمرافق والوسائل المختلفة التي توفرها لهم. لذلك إن ظاهرة عزوف الشباب عن هذه المؤسسات وعن بعض أنشطتها، يعكس ضعف درجة وعي الأهالي والمجتمع المحلي والفاعلين فيه لدورها، بقدر ما يعكس بعض المظاهر السلبية البارزة في هذه المؤسسات والتي تسبب تسربهم منها، وهو ما يشكل أحد التحديات الأساسية التي تتطلب معالجة على المستوى السياساتي. فالمشكلة لا تكمن في مدى توفر التمويل، والبنى التحتية الضرورية فقط، بل تكمن أيضا في ضرورة تطوير الوعي المجتمعي لدور هذه المؤسسات وأهميتها لأبنائها لتعظيم الاستفادة من ما هو متوفر ومتاح، وتوسيع دائرة هذه الاستفادة لتشمل المناطق والتجمعات السكانية المختلفة، وهي مسؤولية جماعية عامة يتحملها كل من شركاء التنمية الثلاثة، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

- إن دور القائمين على هذه المؤسسات وهيئاتها القيادية هام وجوهري. فهم شركاء مباشرين في تنشئة الأجيال المختلفة مع العائلة والمدرسة، وهم المؤتمنون على أبنائنا، بالتالي لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه الهيئات في المستويات الإدارية المختلفة، وتعزيز قدراتها من خلال التدريب الإداري والنفسي والتربوي والاجتماعي الذي سيساهم في تعزيز الكفاءة الإدارية والمهنية، وصقل الخبرات القيادية وصولا لمؤسسات تتمتع ببيئة أكثر ديمقراطية وتشاركية وتسامحا، وأكثر مساهمة في توليد رأس المال الاجتماعي التمكيني.

- لا بد من تعزيز التنسيق لتطوير العلاقة التكاملية بين ما يمكن تسميته بالمثلث التربوي، العائلة والمدرسة والمؤسسة الشبابية. فلكل من هذه الأطراف الثلاثة دور هام في تعزيز الرأسمال الاجتماعي. ويمكن تطوير هذه العلاقة من خلال تشكيل لجان مشتركة بين الأطراف الثلاثة، على شاكلة لجان أولياء الأمور في المدارس لمتابعة قضايا الشباب. وقد يكون للبلديات والمجالس المحلية دور فاعل في رعاية هذه اللجان وفي توفير ما تحتاجه لتيسير عملها، وتنفيذ رؤاها وتصوراتها، وتعزيز تواصلها مع المجتمع المحلي ككل.

- دعم وتعزيز الجهود والأنشطة التي تهدف إلى تحويل المؤسسات الشبابية إلى مؤسسات صديقة للإناث، تقوم العلاقات فيها على أساس تكافوء الفرص والمساواة بين الجنسين، لتتمكن هذه المؤسسات من تعظيم دورها في توليد رأسمال اجتماعي تمكيني. ولا شك بأن إتاحة المجال أمام الإناث للمشاركة في قيادة المؤسسات الشبابية، وتطوير مهاراتهن القيادية، وتعزيز الأنشطة المختلطة أو النسوية، سيشجعهن على الالتحاق بهذه المؤسسات وسيعزز ثقتهن بها.

- إن توليد الرأسمال الاجتماعي التمكيني هو عملية مجتمعية تراكمية طويلة المدى، تتطلب استقرارا وثباتا واستدامة، وهو ما يتناقض مع واقع غالبية برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية، وخاصة الحديثة منها، والتي تعاني من الاعتمادية على الدعم المالي الأجنبي، بدرجات متفاوتة، بسبب قلة الموارد المالية المتوفرة لها. وقد أدى ذلك إلى بروز إشكالات عديدة داخل هذه المؤسسات، كما أظهر البحث؛ كعدم

استدامة بعض البرامج والأنشطة، والخضوع أحيانا لأجندة الممولين المعلنة وغير المعلنة، وعدم التوازن بين الأنشطة المختلفة لصالح الأنشطة والبرامج الممولة، بغض النظر عن الأهمية وسلم الأولويات المحدد من قبل المؤسسة. لذلك ينبغي أن تبذل هذه المؤسسات جهودا حثيثة لتحقيق قدرا أكبر من الاستقلالية عن التمويل الخارجي، بالتفكير في إيجاد مصادر تمويل ذاتية، وهو ما قامت به فعلا العديد من المؤسسات، وتحديدا بعض الأندية التي بدأت بتفعيل وترشيد استخدامها لمرافقها وللخدمات التي تقدمها لأعضائها وجمهورها.

- توفر الشبكات الفعلية والافتراضية التي تقيمها المؤسسات الشبابية حاضنة مهمة لتطوير الفعل الجماعي لهذه المؤسسات، وتعظيم استخدامها لمواردها المشتركة، وتعظيم فرص مراكمة خبراتها. وتوفر في الوقت ذاته قنوات مهمة لتواصل الشباب فيما بينهم على مستويات تتجاوز الروابط التقليدية، بما في ذلك خلق آفاق عابرة للحدود. مع كل ما يحمله ذلك من فرص وفضاءات للفعل الجمعي للشباب، وكذلك لتعظيم فاعليتهم، واستغلال طاقاتهم وأوقات فراغهم بصورة فعالة، وتحسين فرص مراكمة خبراتهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم في المجالات المختلفة. ويلاحظ في هذا المجال أن الشبكات المحلية القائمة ما زالت فاعليتها محدودة، خاصة فيما يتعلق بتشكيلها إطارا لتبادل الخبرات، واستغلال الموارد المشتركة. كما أن هذه الشبكات ما زالت محدودة الفعالية على صعيد تكوينها مجتمعا لهذه المؤسسات تضبطه قواعد عمل واضحة– وتضعها في موقف مشترك تجاه الفاعلين المحليين ومجتمع الممولين. فما زال التمويل الخارجي يشكل محددا مهما لآليات عملها وعلاقاتها فيما بينها ومع الفاعلين الآخرين في هذا المجال. حيث يسود التنافس على التمويل الخارجي كموجه لشبكة علاقاتها. وهي ما زالت تدخل في حوار مع الممولين كمؤسسات منفردة، متنافسة، والهدف الحصول على التمويل. وهذا يعني أن وجود الشبكة بحد ذاته لا يضمن توفير بيئة فعالة لعملها المشترك، أو قنونة فعالة لتنافسها وصراعها فيما بينها. وفي هذا المجال من المهم تعزيز مضامين عمل هذه الشبكات، وتطوير أسس العمل المشترك (وربما وثيقة شرف فيما بينها)، تقوم على تعزيز قواعد الشفافية ونظم المساءلة في عملها

كشبكات ومؤسسات. بما في ذلك تيسير وصول الشباب إلى المعلومات، بما فيها مضامين البرامج والمشاريع والية التمويل. وهذا يقوم على افتراض يرى أن تدفق المعلومات، وتوفير إطار الفعل يشكلان شرطا مهما لتفعيل دور الشباب.

ومن الضروري التأكيد على أهمية الحفاظ على تنوع هذه المنظمات من حيث منطلقاتها وتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية وخياراتها السياسية والاجتماعية. وبالتالي المطلوب الابتعاد عن منطق الوصاية عليها، والانتقال إلى وضع محفزات للتنافس والصراع فيما بينها في أجواء من الشفافية، يضمنها القانون. وقد يشكل ذلك حافزا لبناء تشبيك محلي وإقليمي ودولي يستهدف تعظيم الموارد المتاحة للمنظمات المتشابهة، وإدخالها في تنافس مع المؤسسات الأخرى بهدف تعظيم نفوذها ودورها في أوساط الشباب.

- إيلاء أهمية خاصة لموضوع الشباب في القدس. نظرا لموقعها الخاص في الصراع العربي الصهيوني من جهة، ولخصوصية وضعها، فهي خارج ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، وتخضع لعملية تهويد متسارعة، ويجري استهداف الشباب فيها بشكل مبرمج انسجاما مع تبهيت طابعها العربي. وهذا يتطلب آليات عمل مختلفة في القدس، واعتماد منطق التنظيم الذاتي، وتفعيل دور مختلف الأطراف الفاعلة في القدس، بما فيها الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات المجتمعية المحلية. ويحتل دور المؤسسات الشبابية أهمية خاصة في هذا المجال. فهي توفر الفضاء والمرافق والآليات التي تشكل أرضية ضرورية لممارسة الشباب لأنشطة مختلفة، وتطوير مهاراتهم في مختلف المجالات، بما فيها مهارات التواصل الاجتماعي، وبناء شبكات من العلاقات الفاعلة، وبلورة قيم وتوجهات تنسجم مع، وتعزز هويتهم الوطنية الفلسطينية.

المراجـــــع

أبو إصبع، صالح.(2004). "تأثير الانترنيت في الشباب"، ورقة عمل، جامعة الشارقة، الشارقة.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي. (2010). تقرير التنمية البشرية في مصر. شباب مصر: بناة المستقبل. القاهرة.

تراكي، ليزا (1990). "قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة 1967–1987". آفاق فلسطينية، العدد 5. بيرزيت: جامعة بيرزيت. ص 27–57.

جامعة بيرزيت– مركز دراسات التنمية (2010). تحسين تدفق المعلومات بين الجامعات والشباب وسوق العمل والارتقاء بالتعليم والقوة العاملة. بيرزيت: جامعة بيرزيت.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003). نتائج مسح الشباب. رام الله– فلسطين.

_____ (2010). الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية عشية اليوم العالمي للشباب– تقرير صحفي. رام الله– فلسطين.

_____ (2011 أ). مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية 2010– التقرير الرئيسي. رام الله– فلسطين.

_____ (2011 ب). مسح القوى العاملة– دورة كانون ثاني– آذار 2011: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله– فلسطين.

_____ (2011 ج). فلسطين في أرقام 2010. رام الله– فلسطين.

جونسون، بني (2006). نحو آفاق جديدة للأطفال والشباب في مخيم الأمعري للاجئين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء ومؤسسة أرض الإنسان– إيطاليا.

حنني، فراس (2007). دور المنظمات الشبابية الأهلية الفلسطينية في بناء الشخصية وأثرها على التنمية السياسية. في عمر رحال (تحرير). الشباب قضايا وموضوعات. رام الله: مركز حقوق الانسان والمشاركة السياسية– شمس.

دريدي، محمد ومحمد العمري (2005). خصائص الشباب في الأراضي الفلسطينية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ديفوير، جوزيف؛ ترتير، علاء (2009). تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الشماس، عيسى.(2006). "الشباب ومقاهي الإنترنيت"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد 4،ع 1.

الشيخ، عبد الرحيم (محرر) (2008). المنهاج الفلسطيني،: إشكاليات الهوية والمواطنة. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

عبد العال، عبد الناصر. (2010). "تكنولوجيا المعلومات تصنع رأس المال الاجتماعي". مجلة الحاسبات. ع، 3.

عواد، هاني؛ وحامد، نقاء؛ وحسنا، أحمد.(2010). السياحة العشوائية عبر الانترنيت: دراسة في تفاعل الشباب الفلسطيني مع الحيز العام الافتراضي. رام الله: الهيئة العامة للإعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا".

فطافطة، محمود (2011). علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية– مدى.

كافاتورتا، إليزا؛ وغزاونة حنين؛ ولوكا أندرياني.(2009). دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المالكي، مجدي؛ وشلبي، ياسر؛ ولدادوة، حسن (2008). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المالكي، مجدي؛ ولدادوة، حسن؛ وشلبي، ياسر (2007). مشاركة الشباب في صناعة القرار. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

منتدى شارك الشبابي (2009). واقع الشباب في فلسطين: فرصة أم خطر محدق. رام الله: منتدى شارك الشبابي.

_____ (2011). تقرير مرحلي– رياح التغيير هل ستدك جدران القهر؟ رام الله: منتدى شارك الشبابي.

نصر، محمد؛ وهلال، جميل.(2007). قياس الرأس مال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

النقيب، فضل.(2006). مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

Bourdieu, P. (1986). **The Forms of Capital**, in John G. Richardson(edt), **Handbook of Theory and Research in the Sociology of Education**, New York: Greenwald Press.

Coleman, J S. (1988). "Social Capital in the Creation of Human Capital". **American Journal of Sociology**, Vol 94, pp.95-120.

Ellison, N. B., Steinfield, C., & Lampe, C. (2007). "The benefits of Facebook "friends:" Social capital and college students' use of online social network sites". ***Journal of Computer-Mediated Communication***, Vol *12*(4), article 1. Retrieved May 20, 2011 from

Putnam, R. (1993). "The prosperous community: social capital and public life", **The American Prospect**, Spring, pp. 35-42.

Sapiro, V. (2004) 'Not your parents' political socialization. Introduction for a new generation', Annual Review of Political Science. Vol 7, pp. 1–23.

Stolle, Dietlind and Hooghe, Marc. (2004). "The roots of social capital: attitudinal and
network mechanisms in the relation between youth and adult indicators of social capital". **Acta Politica**, Vol 39, pp. 422–441.

ملحق الجداول

قائمة الجداول

جدول 1:	توزيع عينة المؤسسات المبحوثة حسب بعض المتغيرات	139
جدول 2:	دليل قياس دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي وطريقة احتسابه	141
جدول3:	معدل مساهمة المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب أبعاد الرأسمال الاجتماعي وبعض المتغيرات	142
جدول 4:	عضوية المنظمات المبحوثة في عضوية الشبكات حسب بعض المتغيرات	144
جدول 5:	عضوية المؤسسات المبحوثة في الشبكات	145
جدول 6:	أشكال استفادة الشباب من تشبيك مؤسساتهم	145
جدول 7:	المؤسسات المبحوثة التي تقوم بأنشطة مشتركة مع مؤسسات أخرى حسب نوع النشاط	146
جدول 8:	البرامج التي تقدمها المؤسسات الشبابية المبحوثة	146
جدول 9:	أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب نوع المؤسسة	147
جدول 10:	أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع السكاني	148
جدول 11:	أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب منطقة تواجد المقر الرئيسي للمؤسسة	149
جدول 12:	أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب مجال عمل المؤسسة	150
جدول 13:	الأنشطة الثقافية والفنية التي قامت بها المؤسسات المبحوثة ووتيرتها والجنس الموجه له	151
جدول 14:	توزع المؤسسات المبحوثة حسب وجود صفحة تفاعلية فيها وبعض المتغيرات	152
جدول 15:	توزع المؤسسات المبحوثة حسب مشاركتها في حملات شبابية الكترونية وبعض المتغيرات	153
جدول 16:	دور الشباب في المؤسسات المبحوثة حسب رأي مسئوليها	154
جدول 17:	المرافق المتوفرة في المؤسسات المبحوثة	154

جدول 1: توزيع عينة المؤسسات المبحوثة حسب بعض المتغيرات

المتغيرات	المنطقة						المجموع	
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة (رام الله والبيرة) الغربية	جنوب الضفة الغربية	القدس	غزة		%	عدد
نوع التجمع السكاني								
مدينة	77.8%	70.8%	54.5%	75.0%	73.7%		70.4%	50
بلدة أو قرية	.0%	20.8%	27.3%	25.0%	10.5%		16.9%	12
مخيم	22.2%	8.3%	18.2%	.0%	2.8%		12.7%	9
نوع التجمع السكاني المستهدف في نشاط المؤسسة								
حضر	33.3%	8.3%	.0%	62.5%	.0%		14.1%	10
ريف	.0%	16.7%	9.1%	12.5%	5.3%		9.9%	7
مخيمات	11.1%	8.3%	9.1%	.0%	10.5%		8.5%	6
حضر وريف	11.1%	4.2%	9.1%	12.5%	.0%		5.6%	4
ريف ومخيمات	11.1%	4.2%	.0%	.0%	.0%		2.8%	2
كافة التجمعات السكانية	33.3%	58.3%	72.7%	12.5%	84.2%		59.2%	42
منطقة نشاط المؤسسة								
نفس التجمع السكاني	33.3%	29.2%	27.3%	50.0%	5.3%		25.4%	18
نفس المحافظة	33.3%	8.3%	45.5%	37.5%	15.8%		22.5%	16
الضفة الغربية	22.2%	12.5%	9.1%	12.5%	.0%		9.9%	7
قطاع غزة	.0%	.0%	.0%	.0%	52.6%		14.1%	10
على المستوى الوطني	11.1%	50.0%	18.2%	.0%	26.3%		28.2%	20
اختيار الهيئة المسئولة								
بالانتخاب	100.0%	91.7%	81.8%	87.5%	100.0%		93.0%	66
بالتعيين من قبل الجهة المسئولة عن المؤسسة	.0%	4.2%	18.2%	12.5%	.0%		5.6%	4
بالتوافق	.0%	4.2%	.0%	.0%	.0%		.0%	1
مجال عمل المؤسسة								
رياضي وكشفي	%22.2	20.8%	36.4%	37.5%	.0%		17.7%	14

المتغيرات	المنطقة						المجموع	
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة (رام الله والبيرة) الغربية	جنوب الضفة الغربية	القدس	غزة		%	عدد
تمكين اقتصادي	.0%	8.3%	9.1%	.0%	21.1%		9.9%	7
نشاط ثقافي	33.3%	12.5%	27.3%	25.0%	42.1%		26.8%	19
تنمية مهارات قيادية	.0%	12.5%	9.1%	25.0%	15.8%		12.7%	9
متعددة المجالات	11.8%	20.8%	18.2%	12.5%	0.0%		12.7%	9
أخرى*	%33.3	%25.0	%0.0	%0.0	%21.1		%18.3	13
نوع المؤسسة								
تقليدية	%44.4	%29.2	%54.5	%25.0	%10.5		%35.5	25
حديثة	%55.6	%70.8	%45.5	%75.0	%89.5		%64.5	46
المجموع %	100%	100%	100%	**100%**	**100%**		**100%**	
عدد	**9**	**24**	**11**	**8**	**19**		**71**	

- مثل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، السياحة البديلة، التربية البيئية، وغيرها.

جدول 2: دليل قياس دور المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي وطريقة احتسابه

رقم البعد	البعد	المؤشر	القيمة				معامل الضرب (من 100)
			لا يوجد	عدد مشاركين أو مستفيدين أو مستخدمين			
				أقل من 50	50-99	أكثر من 100	
			0	1	2	3	
1	تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني	عضوية الشبكات* المشاركة في حملات شبابية* أنشطة مشتركة مع مؤسسات أخرى	0		1		100/7
2	الثقة والتضامن	عضوية المؤسسة					100/6
		المشاركين في نشاطاتها الطوعية					
3	تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي	في النشاطات الرياضية، والكشفية، والفنية حملات العمل التطوعي					100/6
4	التمكين والفعل السياسي	الندوات الثقافية، خاصة الندوات السياسية					100/6
		المجموعات الشبابية					
5	تطوير الرأسمال البشري	التدريب المهني والإداري نشاطات صحية ونشاطات أخرى (تعليم مساند، وتنشيط المجتمع المحلي، وتمكين اقتصادي وتشغيل)					100/6
6	المعلومات والاتصال	التدريب على مهارات الكمبيوتر والتواصل الالكتروني					100/6
		صفحات الكترونية تفاعلية					
7	مرافق المؤسسات واستخداماتها	مرافق ممارسة النشاط والتدريب والتواصل					100/3
		الدليل					100/40

* غير العضو= صفر، شبكة واحدة =1، 2-3 شبكات= 2، وأكثر من 3 شبكات= 3.

جدول3: معدل مساهمة المؤسسات الشبابية في تعزيز الرأسمال الاجتماعي حسب أبعاد الرأسمال الاجتماعي وبعض المتغيرات

المتغير	البعد							
	تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني	الثقة والتضامن	تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي	التمكين والفعل السياسي	تطوير الرأسمال البشري	المعلومات والاتصال	مرافق المؤسسات واستخداماتها	الدليل
نوع المؤسسة								
تقليدية	54.3	59.3	58.0	57.3	40.0	46.7	68.0	53.8
حديثة	63.7	60.1	54.7	47.1	49.6	48.9	49.3	53.9
مجال عمل المؤسسة								
رياضي وكشفي	56.1	60.7	61.9	59.5	28.6	39.3	66.7	52.3
تمكين اقتصادي	59.2	57.1	40.5	38.1	40.5	47.6	52.4	47.9
نشاط ثقافي	65.4	59.6	55.3	47.4	51.8	43.0	57.9	54.3
تنمية مهارات قيادية	60.3	57.4	64.8	61.1	40.7	57.4	40.7	55.8
مجالات متعددة	73.0	68.5	74.1	70.4	70.4	79.6	74.1	72.8
أخرى	49.5	56.4	39.7	32.1	47.4	37.2	41.0	43.7
المنطقة								
شمال الضفة الغربية	55.6	77.8	61.1	40.7	42.6	37.0	44.4	51.9
وسط الضفة الغربية	72.0	66.0	62.5	68.1	54.2	72.9	51.4	65.0
جنوب الضفة الغربية	67.5	63.6	63.6	51.5	47.0	51.5	75.8	59.1
القدس	53.6	43.8	70.8	64.6	18.8	27.1	75.0	48.8
غزة	46.6	48.2	34.2	27.2	49.1	28.9	47.4	39.9
نوع التجمع السكاني								
مدينة	62.0	60.3	54.7	52.0	42.7	51.0	52.7	53.9
بلدة/ قرية	52.4	56.9	55.6	59.7	44.4	33.3	66.7	51.7
مخيم	61.9	61.1	63.0	40.7	68.5	51.9	59.3	56.7
نوع التجمع السكاني الذي تستهدفه المؤسسة								
حضر	64.3	66.7	65.0	60.0	25.0	30.0	66.7	53.3

المتغير	البعد							
	تعزيز روحية الفعل الجمعي والتضامني	الثقة والتضامن	تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي بالعلاقة مع المجتمع المحلي	التمكين والفعل السياسي	تطوير الرأسمال البشري	المعلومات والاتصال	مرافق المؤسسات واستخداماتها	الدليل
ريف	65.3	66.7	81.0	71.4	50.0	38.1	47.6	61.1
مخيمات	40.5	58.3	55.6	25.0	55.6	41.7	27.8	44.6
حضر وريف	57.1	50.0	62.5	83.3	25.0	16.7	66.7	50.6
ريف ومخيمات	64.3	83.3	91.7	66.7	83.0	75.0	.0	73.8
كافة التجمعات	61.6	57.1	47.2	44.8	48.8	56.7	60.3	53.5
منطقة عمل المؤسسة								
نفس التجمع السكاني	58.7	67.6	63.0	58.3	41.7	37.0	53.7	54.4
نفس المحافظة	50.0	51.0	53.1	49.0	34.4	42.7	64.6	48.1
الضفة الغربية	63.3	69.0	69.0	59.5	64.3	59.5	42.9	62.5
قطاع غزة	47.1	51.7	30.0	21.7	53.3	35.0	56.7	41.3
على المستوى الوطني	75.7	60.8	60.0	56.7	50.0	65.0	55.0	61.3
المجموع	**60.4**	**59.9**	**55.9**	**51.9**	**46.2**	**48.1**	**55.9**	**53.9**

جدول 4: عضوية المنظمات المبحوثة في عضوية الشبكات حسب بعض المتغيرات

المتغير	عضوية الشبكات		المجموع	
	تعم	لا	عدد	%
المنطقة				
شمال الضفة الغربية	%55.6	%44.4	9	100
وسط الضفة الغربية	%70.8	%29.2	24	100
جنوب الضفة الغربية	%81.8	%18.2	11	100
القدس	%87.5	%12.5	8	100
غزة	%73.7	%26.3	19	100
نوع التجمع السكاني				
مدينة	%76.0	%24.0	50	100
قرية	%58.3	%41.7	12	100
مخيم	%77.8	%22.2	9	100
نوع المؤسسة				
تقليدية	%64.0	%36.0	25	100
حديثة	%78.3	%21.7	46	100
مجال عمل المؤسسة				
رياضي وكشفي	%64.3	%35.7	14	100
تمكين اقتصادي	%71.4	%28.6	7	100
نشاط ثقافي	%73.7	%26.3	19	100
تنمية مهارات قيادية	%88.9	%11.1	9	100
مجالات متعددة	%88.9	%11.1	9	100
أخرى	%61.5	%38.5	13	100
المجموع عدد	52	19	71	
%	%73	%26.80	100	

جدول 5: عضوية المؤسسات المبحوثة في الشبكات

الشبكة	المجموع	
	عدد	%
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	26	%50.0
الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة	7	%13.40
الهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية	8	%15.4
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	10	%19.2
شبكة منظمات حقوق الإنسان	3	%5.8
شبكة المنظمات التربوية	3	%5.8
شبكة المنظمات الثقافية	3	%5.8
شبكة المؤسسات الشبابية	15	%28.8
عضوية شبكات افتراضية	10	%19.2
شبكات أخرى	23	%44.2
المجموع	52	
	%100.0	

جدول 6: أشكال استفادة الشباب من تشبيك مؤسساتهم

استفادة الشباب من التشبيك	النسبة من أشكال الاستفادة		النسبة من المؤسسات
	عدد	%	
خبرات	46	25.8%	93.9%
تعارف	45	25.3%	91.8%
بناء مجموعات شبابية	36	20.2%	73.5%
تنظيم نقاشات حول قضايا مختلفة	41	23.0%	83.7%
أخرى	10	5.6%	20.4%
المجموع	178	100.0%	363.3%
عدد المؤسسات			49

جدول 7: المؤسسات المبحوثة التي تقوم بأنشطة مشتركة مع مؤسسات أخرى حسب نوع النشاط

القيام بتبادل زيارات شبابية		المجموع	
		عدد	%
منافسات رياضية		49	69.0%
لقاءات ثقافية		31	43.7%
تنظيم مخيمات كشفية		44	62.0%
عمل تطوعي		13	18.3%
تدريب مهني		35	49.3%
مهارات قيادية		27	38.0%
أخرى		39	54.9%
المجموع	عدد	71	
%		100.0%	

جدول 8: البرامج التي تقدمها المؤسسات الشبابية المبحوثة

النشاط	المؤسسات التي تمارس النشاط		النسبة من مجموع الأنشطة
	عددها	%	
نشاطات رياضية	36	9.7%	50.7%
نشاطات كشفية	16	4.3%	22.5%
نشاطات ثقافية	53	14.2%	74.6%
تدريب مهني	33	8.8%	46.5%
تدريب إداري	37	9.9%	52.1%
مهارات كمبيوتر	37	9.9%	52.1%
نشاطات صحية	18	4.8%	25.4%
نشاطات ترفيهية	39	10.5%	54.9%
نشاطات فنية	43	11.5%	60.6%
تنشيط العمل التطوعي	36	9.7%	50.7%
أخرى	25	6.7%	35.2%
المجموع	373	100.0%	525.4%
معدل الأنشطة للمنظمة الواحدة	5.3 نشاط		

جدول 9: أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب نوع المؤسسة

النشاط	نوع المؤسسة		المجموع	
	تقليدية	حديثة	عدد	%
نشاطات رياضية	88.0%	30.4%	36	50.7%
نشاطات كشفية	48.0%	8.7%	16	22.5%
نشاطات ثقافية	68.0%	78.3%	53	74.6%
تدريب مهني	40.0%	50.0%	33	46.5%
تدريب إداري	36.0%	60.9%	37	52.1%
مهارات كمبيوتر	56.0%	50.0%	37	52.1%
نشاطات صحية	28.0%	23.9%	18	25.4%
نشاطات ترفيهية	64.0%	50.0%	39	54.9%
نشاطات فنية	72.0%	54.3%	43	60.6%
تنشيط العمل التطوعي	48.0%	52.2%	36	50.7%
أخرى	20.0%	43.5%	25	35.2%
المجموع **عدد**	**25**	**46**	**71**	
%	**35.2%**	**64.8%**	**100.0%**	

جدول 10: أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب نوع التجمع السكاني

النشاط	نوع المؤسسة			المجموع	
	مدينة	بلدة أو قرية	مخيم	عدد	%
نشاطات رياضية	50.0%	50.0%	55.6%	36	50.7%
نشاطات كشفية	24.0%	25.0%	11.1%	16	22.5%
نشاطات ثقافية	70.0%	91.7%	77.8%	53	74.6%
تدريب مهني	48.0%	33.3%	55.6%	33	46.5%
تدريب إداري	50.0%	50.0%	66.7%	37	52.1%
مهارات كمبيوتر	44.0%	66.7%	77.8%	37	52.1%
نشاطات صحية	22.0%	25.0%	44.4%	18	25.4%
نشاطات ترفيهية	50.0%	58.3%	77.8%	39	54.9%
نشاطات فنية	50.0%	91.7%	77.8%	43	60.6%
تنشيط العمل التطوعي	42.0%	75.0%	66.7%	36	50.7%
أخرى	38.0%	16.7%	44.4%	25	35.2%
المجموع عدد	50	12	9	**71**	
%	70.4%	16.9%	12.7%	**100.0%**	

جدول 11: أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب منطقة تواجد المقر الرئيسي للمؤسسة

النشاط	منطقة وجود المقر الرئيسي للمؤسسة						المجموع	
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	جنوب الضفة الغربية	القدس	قطاع غزة	عدد	%
نشاطات رياضية	77.8%	41.7%	63.6%	62.5%	36.8%	36	50.7%
نشاطات كشفية	44.4%	20.8%	27.3%	37.5%	5.3%	16	22.5%
نشاطات ثقافية	55.6%	79.2%	81.8%	87.5%	68.4%	53	74.6%
تدريب مهني	33.3%	41.7%	63.6%	25.0%	57.9%	33	46.5%
تدريب إداري	33.3%	41.7%	72.7%	37.5%	68.4%	37	52.1%
مهارات كمبيوتر	66.7%	45.8%	54.5%	62.5%	47.4%	37	52.1%
نشاطات صحية	33.3%	.0%	45.5%	12.5%	47.4%	18	25.4%
نشاطات ترفيهية	88.9%	50.0%	72.7%	50.0%	36.8%	39	54.9%
نشاطات فنية	55.6%	62.5%	72.7%	75.0%	47.4%	43	60.6%
تنشيط العمل التطوعي	55.6%	58.3%	63.6%	12.5%	47.4%	36	50.7%
أخرى	44.4%	25.0%	45.5%	25.0%	42.1%	25	35.2%
المجموع عدد	**9**	**24**	**11**	**8**	**19**	**71**	
%	**12.7%**	**33.8%**	**15.5%**	**11.3%**	**26.8%**	**100.0%**	

جدول 12: أنشطة المؤسسات المبحوثة حسب مجال عمل المؤسسة

النشاط	مجال عمل المؤسسة							المجموع	
	رياضي وكشفي	تمكين اقتصادي	نشاط ثقافي	تنمية مهارات قيادية	مجالات متعددة	أخرى	عدد	%
نشاطات رياضية	100.0%	14.3%	42.1%	.0%	77.8%	46.2%	36	50.7%
نشاطات كشفية	57.1%	.0%	5.3%	22.2%	44.4%	7.7%	16	22.5%
نشاطات ثقافية	78.6%	57.1%	84.2%	77.8%	66.7%	69.2%	53	74.6%
تدريب مهني	21.4%	42.9%	42.1%	55.6%	77.8%	53.8%	33	46.5%
تدريب إداري	28.6%	85.7%	52.6%	77.8%	66.7%	30.8%	37	52.1%
مهارات كمبيوتر	50.0%	42.9%	47.4%	66.7%	55.6%	53.8%	37	52.1%
نشاطات صحية	14.3%	14.3%	36.8%	22.2%	33.3%	23.1%	18	25.4%
نشاطات ترفيهية	64.3%	42.9%	63.2%	33.3%	55.6%	53.8%	39	54.9%
نشاطات فنية	64.3%	42.9%	73.7%	33.3%	77.8%	53.8%	43	60.6%
تنشيط العمل التطوعي	50.0%	28.6%	52.6%	44.4%	77.8%	46.2%	36	50.7%
أخرى	.0%	42.9%	36.8%	22.2%	44.4%	69.2%	25	35.2%
المجموع **عدد**	**14**	**7**	**19**	**9**	**9**	**13**	**71**	
%	**19.7%**	**9.9%**	**26.8%**	**12.7%**	**12.7%**	**18.3%**	**100.0%**	

جدول 13: الأنشطة الثقافية والفنية التي قامت بها المؤسسات المبحوثة ووتيرتها والجنس الموجه له

النشاط	عدد المؤسسات			وتيرة النشاط		النشاط موجه		
	التي مارست النشاط	شارك في أنشطتها ذكور	شارك في أنشطتها إناث	عدد	المعدل	ذكور	إناث	مختلط
محاضرات سياسية	30	30	27	186	3	3		27
محاضرات اجتماعية	30	30	30	363	6	2	1	27
توعية صحية	12	6	11	90	1.3	1	5	6
نشاطات ثقافية أخرى	7	7	7	67	1	1	1	5
تدريب فني	31	31	30	231	3.3	1		30
مهرجان فني	20	20	20	49	1	1	1	18
نشاطات فنية أخرى	3	3	3	12	1			3

جدول 14: توزع المؤسسات المبحوثة حسب وجود صفحة تفاعلية فيها وبعض المتغيرات

المتغير	هل لدى المؤسسة صفحات تفاعلية		المجموع	
	تعم	لا	عدد	%
المنطقة				
شمال الضفة الغربية	66.7%	33.3%	9	100.0%
وسط الضفة الغربية	75.0%	25.0%	24	100.0%
جنوب الضفة الغربية	72.7%	27.3%	11	100.0%
القدس	50.0%	50.0%	8	100.0%
غزة	73.7%	26.3%	19	100.0%
نوع التجمع السكاني				
مدينة	74.0%	26.0%	50	100.0%
قرية	50.0%	50.0%	12	100.0%
مخيم	77.8%	22.2%	9	100.0%
نوع المؤسسة				
تقليدية	48.0%	52.0%	25	100.0%
حديثة	82.6%	17.4%	46	100.0%
مجال عمل المؤسسة				
رياضي وكشفي	35.7%	64.3%	14	100.0%
تمكين اقتصادي	85.7%	14.3%	7	100.0%
نشاط ثقافي	73.7%	26.3%	19	100.0%
تنمية مهارات قيادية	77.8%	22.2%	9	100.0%
مجالات متعددة	66.7%	33.3%	9	100.0%
أخرى	92.3%	7.7%	13	100.0%
المجموع عدد	50	21	71	
%	70.4%	29.6%	100	

جدول 15: توزع المؤسسات المبحوثة حسب مشاركتها في حملات شبابية الكترونية وبعض المتغيرات

المتغير	هل لدى المؤسسة صفحات تفاعلية		المجموع	
	تعم	لا	عدد	%
المنطقة				
شمال الضفة الغربية	42.9%	57.1%	7	100.00%
وسط الضفة الغربية	37.5%	62.5%	24	100.00%
جنوب الضفة الغربية	62.5%	37.5%	8	100.00%
القدس	40.0%	60.0%	5	100.00%
غزة	30.8%	69.2%	13	100.00%
نوع التجمع السكاني				
مدينة	44.2%	55.8%	43	100.00%
قرية	11.1%	88.9%	9	100.00%
مخيم	60.0%	40.0%	5	100.00%
نوع المؤسسة				
تقليدية	31.6%	68.4%	25	100.00%
حديثة	44.7%	55.3%	46	100.00%
مجال عمل المؤسسة				
رياضي وكشفي	18.2%	81.8%	14	100.00%
تمكين اقتصادي	28.6%	71.4%	7	100.00%
نشاط ثقافي	35.7%	64.3%	19	100.00%
تنمية مهارات قيادية	37.5%	62.5%	9	100.00%
مجالات متعددة	66.7%	33.3%	9	100.00%
أخرى	92.30%	7.70%	8	100.00%
المجموع عدد	23	34	57	
%	40.4%	59.6%	100	

جدول 16: دور الشباب في المؤسسات المبحوثة حسب رأي مسئوليها

شكل المشاركة	عد المؤسسات	النسبة من المؤسسات
مشاركة في تحديد الاحتياجات والأولويات.	41	57.7
مشاركة في عملية تصميم وتخطيط المشروع.	43	60.6
مشاركة في التنفيذ.	53	74.6
المشاركة في المتابعة والتقييم.	38	53.5
مستفيد ومتلقي خدمة فقط.	32	45.1
غير ذلك.	3	4.2

جدول 17: المرافق المتوفرة في المؤسسات المبحوثة

المرافق			النسبة من المؤسسات التي فيها مرافق
	عدد المرافق	النسبة من المرافق	
مسبح	4	5.0%	9.3%
مختبر حاسوب	30	37.5%	69.8%
ملاعب رياضية	15	18.8%	34.9%
كافتيريا/ منتزه	11	13.8%	25.6%
أخرى	20	25.0%	46.5%
	80	100.0%	186.0%